جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

مقرر مادة منهجية العلوم السياسية
لطلبة السنة الأولى ماستر
تخصص دراسات أفريقية

إعداد الدكتور

محمد الصالح بوالريب

السنة الجامعية: 2025/2024

مقدمـــــة

تتطلب دراسة الظواهر السياسية والاجتماعية دراسة علمية جملة من الوسائط التي تمكن الباحث من معرفة خصائص هذه الظواهر وحركياتها وتبديلاتها وبالتالي معرفة أسبابها ورصد تطورها واستشراف مستقبلها.

وتتمثل هذه الوسائط التي لا غنى عنها في حياتنا اليومية والعملية هي مجموعة من المفاهيم والأدوات والمناهج والالتزامات حيث تقدم للباحث دليلا ارشاديا يتّبعه لإدراك الظواهر السياسية المختلفة وكيفية التعامل معها لسير أغوارها، فهي بذلك تكون مجموعة من المسالك تتيحها هذه المناهج والاقترابات للوصول إلى الحقائق أو إزالة الغموض عن الكثير من العمليات السياسية وتفاعلاتها. كما تمكننا من تعريف المشكلات محل الدراسة والبحث تعريفا علميا وذلك من خلال تحديد المفاهيم بدقة ووضوح إرساء لأسس علمية ضرورية لخطوات لاحقة تتطلبها خطوات البحث العلمي ومستوياته.

إن طرق البحث (أو مناهجه) هي طرق جمع البيانات الهدف منها الحصول على المعلومات بطرق ثابتة لها قيمتها و يمكن الاعتماد عليها ويتم جمع البيانات باستخدام طرق وأساليب القياس من اختبارات أو مقابلات وملاحظة واستبيانات وتحليل البيانات قد يكون كميا يعتمد على التحليل الاحصائي للبيانات، وقد يكون وصفيا يعتمد على الوصف اللفظي الذي لا يستخدم الأرقام كثيرا.

ولما كان البحث هو عملية منظمة لجمع وتحليل البيانات لغرض من الاغراض، فإن منهج البحث هو ما يقوم ب الباحث للحصول على نتائج دراسته. ومنهج البحث بهذا المعنى، عملية منظمة غرضية والاجراءات المستخدمة ليست أنشطة عشوائية ولكنها عمليات يتم التخطيط لها بعناية. وعليه يمكن القول إن منهج البحث هو التصميم أو الخطة التي يضعها الباحث للحصول على البيانات وتحليلها بغرض الوقوف على طبيعة مشكلة من المشكلات.

ويشار إل أن البحث العلمي يتصف، بشكل عام، بست خصائص تشكل مع بعضها البعض وصفاً لطبيعة المعرفة القائمة على البحث، هذه الخصائص الست هي: الموضوعية والدقة والتحقق والتفسير الموجز والامبريقية، والتفكير الاحتمالي.

كما أن للمعرفة مصادر على الباحث اللجوء إليها خلال عملية الاجابة على أسئلته واستفساراته عما يحيط به ظواهر، ويمكن تعداد هذه المصادر فيما يلي: الخبرة، أهل الثقة أو الحجة، التفكير الاستنباطي، التفكير الاستقرائي والطريقة العلمية والتي تقتضي توفر خصائص ثلاث أساسية هي: الضبط والتعريف الاجرائي والتكرار بغرض بلوغ هدف العلم المتمثل في القدرة على وصف الظاهرة وصفا دقيقا وتفسيرها، ومن ثم إمكانية التنبؤ بالأحداث إلى الدرجة التي يمكن بها السيطرة على هذه الأحداث، بمعنى آخر أن الفهم العلمي يتطلب تحقيق أربعة أهداف خاصة هي الوصف، التغيير والتنبؤ والسيطرة.

كما لا بد أن نشير إلى أن منهجية البحث في العلوم السياسية تقتضي سبع خطوات تشتملها الطريقة العلمية، هي: تحديد المشكلة، مراجعة البحوث السابقة، وضع الفروض، وضع تصميم للبحث، اختبار الفروض، تحليل البيانات وتفسير النتائج، وكل خطوة تتطلب شروط على الباحث الأكاديمي، التقيد بها، كما توضحه هذه المطبوعة.

الفصل الأول:

تحديد المفاهيم الأساسية

تعتبر المفاهيم ركنا أساسيا في بناء المناهج وصياغة النظريات وفرض الفروض، ومن ثم فان تحديد المفاهيم الاساسية الأكثر تداولا لدى علماء السياسة والمختصين بالدراسات المنهجية يعد متطلبا ضروريا لذلك، لهذا ارتضيت أن أبدا بتحديد بعض المفاهيم التي يكثر تداولها في الموضوعات اللاحقة من هذه السنة.

1- العلـــم:

" إن العلم يعد نشاطا إنسانيا هادفا، قوي الدوافع، رفيع القيمة، ممتاز التنظيم، يتميز بأسلوبه في البحث (الذي يعرف بأسماء كثيرة, مثل " الطريقة العلمية", و " طريقة الملاحظة و الافتراضات الممكن إثباتها". وهدفه هو التوصل إلى معرفة الأشياء غير المرئية (الأشياء المتماثلة، والقوانين، والعلاقات، والأسباب، والحقيقة) على أساس أسلوب الملاحظة (الأشياء، والأحداث، والعمليات). وهناك تعريف آخر للعلم هو " المعرفة المنسقة التي تنشأ من الملاحظة والدراسة والتجريب، والتي تتم بهدف تحديد طبيعة الظواهر واصولها التي تخضع للملاحظة والدراسة".

وهناك من يرى في العلم كّما من المعارف يتضمن القوانين والحقائق المتعلقة بحقل معرفي معين، وهناك من يرى أن العلم هو المنهج الذي يستخدم في الوصول إلى المعرفة.

ولعل مرجع الاختلاف هو الخلفيات المعرفية التي تتحكم في رؤية الباحثين، ويضاف الى ذلك التطورات المتلاحقة التي أصابت مفهوم العلم وأثر الثورات العلمية في المناهج المعرفية السائدة. فالعلم نشاط إنساني هادف ومنظم يحذوه الكشف عن الحقيقة كما يستهدف الفهم والتفسير.

2- **السياسة**:

السياسة عند العرب المسلمين تعني: الرياسة وساس الأمر سياسة: قام به: والسياسة القيام على الشيء بما يصلحه. فالسياسة بالمنظور الاسلامي موضوعها الرعاية والتدبير وهدفها تحقيق الصلاح، يقول الماوردي: "وأنت أيها الوزير أمدك الله بتوفيقه.... تدبر غيرك من الرعايا، وتتدبر بغيرك من الملوك، فأنت سائس ومسوس ... وبيدك تدبير مملكة صلاحها مستحق عليك وفسادها منسوب إليك واعلم أيها الوزير، إنك مباشر لتدبير ملك له أسّ وهو الدين المشروع".

ويقول أيضا: "إن قواعد الملك مستقرة على أمرين؛ سياسة، وتأسيس فأما تأسيس الملك فيكون في تثبيت أوائله ومبادئه، وإرساء قواعده ومبانيه، وتنقسم ثلاثة اقسام:

تأسيس دين وتأسيس قوة، وتأسيس مال وثروة، وأما سياسة الملك بعد تأسيسه واستقراره فتشمل على أربعة قواعد؛ وهي عمارة البلدان، وحراسة الرعية، وتدبير الجند، وتقديم الأموال".

ويقول الشيرزي: "لما كانت الرعية ضروبا مختلفة، وشعوبا مختلطة، متباينة الأغراض والمقاصد، مفترقة الأوصاف والطبائع، افتقرت ضرورة إلى ملك عادل يقوم أودها، ويقيم عمدها، ويمنع ضررها وتأخد حقها ويذب عنها ما أشقها، ومتى خلت من سياسة تدبير الملك كانت كسفينة في البحر اكتنفها الرياح المتواترة، والامواج المتظاهرة قد أسلمها الملاحون واستلم أهلها إلى المنون".

أما ابن عقيل الفقيه الحنبلي، فقد عرف السياسة: "السياسة ما كان فعلا يكون معه الناس أقرب الى الصلاح، وأبعد عن الفساد وإن لم يضعه الرسول، ولا نزل به وحي".

نستخلص مما سبق أن مدار السياسة حول الرعاية والتدبير لشؤون الناس وهدفها تحقيق الصلاح.

وتعرف السياسة لدى المدرسة المغربية بأنها "فن حكم الدولة" كما جاء في دائرة المعارف الكبرى، كما يعرف علم السياسة بأنه "علم حكم الدول أو دراسة المبادئ التي تقوم عليها الحكومات في علاقاتها بالمواطنين وبالدول الأحرى".

وهناك تعريف آخر للسياسة: "هي العملية التي خلالها تصنع الجماعة القرارات، ومفهوم الجماعة يمكن أن يضيق فيشمل الأسرة أو يتسع للجماعة الدولية، كما أن القرار السياسي يمكن الوصول إليه عن طريق العنف، والنقاش، والتراضي، ولا مساومة أو عبر التصويت".

أما هارولد لاسويل، فيعرفها "السياسة من يحصل على ماذا ؟ متى ؟ وكيف ؟ ويذهب إلى القول: إن الصراع عبر التاريخ كان محوره دائما النفوذ والقيم، وأن دراسة السياسة تتمحور حول دراسة النفوذ والتأثير.

والمستخلص من تعاريف علم السياسة لدى المدرسة المغربية هو تمحورها في الأغلب الأعم حول محورين رئيسيين، وهما: محور دراسة الدول ومؤسساتها المختلفة، ومحور دراسة القوة والنفوذ والسلطة أو القدرة والتصارع عليها، وقد شهد تعريف علم السياسة تطورات عديدة، بسبب التطورات العلمية، والنماذج الفكرية التي تسود تلك المراحل و التطورات، ففي العصور المتقدمة كان التركيز على الدولة واشكالها وطرق تسيير هياكلها، والعلاقات فيما بين تلك الهياكل، ثم برز مفهوم الجماعة مع مطلع القرن ثم بدأ التركيز على السلوك مع المدرسة السلوكية وهكذا تعددت التعاريف الخاصة بعلم السياسة.

3- المنهج:

المنهج والمنهاج: الطريق الواضح، ونهج الطريق أبانه وأوضحه، ونهجه أيضا سلكه. قال الله تعالى: لِكُلّ جَعَلنا منكُم شرعَةً ومنهاجًا". قال القرطبي: المنهاج: الطريق المستمر وهو النهج والمنهج، أي البين.

وفي الاصطلاح الحديث يشير المنهج إلى:(الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير المعقول وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة).

والمنهاج كما يراه حامد ربيع: (هو طريق الإقتراب من الظاهرة، وهو المسلك الذي نتبعه في سبيل الوصول إلى ذلك الهدف الذي تحدد مسبقا) ومنهاج البحث عنده تتضمن الطرق والوسائل، فالطرق هي الخطوات المتتابعة لمسلك الظاهرة وكشف هويتها، أما الوسائل فهي الأدوات التي نمتطيها لنصل إلى الحقيقة. وهكذا نلحظ أن حامد ربيع يجمع بين الطرق والوسائل أي القواعد المتبعة والوسائل المستخدمة في السعي نحو الوصول إلى الحقيقية. ويتسع تعريف المنهج ليتضمن أسس صياغة المفاهيم، والفرضيات، وإقامة الملاحظات، وبناء القياسات، وإجراء التجارب والاختبارات، وبناء النماذج والنظريات وإجراء التفسيرات، وإقامة التوقعات.

والمناهج في حالة تطور مستمر لا تجمد على حال واحد، ذلك أنها تؤثر في الظواهر التي تدرسها، كما أنها تتأثر بها، إذ عبر المنهج ننظر إلى الطواهر وخلالها نقترب منها لسبرغورها، وكش فعلاقاتها وارتباطاتها. والمناهج تستطيع أن تقدم لنا صورا حقيقية أو قريبة من الحقيقة كلما حرصت على إستعاب جميع المتغيرات، وعلى العكس من ذلك، فإن الكثير من الحقائق تأتي مبتورة ومشبوهة ومرد ذلك هو اتباع مناهج قاصرة أو انتقائية عملت على أبعاد الكثير من المتغيرات أو بعضها، لاعتبارات تتعلق بخلفية الباحث. وتتعدد المناهج بتعدد الظواهر محل البحث والدراسة، وقد يصلح منهج للتعامل مع ظاهرة ولكنه قد يعجز مع أخرى. كما أن المنهج يضمر الخلفية الثقافية والاجتماعية للبيئة التي ولد فيها، والنسق الفكري الذي يكتنف صائغه والنموذج المعرفي الذي ساد تلك الحقبة التي ظهر فيها، ومن ثم فإن ضرورة التعامل بحذر مع أي منهج لا مفر منها عند استخدامه في بيئته وبالأحرى في البيئة المتباينة مع بيئة ولادته، وإمكانية إعادة تفكيكه وصياغته من جديد ليلائم الحقائق الجديدة. ويلعب النموذج الفكري دوره في بناء المناهج والنظريات وفرض الفروض، ومن ثم فإن المنهجية تقوم بدور (الواصلة بين عناصر ثلاثة هي: الإطار المفاهيمي أو المرجعي . تقنيات البحث ووسائله . الخطوات المنطقية والإجرائية التي تتم بين العنصرين) كما يلعب المنهج دورا مهما في تعريف المشكلات التي يمكن دراستها بطريقة علمية،

ويساعدنا على الحصول على البيانات، ونقل تلك النتائج إلى المشتغلين بالبحث. كما يقوم المنهج بوظائف التوقع والوصف، وصياغة المفاهيم، والمنهجية الفاعلة هي التي تجعل صاحبها قادراً على البحث والتحقق، والكشف والاختبار، للوصول إلى حقائق يعجز غيره عن الوصول إليها بدون أداة منهاجية، والمنهاجي المقتدر وحده يستطيع أن يحكم على مناهج الغير ومدى سلامتها، كما يستطيع ان يحكم على منتوجاتها المعرفية (المعلومات المكتشفة)، كما تعمل المناهج على توليد المعارف عن القضايا التي كانت قبل ذلك في عداد المبهمات، بالإضافة إلى كون المنهج يقوم بدور رئيسي في بناء النظرية أو اختبارها أو إعادة صياغته.

4-المدخل أو الاقتراب APPROACH :

"يشير الاقتراب إلى المعايير التي تنتقي خلالها الأسئلة والبيانات الملائمة". كما يمكن تعريفه: "فالمدخل يستخدم للإشارة إلى المعايير المستخدمة في انتقاء الأسئلة التي تطرح والضوابط التي تحكم اختبار موضوعات ومعلومات معينة أو استبعادها من نطاق البحث". يمكن الاستعانة بمدخل واحد أو أكثر في مجال الدراسات الاجتماعية ومنها السياسة. والملاحظ أن الكثير من الباحثين يقرنون الاقتراب بأحد المجالات التالية: العلوم الأكاديمية كالتاريخ والاقتصاد والاجتماع: فيقولون: الاقتراب التاريخي أو الاقتصادي، كما يمكن أن يقترن بالقوى السياسية والظواهر المختلفة، كظواهر العنف السياسي مثل: الثورات والانقلابات، والحروب الأهلية، والمظاهرات، والاغتيالات السياسية، وظواهر الاغتراب والصراع الاجتماعي، ثم القوى السياسية الهامة كالمؤسسات والسلطة والمسؤولين عن عملية صنع القرار.

كما يمكن أن يرتبط المدخل بالفروض التفسيرية والنظريات السببية مع تصنيفها في مجموعات بسبب كثرتها، وفقا للاعتبارات البيئية أو الإيدلوجية. ويستخدم الاقتراب كإطار لتحليل الظواهر السياسية والاجتماعية ودراستها، كما يساعد الباحثين والمحللين على تحديد الموضوعات الأكثر أهمية وإيضاح

جوانبها الأساسية، ويعينهم على الكيفية التي يعالجون بها موضوعاتهم، لذلك فإن الإقتراب يؤثر في اختيارنا للمناهج والوسائل المستخدمة في الدراسة. والاقترابات فيها العام الذي يتعاطى مع الدراسات الاجتماعية في عمومها، ويتناول عددا كبيرا من الظواهر: مثل الإقتراب السلوكي، والبناء الوظيفي، واقتراب تحليل النظم، وهناك اقترابات خاصة مثل ظاهرة القوة، حيث يمكن تناولها عبر ثلاثة اقترابات وهي: اقتراب المناصب . واقتراب السمعة . واقتراب صنع القرار.

فالاقترابات هي وسائط بيننا وبين الظواهر المختلفة تعيننا على تفسيرها، استنادا الى المتغيرات أو المتغير الذي نرى أنه يملك قدرة تفسيرية أكثر من غيره، وهكذا فإذا كان العامل الذي جلب اهتماما سياسيا، نسبنا الاقتراب إليه وأطلقنا عليه الاقتراب السياسي أو المدخل السياسي، وإذا كان العامل اقتصاديا، كان المتبع هو الاقتراب الاقتصادي وهكذا. والاقتراب يمكن اعتباره بمثابة اتجاه أو ميل الباحث إلى اختيار إطار مفاهيمي معين، والاهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات من اجل الوصول إلى صياغة نظرية معينة، كما أنه يحدد نوعية المفاهيم والاستفسارات والطرق التي يستعملها الباحث في دراسته.

والاقتراب يحمل معه خلفيات فكرية وثقافية للمجتمع العلمي الذي ولد فيه، ومن ثم يتوجب على متبع اقتراب معين سبق لغيره استخدامه، ان يتعامل معه بحذر، ويعمل على احتباره واكتشاف خلفياته، إذا قدر لعمله ان يتوج بالنجاح.

5-النموذج:MODEL

هو "عبارة عن صورة نظرية ومبسطة لما هو موجود في عالم الواقع، أي أنه: عبارة عن بناء مشابه للواقع". والنموذج هو "أداة التمثيل للواقع وإدراكه في بعض جوانبه الأكثر مغزى وأهمية، وهو مركب ذهني من مفاهيم معينة، يقوم على مجموعة من العلاقات الارتكازية، وهذه العلاقة بنائية، بمعنى

أنها تُعنى بالتغير في آن واحد لعناصر النموذج، بحيث إن التغير في أحد هذه العناصر يجر تلقائيا التغير في بقية العناصر بحكم الارتباط، دون أن يعني ذلك وجود علاقة سببية بين هذه العناصر، وغالبا ما يمكن التعبير عن هذه العلاقات بصورة رياضية، والنموذج كأداة للإدراك العلمي يجب أن يتسم بالوضوح المفاهيمي".

إن فكرة النموذج انتقلت الى الدراسات الاجتماعية ثم السياسية من عالم البيولوجية، حينما حاول علماء الاجتماع أن يستفيدوا من التطورات العلمية الكبيرة التي تحققت في العلوم الطبيعية، وركزوا على الأطر المنهجية التي حملت الكثير من مفاهيما إلى حقول الدراسات الاجتماعية والسياسية، كمفهوم النظام، والنموذج. لقد شبه الاجتماعيون المجتمع بالكائن الحي وأحدثوا تناظرا بينهما، ومن هنا جاءت فكرة النموذج كمناظر للواقع المعقد و تبسيط له، رغبة من الباحثين في دراسة ذلك الواقع عبر بناء مناظر له، والنموذج يسمح بفهم أفضل لبعض جوانب الظواهر وابراز بعض العلاقات التي يصعب الوصول كشفها بدون النموذج، ويظل النموذج بمثابة البناء الرمزي المنطقي لوضع بسيط إلى حد ما، وتلعب النماذج أدوارا في عملية التصنيف والتنظيم والمساعدة على كشف العلاقات دون أن تبلغ مرتبة التفسير للموضوعات والقضايا المختلفة، كما تقوم النماذج بأدوار إعلامية أو تقوم باقتراح مشاكل جديدة للبحث . والنماذج ذاتها تعّبأ بالمضامين الأيديلوجية التي يعتنقها صانع النموذج، ومن ثم فإن استخدام النموذج يستدعي الحذر. لقد تعددت صور النماذج في علم الاجتماع فهناك نموذج ((تالكوت باسونز))، وفي الاقتصاد نموذج ((ليونتيف)) وفي العلوم السياسية نموذج ((ديفيد إستون)) وفيما يلي نموذجه المبسط لعمل النظام السياسي:

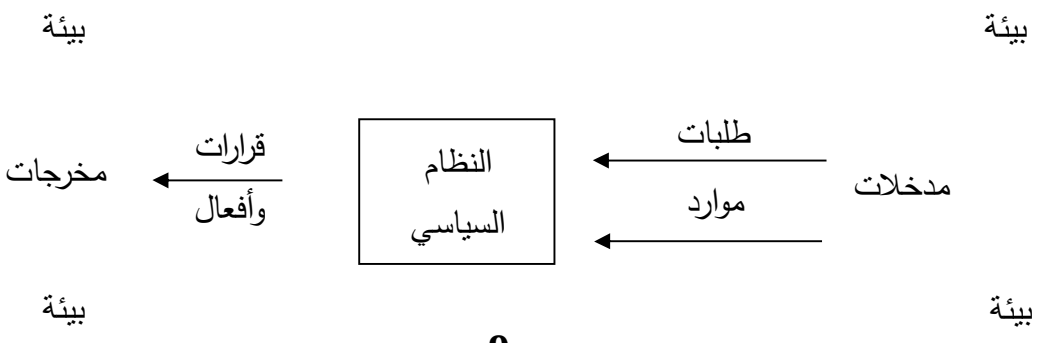

6-النظرية:

النظرية "مجموعة مترابطة من المفاهيم والتعريفات والقضايا التي تكّون رؤية منظمة للظواهر، عن طريق تحديدها للعلاقات بين المتغيرات بهدف تفسير الظواهر والتنبؤ بها".

ويقول "مونت بالمر" Monte Palmer :إذا كان الفرض إقراراً غير محقق بوجود علاقة بين متغيرين أو أكثر، فإن النظرية هي إقرار بوجود علاقة بين متغيرات محققة أمبريقيا. وفي اللحظة التي تكون فيها النظرية قابلة للاختبار الأمبريقي (التحقق منها أمبريقيا) يمكن عندئذ الاستنباط منها افتراضات عدة.

فالنظرية أحد الوسائط المعرفية التي يستخدمها الباحث قصد الفهم والتفسير والتوقع. وإذا كان المنهج يحدد متغيرات معينة يحاول الاقتراب إلى الظواهر خلالها دون أن يقيم علاقات بين تلك المتغيرات، أي: لا يوزعها بين متغير مستقل وتابع، فإن النظرية على العكس من ذلك، تحدد تلك المتغيرات وتحدد العلاقة بينها، في اقترابها من الظاهرة محل البحث والدراسة.

وتكتسي النظرية أهمية كلما كانت قابلة للتطبيق وتميزت بالوضوح والبساطة، وتزداد النظرية شهرة كلما اتسمت بالشمول والقدرة على استيعاب ظواهر متعددة وفهمها وتفسيرها، والنظرية ليست ايديولوجية ثابتة بل هي أداة تتطور ويصقلها الاستخدام المستمر والاختبار الدائم لفرضياتها وهي تقوم بعملية الكشف والتفسير.

ولكن هذا لا يعني أن النظرية هي أداة مجردة بل على العكس، فإنها تحمل خلفيات فكرية وسياقات اجتماعية وثقافية وتاريخية لأولئك الذين عملوا على بنائها وصياغتها، ومن ثم فإن على أي باحث يريد أن يستخدم النظرية أن يكون على بينة من تلك القضايا.

لأن النظرية تفيدنا كثيرا في عملية البحث، حيث إنها توجه البحث نحو مجالات مثمرة، كما أنها تضفي على نتائج البحث دلالة ومغزى، حيث إنها تمكن الباحث من القدرة على الفهم والربط بين المعطيات التي يتوصل إليها، وتمكنه من القدرة على التفسير في إطار أشمل وأكثر وضوحا.

لقد سعي الكثير من الباحثين السياسيين لإرساء نظريات كبرى في العلوم السياسية، وتناولوا موضوعات شتى (التصويت، المشاركة، الثورات، العلاقات الخارجية للدول،) وحاولوا تعميم ذلك إلا أن الواقع خيب آمالهم فتراجعوا على ذلك، وأدركوا أن التركيز على النظريات ذات المدى المتوسط أو المدى الأصغر أكثر فعالية، لأن الظاهرة السياسية يصعب ضبطها والتحكم فيها ويضاف إلى ذلك اختلاف القيم والثقافات والسياقات التاريخية التي تحيط بالظواهر السياسية، ومن ثم فإن التعميم يصطدم بخصائص الظاهرة السياسية.

وهناك علاقة كبيرة بين النظرية والمنهج، فإذا كانت النظرية تمثل دليلا إرشاديا للمنهج، فإن هذا الأخير يعمل على تطوير النظرية والتحقق من صدقها أو إعادة صياغتها لتلائم حقائق جديدة وتكون أقدر على الفهم والتفسير والتوقع، وهكذا تظل النظرية في حالة جدل وتفاعل بينها وبين المناهج ووسائل البحث العلمي وطرقه بصفة عامة، وكل ذلك النشاط يسهم في تطوير ابحث العلمي، ويكسب النظرية والمناهج مصداقية ومقدرة على الاقتراب من الظواهر، وكشفها وإدراك علاقاتها وارتباطاتها المختلفة.

7-القوانين العلمية:

يعرف القانون على أنه "علاقة ضرورية تقوم بين ظاهرتين أو أكثر". وهذه القوانين قد تأخذ الصيغة السببية، بمعنى أن أي تغير يحدث في ظاهرة يكون له الأثر في الظاهرة الثانية التي ترتبط معها ربطا سببيا. وهناك قوانين تأخذ الصيغة الوظيفية، وتعني وجود علاقات ارتباطيه بين ظاهرتين أو أكثر

ولكن لا يشترط أن يكون أحدهما سبب للآخر. ويمكن أن تعرف القوانين العلمية على أنها: "فروض خاصة بظاهرة معينة ثم التحقق من صحتها".

إن القوانين تعبر عن حركة الظواهر في ظل شروط معينة، أو بصيغة أخرى فهي تعبر عن حركة الانتظام والتكرارية التي تأخذها بعض الظواهر تحت شروط معينة. إن القوانين في الدراسات السياسية والاجتماعية تتميز بالنسبية، فالقانون الذي قد يصدق في بلد معين في ظروف معينة قد لا يصدق تحت ظروف أخرى في البلد ذاته، وبالأحرى في بلدان أخرى. كذلك فإن القوانين العلمية تظل تقريبية، وتخضع للتعديل المستمر الذي يحدث في وسائل القياس أو نتيجة تطورات علمية تظهر عدم دقة القوانين تلك.

8-الأساليب المنهجية والوسائل:

وتتعلق بالجوانب الإجرائية والتقنية في عملية البحث العلمي، إذ تعين الباحث على تنظيم عملية جمع البيانات عن الظواهر المختلفة التي يشملها البحث، وتندرج ضمن هذه الأساليب والوسائل: أساليب الملاحظة، وتحليل المضمون والقياس، وأدوات أو وسائل المسح الاجتماعي كالمقابلة والاستبيان، واستخدام الاستمارات المتعددة في هذا الشأن، كذلك تندرج ضمن الوسائل والأساليب، تقنيات المعطيات ومعالجتها، وتقنيات الممارسة والتطبيق.

ويتخلف العلماء في عملية التصنيف هاته، فهناك من يوسع دائرة الوسائل والأساليب لتشمل أدوات أخرى كالمسح الاجتماعي في حد ذاته، والنماذج التحليلية ودراسة الحالة، وهناك من يقصرها على البعض منها فقط. لقد شهد حقل تقنيات البحث وأساليبه تطورا هائلا نتيجة التطورات التكنولوجية، إذ أصبح الحاسوب يلعب دورا مهما في عملية تخزين البيانات وحسابها وتصنيفها، كما أصبحت وسائل الاتصال تؤدي دورا مهما في تطوير عملية البحث وتسهيل إجرائها. إلا أنه يجب أن يكون حاضرا في

الأذهان أن تلك التقنيات ينبغي أن تكون منسجمة مع المنهجية المتبعة، فالبحث العلمي يشمل ثلاث ركائز أساسية، وهي النظرية والمنهج والتقنيات أو الوسائل والأساليب.

9-وحدات التحليل units of Analysis:

ويقصد بها مستويات التحليل التي يختارها الباحث كلبنة لمجموع البناء الذي يتولى دراسته.

و الباحث إذ يفترض علاقة بين متغيرين أو أكثر، فإنه أيضا ينبغي أن يفترض فرضية تحدد أنواع الفاعل السياسي ومستوياته، الذي يظن أن تطبق عليه هذه الفرضية، هذه الفرضية تسمى وحدة التحليل والتي ينبغي أن تختار بعناية فائقة. إن وحدة التحليل قد تكون الفرد، أو المؤسسة، أو الحكومة، أو الدولة، أو اتجاها، أو نمطا سلوكيا معينا، فالفرد قد يكون هو وحدة التحليل لدراسة عملية التصويت في البرلمان مثلا. أو يختار الباحث الدولة كوحدة لتحليل ظاهرة الديمقراطية مثلا، إذا كانت الفرضية ترى أن البلد الغني والذي يمتلك مؤسسات سياسية ديمقراطية، فالبلد (الدولة) هنا هي وحدة التحليل حيث يمتلك خصائص البلدان الغنية التي تمثل المتغير المستقل، وديمقراطية المؤسسات السياسية تمثل المتغير التابع. فالفرض البحثي يشير بداية إلى وحدة التحليل التي يختارها الباحث، كما يشير إلى السلوك أو الخصائص التي يمكن قياسها في تلك الوحدة. كذلك فإنه يجب على الباحث الذي اختار وحدة تحليل معينة أن يلزمها في مسار بحث كله.

10-المتغيرات Variables:

هي خاصية تجريبية تتخذ قيمتين أو أكثر، فإذا كانت هذه الخاصية قابلة للتغير كما أو نوعا من هنا نظر إليها كمتغير.

على سبيل المثال متغير الطبقة الاجتماعية يمكن أن يأخذ أكثر من قيمتين: طبقة عليا، وطبقة وسطى، وطبقة دنيا".

فالمتغيرات تستخدم عادة لوصف بعض الأشياء القابلة للتغير أو الأشياء القابلة للقياس، والمتغير يأخذ قيما صغيرة أو كبيرة، أو يصنف على أساس اللون أو الجنس، أو القوة والضعف أو الاستقرار والتوتر، أو السن أو الوضع الاقتصادي. والمتغيرات هي الجانب القابل للملاحظة من الظاهرة أي المؤشرات الدالة والمعبرة عن المفاهيم، وحينما نتمكن من نقل المفاهيم من عالم التجريد إلى عالم الملاحظة أو التجريب يتحول المفهوم إلى متغير يمكن مشاهدته أو قياسه، فعلى سبيل المثال، يمكن أن نقول: إن مفهوم العنف الداخلي يمكن أن يترجم إلى حالته المجردة إلى متغير يطلق عليه "مؤشرات العنف الداخلي" الذي يمكن قياسه، بحساب عدد القتلى وأحداث الشغب، والمظاهرات العنيفة، وعدد المصابين في المائة ألف نسمة خلال سنة، وأن مفهوم الصراع الدولي يترجم إلى متغير يدعى "مؤشر العدوان الدولي أو مؤشر الأعمال العدوانية الدولية"، حيث يمكن قياسها، وفقا لعدد التهديدات، وتجنيد القوات المسلحة، والعقوبات الاقتصادية، وطرد الدبلوماسيين، واستخدامات القوة المسلحة ومدى انخراط الدولة في ذلك سنويا.

ونقسم المتغيرات إلى ثلاث أنواع:

1- متغير أصيل أو مستقل indépendant variable، وهو الذي يؤدي التغير في قيمته إلى التأثير في قيم متغيرات أخرى لها علاقات به.

2- متغير تابع dépendant variable، وهو الذي تتوقف قيمته على قيم متغيرات أخرى، ومعنى ذلك أن الباحث حينما يحدث تعديلات على قيم المتغير المستقل تظهر نتائج تلك التعديلات على قيم المتغير التابع ونستطيع أن نقدم المثال التالي: كلما ازداد عدد جماعات المصلحة في الدولة (متغير مستقل) ارتفع مستوى الانفاق الحكومي على برامج الرفاه الاجتماعي (متغير تابع).

3- متغير وسيط: وهو الذي يتوسط العلاقة بين المتغيرين: الأصيل والتابع، والمثال على ذلك أن النشاط في المثال السابق يعتبر متغيرا مستقلا.

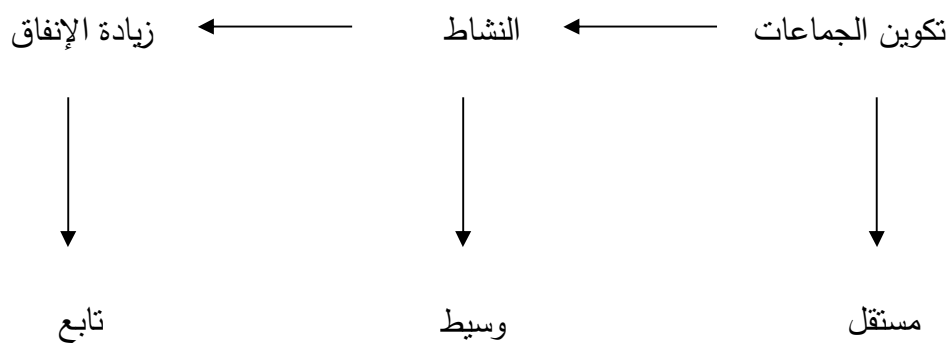

وتؤثر قيمة المتغير الوسيط في القوة والعلاقة بين المتغيرين، المستقل والتابع واتجاهها.

11- المقاييس والمؤشرات indices et indicateurs

والقياس يعني بصفة عامة تحديد خصائص الشيء المراد قياسه وتقديرها، وحتى يمكننا أن نقوم بالقياس لا بد أن يكون الشيء المراد قياسه قابلا للملاحظة والقياس، وتكون هناك وسيلة محددة لقياسه، وحيث إن المفاهيم السياسية والاجتماعية مفاهيم عامة غير محددة تحديدا دقيقا، لذلك فإن أوى خطوة في هذا الطريق هو تحديدها بطريقة تجعلها ممكنة الملاحظة وخاضعة للقياس أي: تحويل المفاهيم إلى متغيرات أو مؤشرات.

و يمكن التفريق بين المقياس (indice) الذي يعبر عن تناسق مجموعة من المؤشرات. فمثلا نتحدث عن مقياس الممارسة الديمقراطية من خلال مؤشرات، عد الصحف المستقلة، والتنظيمات الطوعية، أما المؤشر indicateur فهو العنصر الدال على قيمة معينة، فعدد الصحف المستقلة يعد مؤشرا من مؤشرات مقياس الديمقراطية مثلا.

فعملية القياس مهمة للبحث العلمي، ذلك أنها تقيم الجسور والعلاقات بين الافتراضات النظرية والواقع الإمبريقي الذي يستهدف فهمه وتفسيره. إننا كثيرا ما نستخدم مفاهيم نظرية ولكنها تظل قاصرة الدلالة العملية ولكن تزداد أهمية حينما نضفي عليها قيما تحاول الإحاطة بهم، فمثلا يمكننا أن نقيس الحرمان ونرى مدى الارتباط بينه وبين العنف السياسي كما فعل "جور" Gurr في مناطق مختلفة. غير أن التعامل مع مقاييس والمؤشرات يحتاج إلى مزيد من الحيطة والحذر خاصة في ميدان الدراسات الاجتماعية، فيأتي المؤشر أو المقياس يفعل ذلك من خلال منظوره الفكري والمعرفي للأشياء.

12-النموذج المعرفي paradigm:

كما يستخدمه "طوماس كوهن Thomas Kuhn، مجموعة متألفة منسجمة من المعتقدات والقيم والنظريات والقوانين والأدوات والتكنيكات والتطبيقات يشترك فيها أعضاء مجتمع علمي معين وتمثل تقليدا بحثيا كبيرا أو طريقة في التفكير والممارسة، ومرشدا أو دليلا يقود الباحثين في حقل معرفي ما".

إن بناء النظريات وصياغة المناهج لا تعدو أن تكون انعكاسا لنمط الفكر السائد في مجتمع علمي معين، ومن ثم فإن إدراك خلفيات النظريات والمناهج والمداخل يقتضي من أن نفحص الهيكل العام للنسق المعرفي الذي يضفي الشرعية على مجموع الطرق العلمية بما فيها النظرية التي تتحرك في إطار نموذج معرفي، وإن فحص المفاهيم يعد أمرا لازما لمعرفة ما تستنبطه النظريات والمناهج العلمية.

فالنموذج المعرفي هو منظور أو منظار بصفة أدق ينظر منه إلى الأشياء والقضايا المختلفة، وهو إطار مرجعي لرؤية العالم الاجتماعي، هذا المنظار المشحون بالقيم، والافتراضات، والتقنيات، والمفاهيم هو الذي يجعلنا ننظر إلى الأشياء بتلك الطريقة، إن مفهوم النموذج المعرفي وجد في الدراسات الاجتماعية منذ عهد قديم، إلا أنه تلقى دفعة قوية على يد "طوماس كون" في كتابه بنية الثوارث العلمية the structure of scientific revolution الصادر سنة (1962) وقد كان له أبعد الأثر في

الدراسات الاجتماعية اللاحقة. هذا المفهوم هو الذي يعكس العالم المنظور إليه، فالنموذج المعرفي هو بمثابة نافذة ذهنية ينظر خلالها الباحث إلى العالم، لذلك لا نستغرب حدوث اختلافات في النتائج المحصل عليها من باحثين اثنين ينظران إلى قضية واحدة، فسبب الاختلاف ذاك يعود إلى النموذج المعرفي لكل منهما، وخير مثال على ذلك منظار "مالتوس" للتزايد السكاني، حيث اعتبر أن السكان يزدادون بمتوالية هندسية في حين أن الغذاء يزداد بمتوالية عددية ورتب على ذلك سياسات معينة، في حين أن منظار "ماركس" لمشكلة التزايد السكاني يختلف عن سابقه، ويرجع ذلك إلى قانون الملكية واستغلال فائض القيمة.

والنماذج المعرفية لا تثبت على حالة واحدة، ولكن يعتريها التغير عند فشل نظرياتها عن الإجابة عن الأسئلة المطروحة، فتظهر نماذج جديدة.

13-الاستنباط Déduction:

يعني "مجموعة الإجراءات الذهنية التي تبدأ من العام متجهة إلى الخاص، فهو مجموعة من عمليات ذهنية تدور كلها في العقل بمنأى عن الواقع، فهي تبدأ من فكرة عامة شائعة أو مبدأ عام.....، إنها عمليات استنباط النتائج من مقدماتها المنطقية".

فالاستنباط ينطلق من التجريد ليصل إلى الواقع، فهو ينطلق من المستوى التجريدي إلى المستوى الإجرائي باشتقاق القضايا الاجرائية، والتي تمهد للفروض القابلة للاختبار.

14-الاستقراء induction:

ويمثل هذا الشكل النموذج الثاني للاستدلال المنطقي وهو يعكس وجهة النظر الوضعية في الاستدلال، حيث تستمد النظرية مقومات بنائها من استقراء الوقائع ولهذا الاتجاه أساسه الرياضي، حيث

يعتمد التنبؤ والتفسير، على الاستنتاج من الجزء وصولا إلى الكل"، فهو يتبع أسلوب الملاحظة المنظمة للظواهر، وفرض الفروض وجمع البيانات عن الظواهر محل الدراسة لينطلق بعد ذلك إلى التعميم.

إن كلا من الاستدلال والاستقراء ضروريات للبحث العلمي لا يمكن الاستغناء عن أحدهما. فإذا كان الاستقراء هو مسائلة الواقع عن الحقيقة التي يستهدفها الباحث ويظل دور هذا الأخير مجرد الملاحظ لوصف ذلك الواقع المختبر، فإن عملية استخلاص العلاقات والارتباطات التي تتحكم في الظواهر يحتاج إلى الاستدلال الذي يقوم بدوره في الانتقال إلى عمليات التعميم، فعمليات التدليل العقلي وحدها القادرة على الذهاب بنتائج الاختبار الذي ليس في وسعه إلا تناول حالات من الظواهر محدودة (الاستقراء الناقص) إلى مستوى التعميم، أي : الإنتقال بنتائج الاستقراء لحالات محدودة إلى تعميم تلك القوانين على الحالات المشابهة ولو لم تختبر وهذا لا يتم إلا عبر عملية الاستدلال الاستنباطي. لذلك فإن المنظور الحديث في البحث العلمي يجمع بين الاستقراء والاستنباط في استدلالاته، أي يجمع بين الاستقراء الاختباري والاستنباط يعتمد التدليل العقلي.

الفصل الثاني: خطوات البحث العلمي ومستوياته

المبحث الأول: خطوات البحث العلمي.

يحظى البحث العلمي بأهمية كبيرة لدى الدول والمجتمعات، وبعد الإنفاق على البحث العلمي ومقاديره سمة يمكن من خلالها تصنيف الدول والمجتمعات. لذلك كثير من الكتاب يلفتون الانتباه إلى حجم الإنفاق على البحث العلمي في بلد من البلدان ويعدون ذلك علامة على التقدم ذلك البلد وتحضره، خصوصا مع تزايد أهمية العلم وكلفته في إنتاج الأشياء وتصنيعها. إن البحث والإنفاق فيه لا يقتصر على الحكومات ولكن ينبغي أن يشارك فيه المجتمع بنصيب وافر. وذلك ما كان عليه الحال لدى الأمة الإسلامية، حيث كان الأغنياء ينفقون أموالا طائلة على المؤسسات العلمية، وكانت الأوقاف لصالح العلم

والمتعلمين مصدرا رئيسيا إلى جانب نفقات السلطات الحاكمة. ويلعب البحث العلمي دورا كبيرا في تقدم المجتمعات الغربية واليابان، وإذا كانت الدول هناك تولي أهمية لعامل البحث العلمي، فإن المجتمع يسهم بنصيب وافر في هذا الميدان، وما أحوج أمتنا العربية الاسلامية اليوم إلى مثل هذه القيم التي تحتاج إلى إحياء وبعث. لا شك أن الكثير من التطورات إن لم نقل كلها هي نتاج البحث العلمي ونتاج جهود باحثين عبر الحقب والأزمان.

أولا: تعريف البحث العلمي

"البحث هو استقصاء منظم، يهدف إلى إضافة معارف يمكن توصيلها، والتحقق من صحتها عن طريق الاختبار العلمي، 'ويمكن تعريفه أيضا): البحث وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها التوصل إلى حل لمشكلة محددة، وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة". فالبحث العلمي هو بمثابة الواسطة التي تمكننا من المعرفة، وتوجه بحوثنا من خلال المنهج المستخدم أو النظرية المتبعة، كما أن البحث العلمي سبيل الوصول إلى الحقائق العلمية، وهو اختبار للمناهج والطرق المستخدمة وللفروض، وإن البحث العلمي يعيننا على إزالة اللبس والغموض اللذين يحيطان بالظواهر. والبحث العلمي في الميدان السياسي وحده الذي يجعلنا نمسك الظواهر السياسية أو نفسرها، أو نكتشف الارتباطات والعلاقات بين الظواهر المختلفة. فإذا استشكلتنا ظاهرة، لجأنا إلى ضوابط البحث وقواعده نطلبها لمساعدتنا على إزالة الإشكال. إنه بمعرفة تقنيات البحث تزداد قدراتنا على الفهم والتفسير والتوقع والحكم على مدى صحة المعلومات التي ينتجها غيرنا وأهميتها، إن معرفة عملية البحث وإجرائها تحرر صاحبها من الاعتماد على غيره بلجوئه إلى الاختبار والتحقق من صدق تلك المعرفة، فاكتساب مناهج البحث السياسي يجعل من صاحبه صانع معرفة لا متلقيها فحسبن ويجعله شريكا في ايجاد المعرفة السياسية أو الإحاطة بعالم السياسة الذي يهمه.

كما أن البحوث الجيدة هي سبيلها إلى بناء نظريات جيدة، وهي كذلك منطق يتعلم صاحبه الصرامة في البحث والدقة في تناول الحقائق، لذلك ينصح "كوايت" Kweit الباحث السياسي قائلا له: لتكون باحثا سياسيا جيدا يتوجب عليك أن تضع في عين اعتبارك نصيحتين سهلتين وكلنهما مهمتان، إحداهما: في أي مشروع بحث عليك أن تفكر بجدية ودقة بشأن المسألة التي تبحثها، فالبحث بسهولة هو عملية نستخدمها في جمع البيانات للإجابة عن الأسئلة التي تهمنا، وبالتالي فإن البحث ليس نهاية غايتنا، ولكن الوسائل التي نستخدمها للوصول إلى الغاية هي (الهدف). ثانيتهما: لا بد من الأخذ في عين الاعتبار، أن المعرفة والفهم اللذين يزعم الباحثون إمدادنا بهما يتوجب أن يدعما بالأدلة والبيانات، لأن البحث عملية بها يتم جمع هذه البيانات والأدلة. على سبيل المثال: إذا زعم إنسان أن كل الأغنياء هم جمهوريون (يصوتون لصالح الحزب الجمهوري)، طالبناه بإثبات الدليل أي: الربط بين الثروة والتصويت لصالح الحزب الجمهوري.

ونستخلص مما سبق أن البحث العلمي هو خطة عامة أو استراتيجية تتضمن مراحل وخطوات يتم قطعها لإنجازه، وهذه الخطوات يختلف تصنيفها من باحث إلى آخر، ف "جارول مانهايم" يصنفها كما يلي "تشمل عملية البحث ست مراحل متمايزة ولكنها مترابطة:(1- صياغة النظرية 2-إعمال النظرية، 3-اختيار تقنيات البحث الملائمة، 4-ملاحظة السلوك، 5-تحليل البيانات، 6-تفسير النتائج).

وهناك تصنيف آخر لعملية البحث تتمثل في الخطوات التالية:

(1-المشكلة، 2-الفروض، 3-تصميم البحث، 4-القياس، 5-جمع البيانات، 6-الترميز وتحليل البيانات، 7-تفسير النتائج وتعميمها)

وهناك تصنيف ثالث، يرى خطوات البحث العلمي في :(1-اختيار مشكلة البحث وصياغتها، 2-تحديد المفاهيم، 3-فرض الفروض، 4-اختيار المنهج أو المناهج، 5-تحديد الأدوات اللازمة لجمع البيانات).

وأجدني أميل إلى الأخذ بهذا التصنيف الأخير لأن الكثير من الخطوات المطروحة في التصنيفين السابقين ستتعرض لهما الدراسة في مواضع أخرى لاحقة.

أ. اختيار مشكلة البحث وصياغتها:

البحث العلمي مجموعة خطوات مترابطة ومتساندة، وتحديد المشكلة أو اختيار الموضوع أو صياغة التساؤل تعد خطوة هامة وحجر الأساس في عملية البحث. وصياغة المشكلة لها أثر كبير في بقية الخطوات، بل تعد المرشد والموجه للخطوات الأخرى المتمثلة في: فرض الفروض واختيار المنهج أو المناهج وأدوات جمع البيانات. لهذا يلح المشتغلون بالبحث العلمي على خطورة صياغة المشكلة وصعوبتها في آن واحد، بل أكثر من ذلك يعدها الكثير منهم أصعب من حل المشكلة أو الإجابة عنها، فعلى سبيل المثال يقول "نورثروب" Northrop "لا يبدأ العلم بالواقع والفرضيات، ولكن بمشكلة محددة".

وإلى هذا المعنى أشار "جون ديوي" البحث العلمي يبدأ بمشكلة أو بموقف مشكل، يبدأ الموقف غائما غامض الأفكار، مما يثير الشكوك ويبعث الحيرة في الفكر فينطل يسال بإطلاق افتراضات مبدئية خاصة توضح المشكلة، وتخلق نفسها أي الفرضيات، وتخلق معها المشكلة. وأن المشكلة لا تنطلق ولا يمكن أن تنطلق ما لم يعان المرء موقفا غائما.. إن أهم الصعاب التي تعترض صاحب العلم تتمثل في صياغة المشكلة بوضوح وكمال"، ويمكن تعريف مشكلة البحث على أنها "عبارة عن موضوع يحيطه الغموض، أو ظاهرة تحتاج إلى تفسير"، أو هي بصيغة أخرى سؤال يعرض للباحث يقلقه فيندفع للإجابة عنه بواسطة إتباع خطوات البحث العلمي. هذه المشكلة التي هي بمثابة سؤال كبير يقتضي حشد الجهود وتكتيلها للإجابة عنه لإزالة الغموض وتبديد اللبس والإبهام، ثم إن السؤال لا يطرح بشكل تأكيد قضية أو نفيها ولكنه يأخذ صيغة الاستفهام والاستفسار، من مثل: لماذا تكون بعض الأنظمة أكثر استقرارا من غيرها؟

أو لماذا تقبل بعض المناطق على المشاركة الانتخابية في حين تحجم مناطق أخرى أو تضعف مشاركتها؟ إن مثل هذه التساؤلات وغيرها تثير المهتمين بفك ألغازها وإماطة غموضها بواسطة تصميم بحثي يحدد مفاهيم ويفترض فروضا ويتبنى منهجا أو مناهج ويستخدم أدوات يجمع بها البيانات والوقائع ذات الصلة بتلك الظواهر، وفي كل هذه الخطوات تظل صياغة المشكلة هي الموجه والمرشد، فصياغة المشكلة تسبق بناء المفاهيم وفرض الفروض، كذلك فإننا لا نتمكن من الإجابة عن سؤال أو مشكلة إلا إذا أدركنا حيثياتها، ومضامينها، وطبيعتها والتي بدورها تتحكم في الكيفيات التي يمكن الإجابة بها عن تلك المشكلة أو الظاهرة المحيرة. إن الكثير من طلال العلم يضيعون جهودا مضنية في أبحاثهم بسبب تشوش المشكلة في أذهانهم، لذلك تظل جهودهم مبعثرة وأفكارهم مشوشة ما لم يهتدوا إلى تحديد دقيق لمشكلات بحوثهم، وإن التحديد الدقيق لمشكلة البحث والصياغة العلمية لها ليوفران تكاليف كثيرة على الباحثين، بل الأكثر من ذلك يسهلان خطوات البحث الأخرى.

ب. مصادر اختيار المشكلة:

لكل حقل معرفي خصائصه التي يتناول بها ظواهره التي تعد محور اهتماماته، فإذا كان لعلماء الاجتماع ظواهرهم التي من خلالها يستمدون مشكلاتهم ويحددونها، فإن الباحثين السياسيين لهم ظواهرهم التي يهتمون بدراستها ويجيبون عن الأسئلة المتعلقة بها، فهم يهتمون بالظواهر السياسية سواء تعلقت بالأفراد، كالقادة أو الناخبين، أو بالجماعات كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح والاتحادات العمالية، والتنظيمات الإثنية، أو بالمؤسسات كالدولة، أو السلطات التشريعية، أو البيروقراطيات أو المحاكم، أو الأمم. وتلعب الخبرة الفردية وكذلك الملاحظات الشخصية دورا مهما في استمداد المشكلة أو تحديدها، كذلك الاهتمامات الشخصية أو السياسية بموضوعات معينة، فعلى سبيل المثال: يهتم شخص ما بالعملية الانتخابية، فيتقصى عوامل النجاح في الانتخابات، كما أن الباحث الذي يعاني وطنه اضطرابا قد يحفزه

ذلك على الاهتمام بعناصر عدم الاستقرار، في حين يهتم بعض الباحثين بأطر نظرية يستهدفون توكيدها أو ايضاح جوانبها المختلفة، فالمهتم بالنظرية الديموقراطية يميل في تحديد موضوعه أو مشكلة بحثه إلى الأسباب التي تدفع الشعب إلى المشاركة في العمل السياسي، أو قد يكون الدافع المال بشأن موضوع فيه عروض مالية مغرية لمن يتولى البحث فيه، كما يمكن أن يكون مصدر المشكلة هو تطوير الخبرة العملية في ميدان من ميادين البحث التي يتخصص فيها أحد الباحثين، كما أن الصدفة أو الملاحظة غير المقصودة تؤدي إلى ملاحظة مقصودة، فتكون مصدر مشكلة تستدعي من الباحث صياغتها والإجابة عنها، وكذلك تخصص الشخص في ميدان معين وخبراته وتعمقه في ذلك التخصص تجعله أقدر على تحديد المشكلات المتعلقة بتخصصه ويمكن أن يختار الباحث مشكلته من رصده لبعض التصرفات غير العادية التي تظهر فجأة، أو تظهر بعض السلوكات المثيرة، فيندفع الباحث صائغا مشكلته بشأن تلك التصرفات سعيا لتفسيرها وإيضاحا لإشكالها، أو شعور الباحث بمشكلة تستدعي الإجابة والحل، كما أن الفضول العلمي يلعب دورا مهما في اختبار مشكلة البحث، إذ غالبا ما يسعى الباحثون لاختبار نظرية أو اختبار فروضها سواء تعلق الأمر بمدى صدقها في ظروف وأزمان مغايرة أو تعلق الأمر بالكيفيات التي طبقت بها.

ويضاف إلى ما سبق وجود موضوعات لم يتم التطرق إليها أو لا يزال الاختلاف يحتدم بشأنها، ومن المصادر التي يستفيد منها الباحث في اختيار المشكلة البحثية، المجلات والكتب والموسوعات العلمية كموسوعة العلوم الاجتماعية، والرسائل العلمية، والنقاشات العلمية، المثارة في الندوات والمحاضرات المختلفة، والاستفادة من خبرات الأساتذة وتوجيهاتهم، ويضاف إلى ذلك أهمية المشكلة في التطوير العلمي أو التطرق العلمي لقضاياهم أغلبية المجتمع أو تتعلق بموضوعات حساسة، وبروز مشكلات على صفحات المجلات والجرائد تستدعي الحلول.

إن الرصد العلمي وحده كفيل باختيار المشكلة التي تستدعي تصميما بحثيا علميا للإجابة عنها، وهو يرصد الأحداث يتساءل بعد ملاحظته لحدث معين أو مجموعة من الأحداث عن ما هي خلفيات تلك الأحداث وهل تتبع سياقا واحدا؟ أو أن هناك بعض الظروف التي تغير هذه النمطية أو هذا السياقة؟ كما أن الباحث يستطيع أن يفيد من الدراسات السابقة التي قد تقترح عليه مشكلات بحثية من خلال قراءتها ونقدها واكتشاف الخلل فيها بسبب سوء تطبيق بعض المناهج أو قلة البيانات بشأنها، أو بسبب تملك الباحث الجديد لمعلومات وبيانات بشأن تلك الدراسة التي لم تكن متاحة للباحث السابق، أو يركز الباحث على جزء من جزئيات البحث السابق.

ج. العوامل المؤثرة في صياغة المشكلة:

هناك عوامل عدة تؤثر في صياغة المشكلة البحثية يمكن إجمالها في يلي:

1- النموذج المعرفي الذي يتبعه الباحث في معالجة الظواهر المختلفة، يؤثر في صياغة المشكلة.

2- القيم والثقافة التي تنتمي إليها الباحث تترك آثارها فق رؤية الباحث للمشاكل وصياغتها وطرق حلها.

3- البيانات المتاحة بشأن المشكلة، فكلما توفرت تلك البيانات أمكن الباحث من صياغة مشكلته بأسلوب أدق.

4- الوضع الاجتماعي والسياسي السائد (الحرية، مستوى التعليم، الوضع الاقتصادي والمعيشي للناس....الخ).

5- الإمكانات العلمية اللازمة للبحث (المناهج، وأدوات القياس، والإحصائيات، عدد الباحثين المتوفرين وخبراتهم)، وكذلك الإمكانات المادية المطلوبة.

6- أهداف الباحث ودوافعه، والأهداف قد تكون علمية نظرية أو عملية تطبيقية.

ثانيا: المفاهيم Concepts:

يستخدم عامة الناس ألفاظا وعبارات يعبرون بها عن الأشياء أو الأحداث أو التصرفات المختلفة التي تعرض لهم في حياتهم اليومية، وهم بذلك يقيمون لغة للتواصل والتوصيل تسهل عليهم تحقيق أغراضهم الاعتيادية، هذه العبارات والألفاظ التي يستخدمونها ويصفون بها جملة النشاطات يطلق عليها مفاهيم، إلا أن هذه المفاهيم التي تستخدم لدى العامة تتميز كثيرا بالعمومية وتنقصها الدقة بعكس اللغة التي يستخدمها أهل العلم، والتي يفترض فيها أن تكن دقيقة وواضحة.

تعريف المفهوم:

تعبر المفاهيم عن "الصفات المجردة التي تشترك فيها الأشياء والوقائع والحوادث دون أن تعني واقعة أو حادثة يعينها، أو شيئا بذاته" أو هو (المفهوم) "لفظ عام يعبر عن مجموعة متجانسة من الأشياء، وهو عبارة عن تجريد للواقع يسمح بنا بأن نعبر عن هذا الواقع من خلاله"، فالمفاهيم هي رموز نعبر بها عن أفكار أو ظواهر تجمعها خصائص مشتركة. والمفاهيم هي رموز نعبر بها عن أفكار أو ظواهر تجمعها خصائص مشتركة. والمفاهيم ليست هي الظواهر ذاتها ولكنها هي التصورات والتجريدات لأوصاف تلك الظواهر وخصائصها المشتركة. فحينما نقول: نظام سياسي، فنحن لا نقصد نظاما سياسيا ماديا بعينه، ولكننا نقصد ذلك البناء الذي يحدث فيه التفاعل السياسي، وحينما نتحدث عن مفهوم السلطة السياسية، فإننا لا نعني سلطة بعينها، ولكننا نقصد أشكال احتكار وسائل القهر السياسي، هذه المفاهيم تحظى بأهمية قصوى لدى العلماء، لأنها تشكل حجر الأساس في صياغة النظريات، فلا غرو أن نجدهم يحرصون كل الحرص على وضوحها ودقتها ومقدرتها على استيعاب وصف الظواهر أو أهم العناصر المكونة لها. كما نجد مختلف العلوم تحرص على صياغة مفاهيمها الخاصة بها، فكل مجتمع علمي أو حقل معرفي له مفاهيمه ومصطلحاته التي يستخدمها أعضاؤه باعتياد، وهم أدرى الناس بدلالتها من

غيرهم، فمفاهيم : التغير الاجتماعي والحراك الاجتماعي، والعلاقات الاجتماعية أكثر تداولا عند علماء الاجتماع، في حين يتميز حقل علم السياسة بمفاهيمه الخاصة به من مثل : السلطة السياسية، والديموقراطية، والمشاركة السياسية، ....الخ، وتمثل المفاهيم وسائل الاتصال والتواصل بين العلماء والباحثين، وتعمل على نقل المعرفة وتطويرها وتعميمها. واستيعاب المفاهيم هو المدخل الأساس لأي علم من العلوم يراد دراسته، وبدون استيعاب مفاهيم علم من العلوم واصطلاحاته يستحيل على الدارس وإدراك أسراره ومضامينه.

المفاهيم والتعاريف:

إذا كان المفهوم تعبيرا موجزا يدل على ظاهرة ما، فإن التعريف هو المناظر المعادل للمفهوم غير انه يتميز بخاصية الشرح والتحليل للظاهرة ليجعلها أكثر قابلية للفهم، وبين المفهوم والتعريف أصل مشترك سواء كان هذا الأصل المشترك هو المتغير الواقعي، أو التصور النظري الذي قد يشكل إطارا مرجعيا لكليهما.

وإذا كان يشترط في المفهوم الدقة والوضوح، فإن تلك الشروط ذاتها تنسحب على التعريف، وتنقسم التعاريف إلى تعاريف اسمية وأخرى حقيقية:

التعريف الإسمي: Nominal definition:

حيث يستخدم كلمة أو جملة عوضا عن أخرى، ويأخذ المفهوم هنا معنى تحكيميا أعطي له، ولا يدعي حقيقة أخرى، سوى التطابق مع تعريفه الخاص، ولا يضيف شيئا لمعارفنا، غير أنه يمكن أن يساعد منهجيا في تنمية المعارف.

ويمكن التعبير عن التعريف الإسمي بأنه عبارة تشرح معنى أو تحدده أو تشير إليه، هذه العبارات أو الشروح يكون مصدرها الشخص الذي أطلقها على مفهوم معين بشكل تحكمي، ولا يشترط فيها أن يكون مصدرها المفردة الواقعية التي يحاول دراستها، ويكفي أن يصوغ باحث مصطلحا معينا يشير إلى مجموعة معينة من المعاني ويستخدمه في تحليلاته، ثم بعد ذلك يتبعه الباحثون بالقبول والموافقة والاستخدام، أي يحظى بالاتفاق، ولكن يشترط أن يكون الصائغ للتعريف الاسمي من أهل الاختصاص في ميدانه، فالتعريف الاسمي قد تقتضيه ظروف عنها: عجز معنى سابق في اللغة عن التعبير بدقة عن أحد المفاهيم، لذلك يلجأ إلى إعادة صياغة التعريف السابق ليكون أكثر وضوحا واستيعابا ومواكبة للتطورات العلمية.

التعريف الحقيقي: real definition:

حيث يعرف الشيء ويحدد بخصائصه الجوهرية، حيث يفترض حقيقة مؤداها وجود تطابق بين الشيء المعرف والتعريف الذي استخدم في تعريفه وتحديده. أي يغدو التعريف واقعيا بانطلاقه من الواقع الذي يسعى لتعريفه، فمرجعه الظواهر الواقعة القابلة للملاحظة الأمبريقية. لذلك فإن التعريف الحقيقي يعمل على إظهار خصائص الشيء الذي يعرفه وكذلك مكوناته، وبمعنى آخر فإن التعريف الحقيقي أو الواقعي هو المتغير التابع في حين أن الواقع وخصائصه ومكوناته هي المتغير المستقل. وإذا كان التعريف الواقعي محللا وشارحا لمتغير واقعي أو للمفهوم الذي يرمز له، فإن التعريف الاسمي هو رمز مفروض على متغير واقعي. إلا أن كلا منهما يؤديان أدوارا في عملية البحث العلمي، كذلك لا يوجد فصل حاد بينهما، فكل منهما يشير إلى الشيء أو المتغير الذي ترمز إليه الكلمة. وفي التعريف الواقعي يمكن أن يحل التعرف محل المفهوم دون أن يحدث ذلك تغييرا في المعنى، والتعريف ينبغي أن يكون أسهل من حيث الفهم على الرغم من كونه أطول عبارة وأكثر تعقيدا من المفهوم، كما أن كلا من المفهوم

والتعريف يتأثران بالخلفية الثقافية والاجتماعية والسياق التاريخي للباحث، وكذلك بالبيئة السائدة، والنموذج الفكري للمجتمع العلمي الذي ينتمي إليه الباحث، والتطورات العلمية والأطوار التاريخية، والمعاني التي يضيفها مدرك الظاهرة عليها، هذا كله ما يجعل المفاهيم والتعاريف خاضعة للنسبية.

التعريف الإجرائي: operational definition

أول مؤسس للإجرائية هو الفيزيائي "بريدجمان" BRIDGMAN، فهو الذي وضع مبدأ التعاريف الإجرائية سنة (1927)، وبعد ذلك نقلها علماء الاجتماع إلى ميدان الدراسات الاجتماعية، فقد كتب "بريدجمان"، : "عموما" بواسطة المفاهيم، لا ننتظر شيئا أكثر من مجموعة عمليات، وأن دلالة فرضية هو تحققها"، وهو يقصد بذلك أن المفاهيم لا يمكن تعريفها وتحديدها إلا من خلال الميادين التي تطبق فيها العمليات التي يتضمنها، وجعل القضايا النظرية المجردة قابلة للقياس والتعبير عنها بشكل عملي، فالتعريف الإجرائي "هو الذي يحدد المفهوم باستخدام ما يتبع في ملاحظته أو قياسه، أو تسجيله"، ويستهدف التعريف الإجرائي تحقيق المزيد من الدقة والوضوح، وتنمية القدرة على معالجة الظواهر وتسهيل إجراءات البحث والإلمام بموضوع البحث والدراسة، فعلى سبيل المثال، يمكن تعريف العنف السياسي الداخلي إجرائيا خلال تحديد أعمال الشغب التي تحدث سنويا، وعدد القتلى، والمظاهرات والاضطرابات، والمسجونون بسبب الشغب.

ويمكن تعريف الصراع الدولي إجرائيا من خلال العمليات التي يتضمنها وتتمثل في: الأعمال العدوانية الدولية التي تتضمن التهديدات وعددها، وتجنيد القوات المسلحة، والعقوبات الاقتصادية وطرد الدبلوماسيين.

ويستدعي التعريف الإجرائي مجموعة من الضوابط التي ينبغي أخذها في عين الاعتبار والمتمثلة في: تحديد مجموعة من المؤشرات التي تساعد على توضيح المفهوم، وتحدد طبيعة المتغيرات موضع

الاهتمام، كما ينبغي أن تحول المفاهيم النظرية إلى مفاهيم يمكن قياسها أو قياس مؤشراتها، وكذلك يمكن تكميم الظواهر أي إعطاؤها قيما وأرقاما يمكن إحصاؤها وإخضاعها لنسب ومعدلات تحمل دلالات علمية، وهناك ضابط آخر يتمثل في ضرورة تفكيك المفهوم إلى عناصر يمكن أن تخضع لمقاييس فرعية تقوم بمقياس كل عنصر من هذه العناصر ليأتي التعريف في الختام تجميعا لما تبرزه تلك المقاييس والمؤشرات.

أهمية المفاهيم وصياغتها:

المفاهيم هي حجر الأساس في بناء النظريات، وهي أداة التواصل بين الناس والتوصيل للمعاني والقضايا المختلفة، وهي الرابطة بين العالم وموضوعه،ان وهي تثير لدى من تتوجه إليه ميلا معينا نحو سلوك معين، أو تدفع الأفراد والجماعات إلى تبني سلوك معين، كما يمكن أن تغير أنماط التفكير والسلوك لدى أولئك الذين توجهت إليهم، والمفاهيم قد تكون أداة لوصف أشياء أو تقويم قضايا أو التحريض من أجل فعل شيء أو الامتناع عن فعله، فمفهوم "ديموقراطي" يمكن أن يصف بشكل علمي وضعا سياسيا واجتماعيا معينا أو يقوم ذلك الوضع سلبيا أو ايجابيا كما يمكن أن يأخذ طابعا تحريضيا بتأييد ذلك الوضع ومساندته أو مكافحته والتمرد عليه.

وليس عجيبا أن يهتم العلماء بالمفاهيم وصياغتها لما تكتسيه من أهمية في بناء النظريات وتطوير العلوم، يقول "تومبسون" "إن كل العلوم تعتمد على المفاهيم، فهي الأفكار التي حملت أسماءان وهي التي تحدد السؤال الذي يسأله الباحث، وتحدد كذلك الإجابة عنه، وهي البناء الأساس الذي تؤسس عليه النظريات. فالعلم دائما يبدأ بتشكيل المفاهيم التي تصف العالم، إذ إنه قبل شرح الظواهر لا بد من وصفها فالسؤال لماذا؟ لا بد أن يأتي بعد ماذا؟ الذي يجاب عنه من خلال إطار مفاهيمي يشخص، ويصف، وينظم، ويقارن، ويكمم بالألفاظ أية ظاهرة، فالمفهوم هو القاعدة الأمبريقية للعلم، لذلك لا بد من

التحرك وراء المفاهيم حيث لا يتقدم العلم ما لم يتم التحرك فيما وراء صياغة المفاهيم ولا يبدأ بدونها، كذلك فإن ما ما نعرفه لا بد أن يصل إلينا من خلال وسيط لغوي في صورة مفاهيم تعكس الواقع أو تحوله إلى مادة قابلة للفهم، بل إن المعرفة التي يتم تحويلها كما لا بد أن يعبر عنها في النهاية بلغة طبيعية في صورة مفاهيم مصطلحات وألفاظ، كما أن المفاهيم هي التي تساعدنا على نقل ما توصلنا إليه من نتائج علمية وما لاحظناه من وقائع فهي الواسطة لتبليغ الحقائق العلمية، ونزرا للأهمية التي تحظى بها ركز الباحثون على خطورة صياغتها وبنائها أو إعادة صياغة مفاهيم صارت عاجزة عن استيعاب الحقائق، أو بسبب ظهور تطورات جديدة جلبت معها أدوات أكثر ملائمة وصلاحية لإعادة صياغة المفهوم أو المفاهيم، وأقدر على الإطاحة بالحوادث والعمليات والأشياء.

وتلعب الخبرة الذاتية دورا كبيرا في بناء المفاهيم أو إعادة بناء مفاهيم ناقصة، كما أن التخيل الفردي يقوم بتصور مفاهيم يصكها لاحقا وتغدو مصطلحات متداولة بين المتخصصين، أو تصاغ المفاهيم من مفاهيم أخرى كصياغة مفهوم المشاركة من مفهوم الانتخاب أو الديموقراطية، ويمكن أن يصطلح مجموعة من العلماء على مفهوم صاغه فرد أو مجموعة أفراد وأصبح مقبولا ومتداولا لدى المجتمع العلمي، أو الجماعة العلمية المنتمية إلى حقل معرفي معين، ويمكن أن يتولد المفهوم نتيجة انطباعات فردية او عبر الملاحظة المقصودة أو غير المقصودة، أو بواسطة الإدراك الواعي للظواهر، الذي يمتلكه متخصص صاحب خبرة ومعلومات، وكذلك القراءة الواسعة المتعمقة الواعية تساعد على القدرة على صياغة المفاهيم صياغة جيدة، والصياغة الجيدة هي التي تستوعب عناصر الظاهرة التي يتمثلها المفهوم وتستبعد العناصر الغريبة الدخيلة، كما تتميز بالوضوح والدقة والميل إلى الاختصار قدر الإمكان، ويركز الامبريقيون بشأن صياغة المفهوم على خاصية امتلاكه للدلالة الأمبريقية أي دلالته على شيء، وكذلك مقدرته على الوصف.

وباختصار ينبغي أن يكون المفهوم واضحا، ومعبرا، ومستوعبا، وطاردا للعناصر الدخيلة، وأن يكون موجزا وله قدرة كبيرة على وصف العناصر الداخلة تحته، وعل العالم الذي يهتم بإعادة صياغة مفهوم معين أن يولي أهمية إلى البيئة الثقافية والاجتماعية والسياق التاريخي والنموذج المعرفي (كل هذه العناصر) التي أنتجت المفهوم محل الفهم أو إعادة الصياغة أو التعريف، وإذا كان التعريف هو المناظر والمعادل للمفهوم، فإن هناك شروطا أخرى (إلى جانب الشروط التي ينبغي توفرها في المفهوم)، أن تكون حاضرة في ذهن الذي يتصدى للتعاريف الشارحة والمحللة للمفاهيم، وهذه الشروط يمكن اجازها حسب ما ذهب إليه المناطقة في ما يلي:

1- أن يكون التعريف كافيا للغرض الذي صيغ من أجله.

2- أن يكون واضحا ومفهوما عند الشخص المخاطب له.

3- أن يكون معادلا للمفهوم، بحيث يمكن إحلال أحدهما محل الآخر.

4- أن لا يصاغ صياغة مجازية أو رمزية.

5- أن يكون مفسرا لمعنى اللفظ أو المفهوم.

6- أن يبرز الخصائص الجوهرية في الشيء المعرف.

7- أن لا يصاغ صياغة سلبية، كما تصاغ الدكتاتورية بانعدام الديموقراطية أو غيابها، إلا إذا اضطر إلى ذلك كأن يعرف اليتم بفقدان أحد الأبوين أو كليهما.

8- إلغاء الغموض عن المفهوم.

9- أن يمتلك المرونة التي تجعله قابلا لمسايرة التطور وأن يكون قابلا للاتساع ليشمل متغيرات جديدة.

10- أن يكون مالكا لخاصية النسبية، بمعنى أن يأخذ في عين اعتباره خصائص المستقبل، لذلك ينبغي أن يصاغ صياغة تجعله مفهوما لدى المستقبل. (أي الشخص المخاطب بالمفهوم).

ثالثا: الفروض hypotheses:

"الفرض هو ما يصف العلاقة بين متغيرين أو أكثر"، ويمكن تعريف الفروض بأنها " تقريرات واضحة تشير إلى طريقة تفكير الباحث في العلاقة بين الظواهر المعنية بالدراسة، وتشير إلى الطريقة التي يظن بها أن متغيرا مستقلا يؤثر أو يعدل متغيرا تابعا".

فالفروض هي تلك الجمل التي تتضمن قضايا يفترض الارتباط بينها، وهي علاقة مفترضة بين متغيرين أو أكثر يتوصل إليها الباحث من خلال الدراسة أو عبر الملاحظة العابرة التي تتحول لاحقا إلى ملاحظة مقصودة. كما أن الفروض هي تعميمات لم تثبت صحتها يطلقها الباحث ليصف بها العلاقة بين ظاهرتين، ويسعى بعد ذلك لاختبار تلك العلاقة وفق المنهج الذي يصفه لإثبات ما اقترضه. كما يفترض باحث سياسي وجود علاقة بين العنف الداخلي الذي يمارس في دولة من الدول وانخراطها في الصراع الدولي، في صيغة: كلما ازداد انخراط الدولة في الصراع الدولي، أو كأن يفترض الباحث وجود علاقة بين المستوى العالي من التعلم والمشاركة السياسية، في الصياغة التالية: تزداد المشاركة السياسية كلما ارتفع مستوى التعلم.

هذه الافتراضات والتعميمات تحتاج إلى اختبار للتحقق من صدقها، ويلعب القياس وللمقارنة والملاحظة دورا مهما في التثبت من تلك الافتراضات، فإذا ثبتت صحة الفرضية اندرجت في عداد القانون، وذلك بدعم الفرضية وتأكيدها بإيضاحات كمية.

ويمكن أن ترفض الفرضية بعد اختبارها إذا كذبت النتائج، بمعنى عدم وجود علاقات أو ارتباطات بين المتغيرات التي افترض الباحث وجودها.

مصادر الفروض:

تتعدد مصادر استقاء الفروض وصياغتها ويمكن إجمالها في:

1- خبرة الباحث: فالباحث المتخصص والمتعمق في تخصصه يملك قدرة كبيرة على استخلاص العلاقات بين الظواهر التي يتولى دراستها.

2- وكذلك من خلال الملاحظات اليومية، أو عبر الملاحظة العابرة.

3- أو في معرض القيام ببحوث أخرى لها أهداف مغايرة، حيث تبرز بعض العلاقات والارتباطات للباحث ما كان يقصدها عند تصميم بحثه الأصلي.

4- التطور العلمي: إن التطور العلمي يساعدنا أكثر على استخلاص العلاقات والفروض التي تدفعنا إلى المزيد من الاهتمام بها للتحقق من صدقها، أو التحقق من فروض ونظريات سابقة مستخدمة فيأتي التطور العلمي بتقنياته وأطره الفكرية ليدحض تلك الفروض والنظريات أو يؤكدها.

5- كما يمكن استخلاص الفروض من النظريات العلمية السابقة، وذلك كأن يعمد الباحث إلى استنباط فرض أو جملة فروض يصيغها في جمل ويخضعها للاختبارات العلمية.

6- المكونات الثقافية للمجتمع، فكل مجتمع له قيمة وثقافاته وخصائصه ونظرته للأشياء وتفسيره للظواهر، هذه التفسيرات المجتمعية تحتاج إلى اختبار المتخصصين لتأكيدها أو تفنيدها، خدمة للعلم وسعيا لتطوير المجتمع وترقية نظرته للأشياء.

7- خيال الباحث وحدسه ومهاراته، منفردة أو مجتمعة في مصادر الفروض.

أهمية الفروض:

تكتسي الفروض أهمية كبرى في صياغة النظريات وبنائها، فهي البداية أو يمكن أن تكون البداية لصياغة نظرية، وكذلك تقوم الفروض باختبار النظرية بعد تفكيكها وصياغتها في مجموعة فروض قابلة للاختبار.

كما أن الفرضية أداة فاعلة في تقدم المعرفة البشرية، بما تفترضه من علاقات وارتباطات بين الظواهر في إطار نظري أوسع، وتسعى بعد كل ذلك إلى التحقق من وجود تلك العلاقات وأنماطها أو قياس تلك العلاقات وتكميمها.

كما تفيد الفرضية في توجيه البحث، فهي التي ترشد الباحث إلى الخطوات التي ينبغي له أن يتبعها ليصل إلى ما افترضه، وهي بذلك بمثابة الإجابة المقترحة للتساؤل المطروح، يقول "كوهن" : "...فنحن نجهل أية وقائع نجمعها، إن لم تكن بين أيدينا فرضية تقودنا، كما أننا نعجز عن تمييز الملائم من الواقع من المنافي، إن لم يكن في متناولنا شيء نسعى إلى تبريره"، كما يساعدنا الفرض على انتقاء الوقائع الملاحظة، هذه الوقائع المجتمعة، تسمح لنا بتفسيرها، وإعطائها معان ودلالات بعد التحقق منها.

شروط صياغة الفروض:

نظرا لأهمية الفرضية وما يترتب عليها من خطوات لاحقة ونتائج، رأى العلماء المتخصصون في مناهج البحث أن يزودوا الباحثين بجملة توصيات وإرشادات من أجل إنجاز صياغات فروض علمية دقيقة ومعبرة، تلك الارشادات يعبر عنها في الغالب بالشروط التي يمكن ايجازها فيما يلي:

1- **الوضوح:** بمعنى أن تكون عبارة الفرضية واضحة ومعرفة بدقة، ويسرى الوضوح على جميع المتغيرات التي يتضمنها الفرض ويستحسن اللجوء إلى التعاريف الاجرائية إذا كان في الإمكان قبول عناصر الفرضية ذلك أو كان اللجوء إلى الاجرائية أجدى.

فلو افترض باحث مهتم بدراسة السياسة الخارجية للدول أن هناك اختلافا بين السلوك الخارجي للدول الصغيرة والسلوك الخارجي للدول الكبرى، ينبغي عليه أن يعرف ماذا يقصد بالدول الصغيرة وكذلك الكبيرة؟ وأن يقدم البيانات الكافية التي تثبت ما افترضه سواء تعلق الأمر بالمدى الزمني او قياس العلاقات والسلوكات الفعلية.

كذلك يقتضي الوضوح تحديد الفروض وذلك بجعل العلاقات بين المتغيرات من حيث المستوى أو الاتجاه (هل العلاقة ايجابية أو سلبية) وفي ظل أي ظروف يمكن أن تظل هذه العلاقة قائمة، كما ينبغي للفرض أن يوضح كذلك العلاقات التي يمكن توقعها بين المتغيرات المفترضة والشروط التي تتحكم في تلك العلاقات.

2- **الإيجاز:** أن تكون العبارة التي صيغ فيها الفرض مختصرة موجزة توحي بوجود العلائقية أو الشرطية أو انعدامها كقولنا: يرتبط الاستبداد السياسي سلبا بالمشاركة السياسية.

3- **القابلية للاختبار والإثبات:** وذلك أن يصاغ الفرض في عبارات قابلة للاختبار، سواء من خلال القياس أو المقارنة أو البرهنة المنطقية، وذلك بتعريف العبارتين اللتين يقيمهما الفرض تعريفا دقيقا وإجرائيا إن أمكن كما ذكرنا ذلك سلفا، ونستطيع من خلال إتباع خطوات البحث وإدراك العلاقة التي يقيمها الفرض بين المتغيرات.

4- أن يرتبط الفرض بإطار نظري يعطيه دلاله ومعنى، بحيث يخضع لمجموعة المعارف العلمية السائدة والتي من شأنها إثباته أو دحضه.

5- أن تكون عبارة الفرض خالية من التناقض.

6- يجب أن يقدم الفرض تفسيرا لبعض الحقائق، ويكون ذلك التفسير معقولا ظاهريا.

7- أن يكون الفرض أشمل من سابقه: وذلك إذا قدر أن يحل محل فرض سابق ويجب أن يشرح جميع الحقائق التي شرحها الفرض السابق بالإضافة إلى حقائق أخرى لم تستطيع الفروض السابقة شرحها وهذا ما يطلق عليه بمقياس التعميم أو الشمول.

ونظرا أهمية الفروض، ينبغي للباحث أن يستعين بذوي الخبرة والمهارة والاختصاص في صياغة فروضه، وأن يهتم بالمفاهيم التي يطلقها على الظواهر محل الدراسة.

والفروض قد تأخذ طابعا تعميميا مطلقا مثل قولنا: (إن كل الانقلابات العسكرية دبرها وقادها ضباط ذوو رتب متوسطة)، كما يمكن أن تأخذ الفروض صيغا احتمالية، والتي تعطي نسبا لحدوث ظاهرة من الظواهر مثل: (إن 85% من الانقلابات العسكرية دبرها وقادها ضباط ذوو رتب عسكرية).

كما أن الفروض يمكن أن تأخذ صيغة تعميمات الميل أو النزعة والتي تدل على وجود ميل أو نزعة معينة لدى فئة من الناس نحو سلوك معين مثل :(إن هناك ميلا أو نزعة لأن يكون تدبير الانقلابات العسكرية وقيادتها من ضباط ذوي رتب متوسطة).

وملاحظة أخيرة هي أنه يوجد ترابط كبير بين المفاهيم والنظريات والفروض، فالفرض يصاغ في مفاهيم كما أن الفرض يختبر النظرية بالرغم من كونه يمكن أن يكون وليد نظرية، والنظرية توجه الفرض وتتأكد به.

وبعدما تعرضت لمشكلة البحث وصياغتها وكذلك المفاهيم وأخيرا الفروض، أشير هنا إلى الخطوتين الأخيرتين وهما: المناهج والأدوات والوسائل والأساليب، وقد تعرضت لهما في موضوع المفاهيم ولن أكرر ذلك هنا، زيادة إلى ذلك أنني سأتولى بإذن الله في الفصول اللاحقة ذلك على انفراد وبإسهاب.

المبحث الثاني: مستويات البحث العلمي

يختلف المختصون في الدراسات المنهجية بشأن هذا المفهوم (المستوى) فهناك من يطلق عليه وظائف العلم أو المنهج العلمي والتي تتضمن: الوصف والتفسير والتنبؤ والتحكم. وهناك من يختار وصف مستويات البحث العلمي ويقصد بها تناول الظاهرة عبر مستويات متعددة، أو الفرض الذي يستهدفه البحث في عملية تفسير الظاهرة محل البحث والدراسة. وأي مستوى يقتصر على جوانب محددة من الظاهرة، فهو يعلن ضمنيا أن هناك جوانب أخرى يمكن أن تتولاها مستويات أخرى من البحث. والمستوى الواحد في حد ذاته يمكن أن يتضمن مستويات أخرى.

فإذا كنا بصدد مستوى الوصف، فإن الوصف لا يستغرق في دراسته كامل الظاهرة أو الواقعة التي يستهدف وصفها، لأن الظاهرة يتطلب تناولها من جوانب عدة وبالتالي عبر مستويات متعددة، فعلى سبيل المثال: نستطيع عبر مستوى الوصف، وصف المؤسسة السياسية أو وصفها من خلال التصنيف، أو تفسيرها في مستوى أعمق بإيجاد تفسير علمي لاستمرارها. فالظاهرة يمكن دراستها عبر مستويات متعددة (الوصف، التصنيف، التفسير).

ويشمل هذا المبحث، الوصف، والتصنيف، والتفسير، والتوقع.

أولا: الوصف Description:

الوصف هو (جرد يجيب عن السؤال "ماذا" هناك). فالوصف او الدراسات الوصفية تستهدف إعطاء صورة كلية عن الظاهرة موضوع البحث والدراسة بهدف التعرف على كينونتها، حيث يقوم الوصف بدراسة الظواهر المجهولة نسبيا لاستكشاف ملامحها، تمهيدا لوضع فروض وإجراء اختبارات أكثر تعمقا أو الاكتفاء بذلك المستوى من البحث. ويؤخذ هذا النوع من الدراسات افتقارها إلى قواعد محددة للوصف ترشد الباحث، اللهم إلا القواعد العامة المتعلقة بالمنطق، والموضوعية، والعمق، وذلك إذا التزمها الباحث. ويمكن التمثيل للدراسات الوصفية في حقل العلوم السياسية بالبحوث التي تتناول وصف النظم السياسية في دول معينة أو الوصف العام للسياسة الخارجية لدول معينة.

فالإجابة عما حدث تستدعي الوصف أي: وصف ما حدث وصفا مفصلا، بتحديد خصائص الظاهرة وعناصرها وطبيعة العلاقات الموجودة بين تلك العناصر، سواء كانت علاقات طردية أو عكسية، وقد يستغني الباحث بهذا المستوى من الدراسة أو يعد الوصف مرحلة لخطوات أخرى تستهدف عملية تفسير الظاهرة، وذلك بكشف العوامل المؤدية لحدوث تلك الظاهرة والكيفية التي تمت بها عملية الحدوث،

أي السعي من أجل الفهم الذي يستهدفه العلم من خلال وظيفتي الوصف والتفسير اللتين تجيبان عن صياغات الأسئلة ماذا؟ وكيف؟ ولماذا؟

ومن خلال الوصف يكتشف العلم بوسائله العالم الامبريقي، أي يجيب عن ماذا؟ (عما هو قائم)؟ فالوصف الذي يستهدف جرد الواقع، ينبغي أن يوافق الواقع الذي يصفه، وأن يستخدم الوصف مفاهيم مناسبة للوقائع التي يصفها، آخذا في عين اعتباره البيئة التي توجد فيها الوقائع ومكوناتها الثقافية والسياق التاريخي لها، لأن الوصف الجيد للظواهر يستطيع أن ينجز وظيفة التحليل لتلك الظواهر، على الرغم من أن هذا المستوى من البحث لا يكفي وحده ولكن يحتاج تفسير الظاهرة بشكل معمق إلى خطوات أخرى.

ثانيا: التصنيف Classification

تسعى العلوم من أجل الفهم والتفسير والتعميم، إلى تنظيم أفكارها وتصنيف بياناتها في تصاميم أعدت سلفا من أجل شرح وتوضيح الحالة أو الحالات التي تتولى دراستها. فالتصنيف يهتم بطريقة ارتباط بعض العناصر ببعضها الآخر ليضعها في فئات وفقا للتماثلات التي تجمعها. ويمكن تعريف البحوث التصنيفية بأنها تلك التي تهتم "بتوزيع وحدات الظاهرة بين فئات معينة محددة بمعنى تجميع الوحدات المتشابهة من الظاهرة تحت مسمى معين، والوحدات الأخرى تحت مسمى آخر.... وتتضمن هذه البحوث شقين أساسيين: عملية التوزيع، وعملية البناء للفئات وهي العملية التي تعرف باسم التبويب".

قد يكتفي بعض الباحثين بمستوى التصنيف إلا أن التصنيف ذاته قد يعتبر خطوة تقود إلى خطوات أعمق لدراسة الظواهر وشرحها وإيضاحها. ويشيع استخدام التصنيف لدى المتخصصين في العلوم السياسية كما يشيع في العلوم الأخرى الاجتماعية أو الطبيعية.

ففي دراسة العلوم السياسية، يستخدم التصنيف في النظم السياسية لتبيين العناصر المشتركة التي على أساسها تصنف أنماط من النظم السياسية، أو وفقا للوظائف التي تؤديها، كما يستخدم التصنيف في

دراسة الجماعات والتنظيمات السياسية الأخرى، بل أكثر من هذا، فإن الباحثين استطاعوا خلال التصنيف أن يبنوا نماذج لظواهر أو جماعات عرقية أو أشخاص ثوريين أو نماذج للمستبدين.

وللتصنيف فوائد عديدة منها: أنه يفيدنا في كونه يمتلك مقدرة على تنظيم المعرفة والمعلومات والبيانات التي نستقيها، ويساعدنا على افتراض علاقات بين الظواهر المصنفة، فهو بهذا يساعد على تطوير العلم وتقدمه، ويسهل التصنيف العمليات الأخرى المتعلقة بالشرح والتوقع.

كما أن التصنيف يساعد على:

1- فهم الحالات الفردية للظاهرة بطريقة روتينية، فإذا وصفنا النظام السياسي على أنه تسلطي يمكن معرفة أو توقع أدائه المحتمل، مثلما إذا صنف الطبيب المرض على أنه جدري، تمكن من تحديد العلاج المناسب له.

2- تلخيص الظاهرة، فإذا كانت الظاهرة الحزبية، مثلا، محل البحث والدراسة، فإن تصنيف النظم الحزبية إلى أحادية، وثنائية، وتعددية، يساعد على تلخيص الظاهرة، بتحديد عدد الحالات التي تندرج تحت كل فئة.

3- التصنيف مقدمة لفهم وشرح مصادر التفاوت بين الفئات المتعددة، ففي المثال السابق يكون السؤال المنطقي هكذا: لماذا ينشأ نظام الحزب الواحد في دولة معينة ونظام التعدد في دولة أخرى؟

4- يساعد على اكتشاف المتغير التفسيري للظاهرة، فإذا تساءلنا عن مصدر الاختلاف بين فئات النظم الحزبية؟ يمكن أن نتوصل إلى المصدر الذي قد يكمن في درجة التعددية السياسية في المجتمع أو الإيديولوجية أو غيرهما.

5- التصنيف خطوة أولى نحو التعميم، فبتوصلنا إلى فئات تصنيفية للظاهرة يمكن البحث عن العناصر المشتركة بين وحدات كل فئة بشكل معمق، وتحويل تلك العناصر المشتركة إلى تعميمات.

ثالثا: التفسير Explanation

تشيع كلمة التفسير لدى العام والخاص، ولو اختلفت دلالتها من إنسان عاد إلى باحث متخصص، ومفهوم التفسير العلمي يشيع استخدامه في العلوم الطبيعية وكذلك في العلوم الاجتماعية.

إننا نسعى إلى معرفة لماذا تكون الظواهر على ما هي عليه بدلا من أن تكون شيئا آخر، وهذا يسري على أية ظاهرة نستفسر بشأنها. والتعرف الشائع للتفسير هو جعل ما هو غامض مفهوما، وتعقيل الوقائع أي جعلها مدركة من جانب عقل يستهدف فهمها، ثم إن التفسير النظري لواقعة من الوقائع هو تبيان لها يتعامل من جهة مع المظاهر المختلفة لماهيتها، ومن جهة أخرى يجيب عن السؤال لماذا؟ وهو سؤال خاص بالظروف المتعلقة بوجودها مما يجعل هذا الوجود معقولا.

فالتفسير هو "ضرب من ضروب التعميم، عن طريقه يستطيع الباحث أن يكشف عن العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة، والعلاقات التي تربط بينها وبين غيرها من الظواهر".

إن التفسير ركن أساس في صرح البحث العلمي، بل تكاد تسخر كل المستويات السابقة الأخرى من أجله، وأكثر من ذلك، فإن جل المناهج والاقترابات والأساليب تستهدف التفسير بدرجة أو بأخرى أي تسعى لإزالة اللبس والغموض عن الظاهرة وكشف العلاقات والارتباطات التي تتحكم في الظواهر، سواء كانت تلك الارتباطات سببية بمعنى أن تكون إحداها سببا للأخرى، أو وظيفية من شأن إحداث تغيير في إحداهما أن يكون له تأثير معين في الأخرى.

وفي سعينا لتفسير حادثة، فإننا نكون بصدد التنقيب عن العوامل التي ادت إلى تلك الحادثة، وما هي الشروط أو الظروف التي تساعد على وقوع الحوادث، فنحن بذلك نجيب عن السؤال لماذا؟ بخلاف الوصف الذي يستخدم ماذا؟

وعلم السياسة يستخدم التفسير، لشرح ظواهره المختلفة قصد تقديم أجوبة علمية عنها، سواء تعلق الأمر بقضية نظرية تتعلق بتطوير البحث، أو من أجل الفضول العلمي، أو اختيار نظرية، أو إثبات فرضية، أو من أجل تقديم توضيحات عملية عن موضوع سياسي إلى رجال السياسة، بغية اتخاذ قرار رشيد بفعل شيء أو الامتناع عنه. إلا أن التفسير يواجه مصاعب جمة في حقل الدراسات السياسية، بسبب صعوبة ضبط الظاهرة السياسية التي تدخل فيها الإرادة الإنسانية العاقلة، والتي تستعصي التحكم في أطوارها وسلوكها، بالإضافة إلى صعوبة الانتظام والتكرار في الأنماط السلوكية للناس. ولكن هذا ما لم يمنع حقل الدراسات السياسية من تحقيق نتائج معتبرة في دراسة السلوك السياسي وتقديم تفسيرات مقبولة له في ميادين متعددة: كالإقبال على التصويت وعدمه، وتفسير بعض ظواهر التحول السياسي السلمي أو العنيف، إلى غير ذلك من القضايا التي يهتم بها علم السياسة. وتتعدد مناهج التفسير واقترابات وأساليبه في علم السياسة، فهناك التفسير الوظيفي الذي يركز على تفسير الظاهرة السياسية في ضوء الوظيفة التي تؤديها هذه الظاهرة، وعلى سبيل المثال: نفسر الظاهرة الحزبية في ضوء الوظيفة التي يؤديها الحزب أو الأحزاب في النظام السياسي ككل. فالتفسير الوظيفي للظاهرة يعني الاستناد في هذا التفسير إلى تلك الوظائف التي تقوم بها الظاهرة، فالتفسير الوظيفي يسعى إلى البحث عن الآثار المترتبة أكثر من بحثه عن تحديد الأسباب.

والتفسير الوظيفي يخالف التفسير العلي للظواهر، فالتفسير العلي يعني وجود علاقة سببية بين الظواهر، فعندما نقولك إن ظاهرة ما تؤثر مباشرة في ظاهرة أخرى، فإن ذلك التأثير لا يأخذ طابع العشوائية بل يتسم بالاطراد والاتساق، إلا أن العلاقة السببية أو العلية تتسم بعدم التناظر بعكس العلاقة

الوظيفية التي تتميز بالتناظر، فعندما نقول : (أ) سبب (ب) فإننا لا نستطيع القول : إن (ب) هي المسبب لـ(أ) وهذا يعني انعدام التناظر في التأثير السببي، ولكننا عندما نقول: إن هناك ارتباطا وظيفيا بين (أ) و (ب)، فإنه يمكننا القول إن (ب) تعود فتؤثر في (أ) مرة أخرى.

والباحث وهو يجري خطوات بحثه المتمثلة في: جمع البيانات عن الحادثة التي يستهدف تفسيرها، ثم يقوم بعد ذلك بتصنيف ما جمعه من بيانات ويحللهن إنما يفعل ذلك قصد الوصول إلى تعميمات علمية يمكن أن تساعده على تفسير الظواهر، لذلك فلا شك في أن من بين أهداف التفسير العلمي للظواهر، هو الوصول إلى مستوى معتبر من التعميم الذي تنشده كل العلوم وإن اختلفت في دراجاتها.

وإلى جانب ذلك يسعى التفسير للوصول إلى اكتشاف النظريات أو تطبيق نظريات من أجل المساعدة على إبراز العلاقات وتوضيحها، وبصفة أخرى المساعدة على التفسير.

ومن فوائد التفسير كونه يجعل بعض الأشياء واضحة ومفهومة، وبالتالي يحدث لدينا رضا ذهنيا، كما يفيد في تنمية معارفنا وتوسيعها، ذلك أنه حينما نتمكن من تفسير حادثة ما، فإننا نكون قد غزونا رقعة جغرافية جديدة، وبالتالي نكون قد نقلنا الحدود إلى مواقع جديدة بمعنى أننا أسسنا حدودا جديدة. فالتفسير هو لبنة في تشييد صرح العلم الذي ما ينفك يرتفع باستمرار. كما أن التفسير يساعدنا على التوقع ولا يكتفي بما حدثن يقول (براون وجيزلي) إن التفسير ببنائه على خبرات الماضي ييسر لنا فهم خبرات الحاضر والمستقبل.

رابعا: التوقع (التنبؤ) Prediction

الإنسان مطبوع يجب التطلع إلى كشف المجهول، واستشراف المستقبل، فإذا كان هذا حال الناس عامة، فإن المتخصصين هم اشد حرصا على استشراف المستقبل، وفقا للمناهج العلمية التي يتبنونها في إماطة اللبس والغموض عن الموضوعات التي يدرسونها.

فالتنبؤ يهتم بما سوف يكون في المستقبل لأنه بمثابة اختيار لمجموعة من العلاقات القائمة بين متغيرات أو ظواهر أو أحداث تقبيل الملاحظة والمشاهدة ولهذا تكون تلك التنبؤات مصيغة في شكل قانون أو نظرية علمية معلنة ولا يتحقق القانون أو النظرية إلا بفهم تلك الوقائع والظواهر، وتقديم تفسير لها في شكل حكم احتمالي تتحدد درجة يقينه في ضوء التحقق الأمبريقي للقانون أو النظرية التي تتضمن التنبؤ. والتوقع يساعدنا على التحكم في مسار الظواهر وتوجيهها إن أمكن الوجهة التي تخدم أغراضنا.

غير أن هناك ملاحظة ينبغي إدراكها، وهي أن العلوم الاجتماعية ومنها السياسية تظل مقدرتها على التوقع محدودة للغاية، بسبب خصائص الظاهرة التي محورها الإنسان.

الفصل الثالث: مناهج البحث

بادئ ذي بدء أقول : لقد اختلف المتخصصون في الدراسات المنهجية بشأن تصنيف المناهج، ويمكن أن تندرج ضمن ما نسميه مناهج أو ما يمكن تسميته اقترابات أو أساليب، فهناك من وضع ضوابط واسعة وهناك من تشدد في الشروط التي ينبغي توفرها في أسلوب البحث ليرقى غلى مستوى المنهج. وهؤلاء العلماء منهم من نظر إلى أهداف البحث ومنهم من نظر إلى المنطق الذي يتبعه المنهج وخصائصه، أو بصيغة أخرى الطريقة التي يتبعها الباحث لحل المشكلة. وقد ترتب على اختلاف وجهات النظر تلك، اختلاف التصنيفات، فهناك التصنيف الذي يتضمن عددا كبيرا من المناهج بما فيها التي يطلق عليها غيره صفة الاقتراب او صفة الأسلوب أو بسبب كون بعضها جزءا متفرعا عن منهج رئيس فقد صنف "أودم" Odum المناهج كما يلي:

1- المنهج الإحصائي.

2- منهج المسح الاجتماعي.

3- المنهج التاريخي.

4- منهج دراسة الحالة.

5- المنهج التجريبي.

وتبني منهج معين لا يعني أن الظاهرة يمكن أن تسلم انقيادها فقط، ولكن يمكن الاستعانة بمجموعة من المناهج التي تتظافر لكشف الجوانب المتعددة للظاهرة والإحاطة بها، وتساند هذه المجموعة من المناهج لدراسة ظاهرة معينة يطلق عليه التكامل المنهجي.

وإذا كان المنهج محكوما بمنطق معين في دراسة الظواهر، فإن الظواهر ذاتها لها منطقها الخاص بها والذي يسلم نفسه لمنهج دون آخر بمعنى أن يكون هناك تكافؤ منهجي بين المنهج المتبع والظاهرة محل الدراسة.

وإلى جانب تصنيف "أودم" السابق هناك تصنيفات أخرى تتضمن بعضا من ذلك وتسقط البعض وتضيف آخر، فمثلا التصنيف الذي يرى المناهج في:

1- المسح الاجتماعي.

2- المنهج التاريخي.

3- المنهج المقارن.

4- دراسة الحالة.

5- المنهج الإحصائي.

وإن كان التصنيف لا يحصر المناهج في هذه الخمسة فقط.

وهناك من يعتبر المناهج في التشكيلة التالية:

1- منهج التحليل.

2- المنهج الكمي.

3- المنهج الكيفي.

4- المنهج الاستقرائي.

5- المنهج الاستنباطي.

6- المنهج المقارن.

والمنهج كما سبق ذكره هو "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة.

والمنهج يتضمن قواعد منطقية وخطوات إجرائية في البحث العلمي تجد القبول لدى مجموعة من العلماء، ويستهدف تعريف المشكلات التي يمكن دراستها علميا بغية تطوير الرصيد المعرفي المتخصص، والحصول على البيانات الأساسية اللازمة لمعالجة الظاهرة علميا، وتحليل هذه البيانات طبقا لمفاهيم وقواعد واضحة ودقيقة، وتوصيل نتائج البحث وتعميماته إلى المشتغلين بحقل المعرفة إنتاجا وفحصا.

وسأتناول المناهج التالية بالشرح: المنهج التاريخي، والمقارن، ودراسة الحالة، والمسح الاجتماعي، والتجريبي، والإحصائي.

المبحث الأول: المنهج التاريخي.

لا نتوخى في تناول هذا الموضوع سرد الوقائع التاريخية ورصها بعضها إلى البعض الآخر، لنكون ركاما من المعلومات المتناثرة التي تفتقر إلى إطار تحليلي يرشدنا في دراسة الظواهر، ولكن ما نركز عليه هنا هو الجانب التفسيري التحليلي الذي يمكن أن يمدنا به المنهج التاريخي في دراسة الظواهر الماضية التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها، أو دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي، والتطورات التي لحقتها والعوامل التي يمكن افتراضها خلف تلك التطورات.

ومقصدنا من استخدام المنهج التاريخي، هو مقدرته التفسيرية التي يزودنا بها وهو يحاول أن يولي الزمن دورا معينا في ذلك التفسير، وبصيغة أخرى إدخاله الظروف المحيطة بميلاد ظاهرة أو تعزيزها

أو ضعفها أو اختفائها في تفسير ذلك. والمثال على ذلك: ظهور الدستور في ظل ظروف معينة، أو الظاهرة الحزبية، أو المؤسسات البرلمانية، أو اختفاء نظام سياسي أو اجتماعي، فالأول، كاختفاء النظام السياسي الاشتراكي في العديد من الدول المسماة اشتراكية سابقا، أما الثاني، كاختفاء الرق، أو التطورات التي تطرأ على مؤسسة من المؤسسات كالأمم المتحدة.

فالمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر أو اندثارها، ويحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك وهو يستهدف التعميم بعد استخلاص العلاقات الموجودة بين ظاهرة أو حادثة ما الوضعية أو الحالة أو الظرف الذي وجدت فيه، على الرغم من أن الحادثة التاريخية لا تتكرر بنفس النمط لأن التاريخ لا يعيد نفسه ، فالحادثة التاريخية فردية ولدتها ظروف لا يمكن إرجاعها، (إذ الإنسان لا يستطيع أن يستحم في الشلال نفسه مرتين)، فوفق هذا المنهج، فإن الحادثة لا تدرس إلا في ظل ظروف.

يقول "بولين يونج": إننا في البحث الاجتماعي نتعقب التطور التاريخي لكي نعيد بناء العمليات الاجتماعية، ونربط الحاضر بالماضين ونفهم القوى الاجتماعية الأولى التي شكلت الحاضر بقصد الوصول إلى وضع مبادئ وقوانين عامة متعلقة بالسلوك الإنساني للأشخاص والجماعات والنظم الاجتماعية.

لقد تطور المنهج التاريخي من كونه ساردا للأحداث ومجمعا للمعلومات إلى مفسر للأحداث وساع إلى بناء أطر التفسير والتحليل وهذا الذي توخاه "تويبني" و "شينغلر" و "كولنجوود" وغيرهم. وإن كان عبد الرحمن بن خلدون كان سباقا لدراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية دراسة علمية، وتفسير بروز الظاهرة أو ضعفها أو اشتدادها أو ذبولها بإرجاع ذلك إلى عوامل واكبتها، وقد اعتبر العصبية محورا أساسا في تفسير ظاهرة الدولة وتعاقبها.

إن العلاقة بين السياسة والتاريخ ثابتة، وقد سيطر المنهج التاريخي على الدراسات السياسية عهودا من الزمن، ولم يتراجع هذا الدور إلا مع مطالع القرن العشرين، وبشكل لافت للانتباه في عقد العشرينيات منه حينما بدأت المدرسة السلوكية تؤسس قواعد التفسير السلوكي للظواهر، إلا أن المنهج التاريخي ما يزال يحظى بمكانة ضمن مناهج الدراسات السياسية، فمعرفة التقلبات التي طرأت على ظاهرة من الظواهر تستدعي استعادة اللحظة التي حدثت فيها والمحيط الذي اكتنفها وما يتضمنه من عناصر فمثلا لو أردنا دراسة الأمم المتحدة أو التنظيم الدولي الحالي ينبغي معرفة الظرف الزمني وطبيعة العلاقات الدولية السائدة في سنة 1945 عشية ميلاد الأمم المتحدة.

كما أننا نستفيد من المنهج التاريخي في تفسير الحصار الأمريكي على كوبا، وذلك باستعادة الظرف الزمني ومكوناته التي أحدثت ذلك الحصار. وكذلك دراسة ظاهرة التعددية السياسية في الجزائر باستعادة الوضع التاريخي الذي ولدت فيه التعددية والعناصر المكونة لذلك الوضع. كذلك يمكن أن نستخدم المنهج التاريخي في استعادة الوضعية التي حدثت فيها أزمة، أو الظروف التي حدث فيها انفراج، أو تحالف، أو صراع، والسعي غلى الربط بين تلك الأحداث والعوامل السائدة في كل حالة. والهدف من كل هذا هو استخلاص قواعد عامة يمكن تعميمها على ظواهر شبيهة في الحاضر، أو يمكن خلالها التوقع بمسارات الحركة السياسية التي تحكمها ظروف كالتي حكمت تلك الأحداث التي نقيس عليها حالاتنا الراهنة. إلا أن القدرة التفسيرية ومن ثم المقدرة على التعميم وبناء النظريات العامة في الدراسات التاريخية تظل بعيدة المنال، لأسباب عدة منها: أن الحادثة التاريخية متميزة بفرديتها وذاتيتها ولا يمكن تكرارها بالصورة التي حدثت فيها سابقا، وتعدد العناصر التي يمكن أن ينسب إليها سبب الحدوث وقيمة كل عنصر والعلاقات الموجودة بين العناصر سببية كانت أو وظيفية، وحالة إدراك الظاهرة وطريقة نقلها أو تسجيلها، والوضع النفسي لناقل الحادثة، وكذلك الخلفية الفكرية والثقافية والعقيدية والايديولوجة للمفسر، والمدخل أو المداخل التي يستخدمها في تفسير الحادثة، فالماركسي يولي أهمية كبرى للعامل الاقتصادي

في تفسير الأحداث، فالحرب مرجعها الصراع الطبقي داخل النظام الرأسمالي، حيث إن هناك أقلية ثرية متخمة الاكتناز يقابلها أغلبية معوزة لا تستطيع بقوتها الشرائية أن تستهلك كل إنتاج الصناعة الحديثة، حيث هناك فيض الإنتاج وغيض الاستهلاك، والرأسماليون يرفضون إعادة توزيع الفائض من ثرواتهم على أغلبية المجتمع لتصحيح الاختلال الهيكلي. ولكن الرأسماليون يسعون بدلا من ذلك إلى إعادة استثمار فائض رأسمالهم في مشروعات مريحة في الخارج، وتكون النتيجة قيام الظاهرة الإمبريالية، وأن الصراع بين القوى الرأسمالية على المستعمرات تحركه الرغبة في السيطرة على الأسواق والمواد الخام، وأن التحالفات التي كانت تعقد بين الرأسماليين كانت تضمر الرغبة في استغلال الدول الفقيرة.

وهناك من يفسر الأحداث بإرجاعها إلى رغبات الزعماء وخصائصهم، كما أن هناك من يفسر الأحداث بإرجاعها إلى البواعث العقيدية، وهناك من يستخدم المدخل الجغرافي إلى غير ذلك من المداخل التي تسعى لتفسير الأحداث التاريخية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من أجل الوصول بالمنهج التاريخي إلى مرحلة التعميم وبناء نظرية عامة لتفسير الأحداث، فإن تلك الجهود ما زالت نتائجها متواضعة جدا، وأن إمكان الوصول إلى العنصر المسبب للواقعة ليس سهل المنال، فالأسباب يمكن أن تتعدد، ولنأخذ مثالا على ذلك، قيام شخص بإلقاء قنبلة على بنك، هذا التصرف يمكن إرجاعه إلى مجموعة أسباب لا سببا واحدا، فقد يكون الفقر أو البطالة وجوع الأولاد، أو سبب الخلفية الايديولوجية الاشتراكية التي يعتنقها ذلك الشخص. إننا نتساءل عن العامل المتحكم في تصرفات قائد أو مؤسسة في حقبة تاريخية نود استرجاعها، ما هي الأوضاع السائدة في تلك الحقبة والتي تحكمت في تصرفاته، وماذا كان مقصده من ذلك الفعل؟ فكأننا نستخدم عنصرين رئيسين في تفسير الواقعة أو التصرف في حقبة تاريخية ما، وهذان العنصران هما: الوضعية السائدة، ومقاصد الفاعل وأهدافه. فتفسير الظاهرة التاريخية يستدعي الربط بين المقصد المناسب وعناصر المحيط. لقد حاول بعض المفكرين وضع مصفوفة لا

نهائية بالأسباب التي يمكن أن تكون وراء واقعة ما. ولكن تظل تلك المحاولات –كما سبق القول- دون إيصال المنهج التاريخي إلى مستوى التعميم المطلق ولكن ذلك لا ينفي الوصول إلى التعميم الاحتمالي. ويظل التاريخ عنصرا مساعدا للتحليل السياسي، لكونه يعد مصدرا لتزويد علماء السياسة بالأدلة المثبتة أو المنفية لمنطوق النظرية، فهو حقل للتجارب يحل محل التجارب للعملية التي تتميز بها العلوم الطبيعية. كما يفيد في الدراسات المقارنة للظاهرة الواحدة وما طرأ عليها من تطورن أو لمقارنتها بغيرها من الظواهر المشابهة لها، كما يساعد على بناء الإطار الفكري للتحليل، كما يسمح لنا بفهم الحاضر، أو على الأقل هو أداة أساسية للوصول إلى فهم المتغيرات المرتبطة بالأوضاع القائمة ووزنها.

وقد حظي علم التاريخ بمكانة مرموقة لدى الحضارة الإسلامية عبر العصور، فكتابات الطبري، وابن الأثير، وابن كثير وابن خلدون، والمقري وغيرهم كثير، تزخر بها المكتبة العربية الإسلامية اليوم. يقول ابن الأثير في شأن التاريخ الذي يتحدث عن أخبار الماضين وحوادث المتقدمين: "فإذا طالعها فكأنه عاصرهم وإذا علمها فكأنه حاضرهم".

ويقول ابن خلدون عن التاريخ: "في ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول والسوابق من القرون الأول، وفي باطنه نظر وتحقيق، وتعليل للكائنات ومبادئها، دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع، وأسبابها عميق... (والتاريخ عنده أيضا) يوقفنا على أحوال الماضيين من الأمم في أخلاقهم، والأنبياء في سيرهم، والملوك في دولهم وسياستهم".

والمنهج التاريخي يتضمن خطوتين أو عمليتين: أولاهما، -جمع البيانات أي الوثائق والمعلومات، وثانيتهما- الربط بين الواقعة والوضع السائد في تلك الحقبة من الزمن (اي تفسير الواقعة بناء على البيانات المجموعة بشأنها) وهذه الخطوة الثانية تطرقنا إليها وبقي لنا التطرق للخطوة السابقة التي على أساسها ينبني العمل التفسيري.

فالتأليف التاريخي يبدأ "برغبة لدى الباحث في اختبار موضوع معين، ثم يبدأ في البحث عن المصادر المتعلقة، بموضوعه، ثم تتلو عملية جمع المصادر عملية النقد والتمحيص لها، وهي أشبه شيء بعمل القاضي الذي يأتي بالشهود والرواة، فيستنطقهم، ويدقق في شهاداتهم، ويحقق في إفادتهم، ثم يستند إلى نتيجة عمله وتحقيقه في الحكم على العصر الذي يدرسه.

والعملية الأولى تضم العناصر التالية: جمع الوثائق، ونقدها الخارجي والداخلي، واستعادة الوثائق وعملية التصنيف والتحليل ثم التفسير والصياغة النهائية، وهاتان الخطوتان الأخيرتان تندرجان في العملية الثانية.

1-جمع الوثائق (التقميس).

بعدما يحدد الباحث مشكلتهن ويضع فروضه التي تستدعي الاختبار، يلجأ إلى التاريخ يستنطقه بشأن الحادثة التي احتضنها في حقبة الزمن. وحيث إن الواقعة التاريخية فردية لا تتكرر، فإن الباحث يتجه إلى الشهود الذين شاهدوا الحادثة، أو إلى الذين سجلوها نقلا عن من شاهدها. وتزداد أهمية المصادر التي تعاصر الحدث لذلك تسمى بالمصادر الأولية.

وهناك مصادر أخرى لا تعاصر الحدث، حيث تفتقر إلى الرابطة بينها وبين الحدث لذلك يطلق عليها المصادر الثانوية، وكلا المصدرين يؤديان وظائف كبيرة للباحث إذ بدونها يغدو البحث عبارة عن أساطير وتخيلات تفتقر إلى صفة العلمية.

ويجمع الباحث بياناته من مصادر شتى منها: السجلات الرسمية وغير الرسمية، والأحكام القضائية، وسجلات الحالات المدنية، والتجارية، والأرشيف والتقارير السنوية، وسجلات النوادي والجمعيات، والتقارير الرسمية، ومحاضر الجلسات، وسجلات الصادرات والواردات، والعقود الفردية، وكذلك التقارير الصحفية على الرغم من إمكانية تزييفها للحقائق، وسجل الأحداث الملحق بالمجلات أو الدوريات وكذلك المكتبات والمتاحف، والمستندات السياسية والعسكرية، والإحصاءات والحسابات

والمدونات والحوليات، مثل حوليات شمال إفريقيا وسجلات المعاهدات والإتفاقات مثل سجلات المعاهدات الدولية، بالإضافة إلى الشهادات الشفوية لمن عاصر الحدث وشاهده أو اشترك في صناعة حدث، وكذلك تلعب الرسائل الشخصية والمفكرات دورا مهما في تزويد الباحث بالبيانات سواء تعلق الأمر بدراسة شخصية أو استرداد حادثة أو خصائص حقبة زمنية معينة، كما يمكن الاستعانة بالمذكرات في رصد التطورات الفكرية وما صاحبها من تأثيرات في الحياة الاجتماعية والسياسية، إننا نستطيع التعرف على صناع الدساتير، والثورات، والأنظمة السياسية والحزبية، والتطورات الاقتصادية، والأبنية الاجتماعية، من خلال تلك التراجم التي تتضمن أفكار أولئك الذين أبدعوا تلك الأفكار التي تجسدت لاحقا في تلك الدساتير والثورات والأنظمة والأبنية المختلفة.

ويفيد الباحث من الإنتاج الأدبي المتمثل في القصة والكتابات المسرحية والأشعار.

وكذلك الآثار المادية، والنقوش والحفريات وغيرها من الآثار المادية التي تدل على حياة من سبق ممن سكن المنطقة ومستوى حضارتهم. كما يفيد الباحث من منشورات المنظمات الدولية والمراكز الوطنية والدولية المتخصصة في المحفوظات المختلفة، والموسوعات الدولية.

وبعد عملية الجمع المذكورة –والتي تعنى بموضوع معين سواء كان حدثا تاريخيا أو وثيقة دبلوماسية، أو إعلان حرب أو اتفاق سلام أو قرار إصدار دستور أو إلغائه- تأتي مرحلة نقد تلك الوثائق ونخلها ليتضح السليم من السقيم، والصحيح من المغشوش، وهذه الخطوة تحتاج إلى اطلاع واسع ومعرفة دقيقة وذكاء حاد، ومهارة فائقة.

2-النقد:

لقد كان فضل السبق في نقد الرواية والرواة، إلى علماء الحديث المسلمين الذين عنوا بالسنة النبوية الشريفة، وعملوا على صونها من الزائف والدخيل، لذلك وضعوا شروطا لقبول الحديث تتعلق بالمتن والسند معا، وصنفوا تصانيف عديدة في علم الجرح والتعديل، والرجال : الثقات، والضعفاء،

والمتروكين والوضاعين، ووضعوا القواعد والضوابط التي على هديها يصنف الخبر، وقد برز في هذا الشأن الكثير من أئمة الحديث منهم، الإمام مالك، والبخاري وأبو الفرج بن الجوزي والذهبي وابن العسقلاني وابن الصلاح وابن عدي وغيرهم ممن عنوا بتدوين السنة المطهرة.

وقد انتقل هذا المنهج في التحقيق إلى تدوين التاريخ عند العلماء المسلمين، وكذلك استخدم علماء العربية والآداب والشعر منهج التحقيق الذي أرسى قواعده علماء الحديث.

والنقد الوثائقي الذي يأتي بعد تجميع المادة اللازمة للبحث واستبعاد ما لا يحتاج إليه، حيث يقوم الباحث بتحليل نصوص الوثائق والمصادر المتعلقة ببحثه، ويثبت من صحتها ودقة روايتها وانتماءات كتابها ومستوياتهم العلمية ومراتبهم الإدارية ودرجة معايشتهم للأحداث أو عدمها. وهذا النقد ينقسم إلى قسمين: نقد ينصب على الشق الخارجي للوثيقة ونقد باطني ينصب على مضمون الوثيقة:

أ-النقد الخارجي:

لا يكتفي الباحث يجمع الوثائق، ولكن ينبغي له أن يتأكد من صحة تلك الوثائق التي جمعها، إذ الوثائق ليست هي الوقائع والأحداث عينها، ولكنها أوصاف وتقريرات وصور منقولة عن تلك الأحداث قد تتعرض للزيادة أو النقصان حال تسجيلها أو روايتها، وهذا ما يستدعي الباحث للتثبت من كل ما وصل إليه من وثائق وبيانات بشأن الواقعة محل الدراسة التي يراد استردادها، ودون هذا العمل مصاعبن ولا بد من تضافر مجموعة من المناهج الاستقرائية والاستدلالية، والمقارنة، والقياس. فالمنهج التاريخي يبدأ بفرض مشكلته والمتعلقة بواقعة من الوقائع في حقبة من الزمن، ويفترض فروضه ويجمع بياناته ويتثبت من تلك البيانات من خلال النقد الباطن والنقد الخارجي. والنقد الخارجي ينقسم بدوره إلى نقد الاستعادة أو ما يطلق عليه نقد التصحيح، ونقد المصدر.

1- **نقد الاستعادة:** ويركز على التحقق من صحة الوثائق التي بحوزتها بشأن واقعة من الوقائع، ذلك أنه يوجه أسئلته إلى الوثيقة هل هي صحيحة؟ بمعنى آخر هل أن هذه الوثيقة التي بين يديه هي

الوثيقة الحقيقة التي كتبها صاحبها من غير زيادة أو نقصان. إذ كثيرا ما يدخل الحشو أو الإكمال أو التحريف في بعض أجزاء النص أو يزيف النص كله. فنقد الاستعادة ينصب على صحة الأصل وتثبيت نصه. ولا بد للباحث من معرفة اللغة التي كتب بها النص، ومعرفة الخطوط المختلفة والورق المستخدم والحبر والقلم والخاتم والأسلوب المتبع في الكتابة، ومقارنة النص بنصوص أخرى إن وجدت للتوصل إلى النص الأصلي الذي يراد اعتماده ونشره بعد ذلك. ولا يمكن أن نؤثر نصا على آخر إلا إذا توفرت لنا شروط الإيثار، المتمثلة في ثقتنا بناسخه ونصه مقارنة بغيره. فنقد الاستعادة يستهدف إخراج النص كما هو في أصله دون إضافة شيء إليه، وبعد تنقيته من القراءات الفاسدة والتصحيفات التي لحقت النص عبر التسجيل أو التسجيلات المختلفة، وإزالة كل القراءات التي يفترض فيها أنها دخيلة أو معدلة.

2- **نقد المصدر**: ويقصد بهذا العنصر معرفة الجهة التي ينسب إليها النص، أي: معرفة مصدر الوثيقة؟ من ألفها؟ ما هو تاريخها؟ هل المؤلف حقا هو ذلك الذي تدعي الوثيقة أنه مؤلفها أو هو شخص آخر ؟ وهذه الخطوة تختصر في العبارة التالية: هل الوثيقة صحيحة أو مزورة؟ وما مدى الدس والتحريف الذي لحقها هل هي من وضع مؤلف واحد أو من تأليف عدد أكثر من ذلك؟ وما هو نصيب كل واحد منهم؟

لذلك يتوجب على المؤرخ التحقق من صحة النسبة ومعرفة الشخصيات التي تولت التأليف ومعرفة توجهاتهم ومراتبهم وعلاقاتهم وارتباطاتهم بالجهات المختلفة، ومعرفة مستوياتهم العلمية، ومدى معاصرتهم أو عدم معاصرتهم للوقائع التي يروونها، ومعرفة زمن الكتابة ومكانتها. وكثيرا ما يهتدي المؤرخون إلى معرفة المؤلف، بدراسة الأصل التاريخي بمعرفة الخط والحبر والورق واللغة والأسلوب والمصطلحات والروح السائدة، وتسلسل الأخبار أو من خلال الاطلاع على بعض كتب معاصريه أو مقارنة نصه هذا بنصوص معروفة النسب إليه. ومعرفة المؤلف قد تفيدنا في معرفة مكانته ومستواه وأفكاره وتأثيراتها في

الساحة الاجتماعية والسياسية والثقافية والعمرانية. وإذا كان المؤلف معروفا ينبغي بحث شخصيته ومدى صدقها والثقة بها، وعدالته في الرواية وأمانته. واستقامته في أحكامه على القريب والبعيد والصديق والخصم، قال الله تعالى :"فاستقم كما أمرت ومن تاب معك ولا إنه بما تعلمون بصير".

إن التدقيق في معرفة المؤلف يجنينا انتحال المنتحلين، وإدراك تزييفهم إذ كثيرا ما سنسب كتاب إلى مؤلف بهتانا، أو ينتحل شخص اسم كتاب لا يملك فيه غير الانتحال الكاذب، لذلك يركز المختصون على معرفة الخط ونمط الأسلوب وإمكان حدوث الواقعة في الزمان والمكان اللذين ادعاهما المؤلف، ومعرفة مكان التدوين وزمانه هل كان معاينة ومعاصرة أو مجرد نقل ورواية عن الغير، كذلك فإن معرفة العقيدة التي يدين بها المؤلف أو المذهب الذي يعتنقه يساعدنا على كشف المنحول عليه وذلك بوجود التعارضات بين الوثيقة المنحولة عليه، والقيم التي يعتنقها. وقد يتساءل المرء عن السر خلف الكذب أو نسبة كتاب إلى شخص برئ منه، وتتعدد الأجوبة، فقد يكون السبب تبرير فكرة وانتشارها أو الإساءة إلى شخص باتهامه باعتناق فكرة مرفوضة عقديا أو مذهبيا، وأحيانا أخرى قد يكون السبب الخوف من أصحاب السطوة، فيلجأ الكاتب إلى التستر على اسمه ونشر الكتاب باسم شخص ميت، وأحيانا قد يكون المال وراء انتحال شخص لمؤلفات غيره أو بغية الشهرة.

وبعد جمع الوثائق الصحيحة ومعرفة أصولها ومصادرها تأتي خطوة عملية أخرى وهي خطوة النقد الداخلي أو الباطني.

ب-النقد الداخلي: (الباطني)

وينصب هذا النقد على المضمون الذي تحتويه الوثيقة، وبيان ما قصده صاحب الوثيقة من هذه الوثيقة، ثم معرفة صدقه في الرواية سواء أكان شاهد عيان أم كان ناقلا عن غيره، وينبغي معرفة ما إذا كان في إمكانه حقا أن يروي الحادث كما شاهده دون تزييف إرادي أو انخداع لا إرادي. فالنقد الداخلي يهتم بالمضمون والمعلومات التي تحتويها الوثيقة ومعانيها ودقتها وبالثقة العامة في المعلومات الموجودة

فيها أو عدم الثقة فيها. وبعد التأكد من أصالة الوثيقة يولي الباحث أهمية للمعلومات التي يمكن أن تمدنا بها والفائدة المرجوة منها لموضوع بحثنا. إن معرفة اللغة المكتوبة بها والعصر الذي كتبت فيه يفيدان كثيرا في إدراك المعنى الذي قصده صاحب النص، وأكثر من ذلك يجب أن لا يتوقف إدراك الباحث بمعرفة المعنى المقصود، ولكن عليه أن يحذر تحيز الكاتب ورؤيته الأشياء والمعاني التي يضفيها عليها وهو يصفها ويسجلها وينقلها إلى غيره، فالتزييف قد يطال الوثيقة بإرادة مقصودة مبنية تضمر خلقها الأغراض السياسية والمصالح والأهواء أو بطريقة غير إرادية، حيث يعود النقص إلى عدم قدرة المسجل على إدراك كل جوانب الموضوع لأسباب حالت دون ذلك.

ويصنف الباحثون النقد الداخلي إلى قسمين:

1- النقد الداخلي الإيجابي: وينصب على تفسير النص وتوضيح معناه الظاهري وإدراك معناه الحقيقي بمعرفة مقاصد المؤلف فيما كتب وهذا يتم خلال معرفة اللغة المستخدمة وأساليب الكاتب، وتفيد الدراسات المقارنة بين كتاباته المختلفة.

2- النقد الداخلي السلبي للنزاهة والدقة: يذهب المؤرخون إلى أن الأصل في التأريخ الاتهام لا براءة الذمة، لذلك رأوا ضرورة النقد الداخلي السلبي لتحقيق صحة الوقائع واستبعاد الزائف المغشوش منها وهذا النقد ينصب على ناحيتين:

الناحية الأولى:

وتسمى نقد النزاهة أو الصدق وتعنى بمدى صدق واضع الأصل وعدالته أي: هل أن المؤلف شاهد الواقعة وهل كان صادقا في ما نقل وعادلا؟ن ومعرفة ذلك يتوقف على معلوماتنا على المؤلف وأخلاقه ومقاصده، وهل يتميز المؤلف بالأمانة في ما ينقله ويرويه وهل يتحرى الحق في إخباره دون أغراض يضمرها؟ سواء كانت تلك الأغراض متعلقة بأموال أو مكاسب مادية يتطلع إليها أو أغراض يضمرها؟ سواء كانت تلك الأغراض متعلقة بأموال أو مكاسب مادية يتطلع إليها أو أغراض سياسية

وإيديولوجية يريد التمكين لها، فيدفعه كل ذلك إلى تزييف الحقائق بالزيادة والنقصان والتزييف. لذلك ينبغي للباحث أن يأخذ بفكرة الشك ليصل إلى الصدق. فلا يكفي معايشة الراوية للحدث لنثق فيه، بل لا بد من تحليل الوثيقة وتفكيكها إلى أجزاء ونقد كل جزء ومدى صحته ودلالته على الوقائع الحقيقية، ثم معرفة الرواية هل كان صاحبها مشاهدا مباشرا او ناقلا عن من شاهد. ولا بد من الإطاحة بالظروف التي وضعت فيها الوثيقة والظروف التي أحاطت بالمؤلف سواء تلك الظروف المتعلقة به بشكل خاص، أو الظروف الخارجة عنه.

أما الناحية الثانية: وتسمى نقد الضبط أو الدقة: وتستهدف استجلاء الأسباب التي توقع واضع الأصل في الخطأ، ويختصرها المتخصصون في قولهم هل كان المؤلف دقيقا في روايته وهل كان بصيرا بما ينقل مدركا لما سيجل؟ ويمكن أن نعبر عن هذه الفكرة بصيغة أخرى هل كان المؤلف ممتنعا من أن يكون ضحية للخداع أو سوء الفهم والإدراك للوقائع؟ وهل إدراكه ذاك للوقائع لم يكن متأثرا بوجود معان سابقة في ذهنه حالت بينه وبين الإدراك السليم لمختلف جوانب الواقعة، أو بسبب ظروف أخرى لا إرادية قللت من قدرته على الإحاطة بالواقعة؟ فالكثير من الوقائع قد يتم إخفاؤها، وتلعب الأهداف الظاهرة العلنية دورا كبيرا لدى الساسة والاستراتيجيين، إذ غالبا ما يخفون حقائق وهي التي يعملون في حقيقة أمورهم على إنجازها، ولكنهم يتدثرون بأهداف مظهرية يوهمون بها خصومهم، فالمؤلف قد يقع فريسة لمثل هذه المناورات التي تمتلئ بها نشاطات الساسة والمتحزبين فيسجل السطحي من الأمور وكان الأجدر به أن يفحص التصريحات العلنية ويقارنها بالتصرفات العلنية ليصل إلى الأهداف الحقيقية فالنية الحسنة والنزاهة لا تكفيان وحدهما، ولكن ينبغي لهما أن تتعضدا بالدقة والضبط والقدرة على الربط بين المتغيرات، واستقراء الأحداث درءا للتزييف المغرض الذي يقلب الحقائق. وبعدما يكون الباحث قد أنجز الخطوات السابقة المتمثلة في:

تحديد المشكلة، وفرض الفروض، وجمع البيانات والوثائق المتعلقة بتلك المشكلة في اختار دراستها، ونقد تلك الوثائق نقدا خارجيا وداخليا، ثم يأتي دور تصنيف الوثائق وتبويبها بناء على الخصائص البارزة التي تجمع كل مجموعة، أي تصنف إلى طوائف تضم كل طائفة صنفا يجمعه التجانس في أبرز الخصائص. فالحقائق التاريخية يمكن أن تصنف على أساس طبيعتها الداخلية إلى حقائق طبيعية، ونفسية، واجتماعية. وهناك تصنيف آخر متعدد على أساس الحقائق التاريخية إلى: تصنيف على أساس الزمان الذي كتبت فيه الوثيقة، وتصنيف على أساس المكان، وتصنيف على أساس المضمون أي مضمون الوثائق، وتصنيف على أساس صور الوثائق وأشكالها.

ويمكن الباحث أن يصنف الوقائع الماضية ويرتبها على النمط المناظر لتصنيف الوقائع الحاضرة، فيؤلف منها مجموعات وطرائف بسبب التشابه بينها، ويضع في كل صنف ما يناسبه من الحقائق تبعا لظروفها الظاهرة وخصائصها. ويمكن أن يتبع التصنيف الأطوار التاريخية والمراحل المتعاقبة، ثم يقسم كل طور أو مرحلة إلى التاريخ السياسي، والتاريخ الاقتصادي. ثم تعرض الحوادث في كل باب من هذه الأبواب يحسب تسلسلها الزمني، أو الجغرافي، أو المنطقي، والحقيقة، تتعدد التصنيفات يحسب المشكلة المطروحة ووجهة نظر الباحث والبيانات المتاحة ونوعها.

ولا يكتفي الباحث بجمع البيانات وتصنيفها، ولكنه يسعى جاهدا لتعليل الوقائع والأحداث، من خلال تفسيرها بالربط بينها وبين الأوضاع السائدة في تلك الحقبة. فالباحث السياسي الدارس لظهور مؤسسة في حقبة تاريخية لا يكتفي بجمع البيانات عنها فحسب ولكنه يربط بين ظهور تلك المؤسسة والمستوى الاجتماعي والحضاري السائد أو الفكر المنتشر، أو الشخصيات المتحكمة، فقد يكون السبب الرئيس هو تسلم شخصية مبدعة الحكم أو معتنقة لأفكار بعض المفكرين الداعين إلى فكرة المؤسسة. فالبحث عن إيجاد العلاقات بين الوقائع والأفكار الصاعدة، أو الأبنية الاجتماعية والاقتصادية المواكبة،

والتفاعلات المختلفة لكل ذلك، هي التي تميز الباحث الاجتماعي أو السياسي عن غيره من السراد للأحداث.

إن الباحث السياسي بشأن ظاهرة معينة ينبغي له أن يفترض فروضا بشأن بروز تلك الظاهرة، أو بشأن التطورات التي لحقتها، أو اختفائها، أو تعديلها، أو قوتها، أو ضعفها. فهو يفترض وجود أسباب وخلفيات واكبت تلك الحقبة الزمنية التي أحدثت أثرها في نمط تلك الظاهرة، ومن ثم يستجمع قواه العقلية للإحاطة بالملابسات التي اكتنفت تلك الظاهرة، ويبحث عن الأدلة عن الأدلة والبراهين من خلال الاستقراء، والقياس والمقارنة بين النظائر، عساه يصل إلى دليل يحظى بالمقبولية والكفاية يزيح اللبس والغموض عن مشكلته ويعضد به فروضه، ويعمل بعد ذلك على تعميمه على الظواهر المشابهة إذا كان ذلك ميسورا. ويستحسن للباحث السياسي الاستعانة بمختلف العلوم لتفسير ظواهره التاريخية، فيمكنه الاستفادة من علم الاجتماع ومن نظرياته ونماذجه ومداخله التي تفسر الظواهر الاجتماعية ويمكن تطبيقها على الوقائع التاريخية الجزئية.

وعلى الباحث أن يضع واقعته التي يدرسها في إطار عام يساعده على تفسيرها وتحليلها بشكل علمي فيتمكن بذلك من صياغة فروضه واختيار البيانات الملائمة واستخدام المداخل النظرية المساعدة على التفسير. وبذا نكون أمام منهج تاريخي يتضمن خطوات شأنه شأن المناهج الاجتماعية الأخرى. فالمنهج التاريخي يتضمن الخطوات التالية.

يحدد المشكلة، ويضع الفروض، ويجمع البيانات ويحللها ويدققها، ويختبر فروضه حتى يثبت اتفاقها أو عدم اتفاقها مع الأدلة، ثم يسعى أخيرا إلى محاولة التعميم على الرغم من أن تعميماته تظل ذات صبغة احتمالية وهذه الخاصية (عدم التحكم في المتغيرات وصفة التعميمات الاحتمالية) لا ينفرد بها المنهج التاريخي وحده ولكنها تسري على كل العلو الاجتماعية وإن اختلفت في درجاتها.

وبعد أن يكمل الباحث الخطوات السابقة ينتقل إلى الخطوة الأخيرة، والتي تتعلق بكتابة التقرير وعرض النتائج التي استخلصها من دراسته عرضا متناسقا واضحا.

المبحث الثاني: المنهج المقارن.

استخدم الإنسان المقارنة منذ القديم، وهو يستهدف إيضاح شيء لسائل سأله، أو ليعبر بالمقارنة عن الحجم، أو السعة، أو الارتفاع أو الانخفاض، أو الطول، أو القصر. فكثير من المعارف يكتسبها الإنسان من المقارنة، فلا غرو أن نجد جميع العلوم الاجتماعية (علم التاريخ، علم الاقتصاد، الأنثروبولوجيا، علم السياسة) تستخدم المنهج المقارن، بل أكثر من ذلك فقد سيطر المنهج المقارن والتاريخي لقرون من الزمن ولم ينحصر دورهما إلا مع عشرينيات هذا القرن، ولئن انحصر المنهج المقارن التقليدي، فإن المنهج المقارن الحديث والمعاصر ما زال يعد من أهم المناهج التي تستخدمها العلوم الاجتماعية وعلم السياسة خصوصا، حيث صار شؤما بعيدا في استخدام المنهج المقارن، ولم يكتف به منهجا، بل اختاره اسما لأحد حقوله ومجالاته، وهو حقل السياسة المقارنة بخلاف الفروع الأخرى (علم الإجتماع، مثلا، اتخذ المقارن منهجا فحسب ولم يتسم بها).

وتقوم المقارنة في العلوم الاجتماعية مقام التجربة في العلوم الطبيعية وتحقق الكثير من وظائفها. وبعد هذه المقدمة فما المقصود بالمقارنة وما هي مبرراتها؟ وأهدافها؟ وأين تجري المقارنة؟ وكيف تجري؟ وما هي الشروط التي تفترضها؟ وما هي مصاعبها؟

1-تعاريف المقارنة ومبرراتها:

يعرف "ستيوارت ميل" المقارنة هي "دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر.

فالمقارنة في أوسع معانيها تعني، ذلك النشاط الفكري الذي يستهدف إبراز عناصر التشابه والاختلاف بين الظواهر التي تجري عليها المقارنة، ومن ثم فإن المقارنة تقتضي وجود سمات مشتركة بين الظواهر محل المقارنة أي وجود قدر من التشابه والاختلاف، إذ لا مقارنة بين الظواهر تامة الاختلاف ولا الظواهر تامة التشابه. فالمقارنة الأصل فيها "هو السعي بها إلى الوقوف على وجوه الشبه ووجوه الخلاف بين أحداث اجتماعية معينة بقصد الكشف عن دلالتها، فإنه ليس من المتصور بحال أن تعقد المقارنة بين أحداث لا تشترك في حد أدنى من سمات أساسية نتخذها أساسا للمقارنة". فعلى سبيل المثال يمكن المقارنة بين النظام السياسي الجزائري والنظام السياسي المصري في عملية صنع القرارات، أو العملية الانتخابية، أو إدارة الأزمات المختلفة. والمنهج المقارن هو تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث والدراسة، بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر، وهو يستهدف إيجاد تعميمات أمبريقية عامة، يستخلصها من الانتظامات التي يمكن رصدها في تلك الظواهر. كما يستهدف المنهج المقارن التفسير العلمي عبر كشفه للعلاقات بين المتغيرات، فهو في كشفه للعلاقة بين متغيرين أو أكثر قد يعزل تأثير بعض العوامل والمتغيرات الأخرى بمعنى، يثبت ويحيد أثر العوامل والمتغيرات الأخرى. فالمقارنة العملية لا تتوقف عند التصنيف المبسط لأوجه التشابه والاختلاف، ولكنها تسعى لإعطاء دلالات لصور التشابه والاختلاف، وإرجاع تلك الظواهر إلى العوامل القابعة خلفها، أي: السعي لاكتشاف المتغيرات المستقلة التي تولد المتغيرات التابعة، وكل هذا من أجل التوصل إلى نظريات كبرى تفسر الظواهر المختلفة، أو على الأقل التوصل إلى تفسير الانتخابات في المنطقة الغربية من أوروبا، أو أثر الثقافة الاسلامية في المشاركة السياسية في المنطقة العربية.

فالباحث وهو يقارن الظواهر، يبحث عن العناصر المسؤولة عن التشابه أو الاختلاف، فيلجأ إلى افتراض الفروض والتي تستدعي الاختبار، وإذا ما دعمت تلك الفروض بالإثبات، وحصلت على القبول

في صورة مشاهدات منتظمة في المستقبل المحتمل تحولت إلى نظريات، فالمنهج المقارن يبدي لنا بوضوح الأنماط المنتظمة في سلوك كل من الأفراد والجماعات. وقد حظي المنهج المقارن بأهمية كبرى في الدراسات السياسية، وهذا ما حدا "دوغان" و "بيلاسي" إلى القول: لا توجد دراسة للسياسة هي ليست مقارنة.

ويستخدم المنهج المقارن في كل خطوات البحث العلمي : في الملاحظة، وفرض الفروض والتحقق منها.

كما يحوز المنهج المقارن موقعا له في كل مستويات البحث العلمي، سواء تعلق الأمر بالوصف (الذي خلاله يمكن ملاحظة التشابهات الظاهرية أو تحليل عناصر البناء، مثل وصف عناصر النظام الرئاسي الأمريكي وعناصر النظام الفرنسي)، كما يستخدم في مستوى التصنيف من أجل صياغة نماذج تصنيفية، ويستخدم المنهج المقارن كذلك على مستوى التفسير، حيث يقوم بافتراض علاقة سببية بين العناصر المشاهدة أو الغائبة، على الرغم من أن قدرة المنهج المقارن على تفسير الظواهر تظل محدودة. وأما مبرر المقارنة فمرجعه في الإجمال إلى المشترك الإنساني وخصائص الفطرة. ذلك أننا في إشارتنا السابقة إلى المقارنة على أنها تنصب على أوجه التشابه والاختلاف في الظاهرة السياسية، وهذه المقولة تفترض أن هناك مستوى من الوحدة والعموم في الظاهرة الإنسانية تترتب عليه بعد ذلك التشابهات والاختلافات، فالمجتمعات البشرية، على تعددها وتنوعها يتوحد جوهرها وتختلف مظاهرها، وأشكال تجسد هذا الجوهر، فتتعدد الأشكال، وتتنوع الثقافات والعقائد والنظم والمعايير وأنماط السلوك. ولكن إذا ارتفعنا بالاجتماع الإنساني بصفة عامة والظاهرة السياسية فيه بصفة خاصة إلى مستوى معين من التجريد، توصلنا إلى مجموعة من الحقائق تعطينا مبررا لإجراء المقارنة والخروج بنتائج عامة ومعبرة عن الواقع. وهذا المشترك الإنساني يحدده مصدر الوجود الواحد وطبيعة التكوين الواحدة، والقوانين أو السنن الاجتماعية المشتركة.

وإذا كانت أنماط الحياة المختلفة تتكون من عنصرين أساسيين هما: العنصر الطبيعي القطري الذي لا يتغير من مكان إلى آخر، والعنصر الاتفاقي أي العرف والعادة وهو ما يتغير من مكان إلى آخر، فإن المقارنة تجد مبررها في إدراك العناصر التي تكون خلف النمط الاتفاقي ومضامينها وخصائصها. فلكل جماعة بشرية ثقافتها وقيمتها التي تصبغ تصرفاتها ونظراتها إلى الأشياء المختلفة، ولا يمكن تقويم سلوك مجتمع معين إلا من خلال ثقافته ومعاييره، وهذا ما يستدعي الباحثين إلى دراسات المجتمعات الأخرى وإجراء عمليات المقارنة.

وبدون ذلك تظل المقارنة عبارة عن إسقاط القيم الذاتية على الآخر وإعادة إنتاج الذات المركزية، وتشويه صورة الآخر واختزالها. كذلك، فإن هناك سننا وقوانين وانتظامات عامة تسري على البشرية جميعها قابلة للفهم والتحديد، والافتراض العلمي يستهدف الوصول إلى تلك الانتظامات الثابتة، ووصفها، واستخدامها في الشرح والتفسير والتنبؤ، فعلى سبيل المثال، فقد لاحظ "تيغر" Tiger أن الذكور ينزعون إلى السيطرة سياسيا في جميع الثقافات البشرية، وخلص "ديردن" Dearden إلى أن هناك فجوة بين الجنسين، كما توصل غيرهما إلى أن الهيراركية السياسية والصراع السياسي والانتماء إلى الجماعة والسلوك التنظيمي جميعها أمور بشرية عامة. وينضاف إلى ما سبق أن خاصيتي التنظيم الاجتماعي والسياسي تلازمان المجتمعات البشرية في تطوراتها، فلا تنتظم المجتمعات البشرية، إلا بوجود حاكم ومحكوم، ومن ثم فإن المقارنة تنصب على الأشكال التي تنتظم الحكم وأبنيته، أو على الوظائف والعمليات التي تؤدى في هذه الأبنية، أو على العلاقة بين الوظائف والأبنية، وعلى الطرق التي تتخذ بها القرارات، وأشكال الشرعية ومصادرها وما يترتب على ذلك من استقرار أو عدمه. وهكذا يمكن القول مرة أخرى : إن المقارنة تجد مبرراتها في المشترك الإنساني وما يتضمنه من تشابه في الفطرة واختلاف في العادات والقيم والسلوك والثقافات والمعايير.

على الرغم من أهمية المنهج المقارن في جميع العلوم الاجتماعية، إلا أنني سأقتصر على تناول هذا المنهج وتطبيقاته وما لحقه من تطورات وما يعترضه من مشاكل في حقل علم السياسة.

لقد واكبت المقارنة التطور البشري، وإن اختلفت مستوياتها، فقد قارن أرسطو بين دساتير الدول (المدن اليونانية المختلفة)، وكذلك فعل "نقوللو ماكيافللي" في مقارنته لعناصر القوة والسياسة في الدويلات الايطالية، كما استخدم "طوماس هوبز" و "مونتسيكو" المقارنة، كما اعتمد ماركس المقارنة التي استمد منها البيانات والمعلومات من دراسته وخبرته في ألمانيا وفرنسا وانجلترا. وقد أجاد كل من "دي توكفيل" و "جيمس برايس" في دراستهما للولايات المتحدة الأمريكية، لأنهما أغنيا فهمهما لأمريكا باعتمادهما البيانات المقارنة المشتقة من خلفياتهما الأوروبية.

كذلك استخدم القرآن الكريم المقارنة للاتعاظ والاعتبار، وقدم صورا للمقارنة داخل الظاهرة الواحدة وما لحقها من تطور بفعل العوامل المختلفة، أو لمقارنة ظاهرتين أو أكثر تشترك في سلوك معين, فعلى سبيل المثال : قد عرض علينا القرآن الكريم صورة تلك القرية في الظلم (حيث إن الظلم هو المتغير المستقل والهلاك هو المتغير التابع)، قال الله تعالى في كتابه الكريم :"**واسئلهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر إذ يعدون في السبت إذ تأتيهم حيتانهم يوم سبتهم شرعا ويوم لا يسبتون لا تأتيهم كذلك نبلوهم بما كانوا يفسقون، وإذ قالت أمة منهم لم تعظون قوما الله مهلكهم أو معذبهم عذابا شديدا قالوا معذرة إلى ربكم ولعلهم يتقون، فلما نسوا ما ذكروا به أنجينا الذين ينهون عن السوء وآخذنا الذين ظلموا بعذاب بئيس بما كانوا يفسقون**".

هذه المقارنة للتطورات التي تطرأ على ظاهرة عبر الزمن. وهناك مقارنة أخرى لمجموعة ظواهر اشتركت في إحدى السمات الملاحظة، قال الله تعالى : "وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا وجعلنا لمهلكهم موعدا"، وسور القرآن الكريم مليئة بالمقارنة المتعددة. ولئن ميزت السياسة المقارنة العهود التاريخية المختلفة للبشرية، فإن الدراسة الأكاديمية لها حديثة العهد حداثة الدراسة الأكاديمية لعلم السياسة، والتي

برزت مع مطالع هذا القرن وشهدت تطورات معتبرة في العشرينيات منه. غير أن تلك الدراسات ظلت مقتصرة على أوروبا الغربية، والولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي إلى حد ما. والذي ميز الدراسة المقارنة هو هيمنة المدخل القانوني الذي يركز على الأطر الشكلية والمؤسسات الرسمية، والاهتمام بالدستور، وطرق انتقال السلطة، وكان موضوع السياسة المقارنة يتمحور حول الحكومة، فإن العنوان الذي كانت السياسة المقارنة تنضوي تحته وتتسمى به هو الحكومات المقارنة. إلا أن اللافت للانتباه هو أن حقل السياسة المقارنة في الولايات المتحدة الأمريكية كان سباقا في استخدام المناهج الحديثة، وكان متأثرا بالمدرسة السلوكية قبل غيره من الدراسة المقارنة في أوروبا.

والملاحظة الثانية أن التأثر الذي لحق علم السياسة بانتقاله من التركيز على مفهوم الدولة إلى مفاهيم القوة والقدرة والسلطة والنفوذ أي: انتقاله من المنظور التقليدي إلى المنظور السلوكي كان له الأثر ذاته في حقل السياسة المقارنة لينتقل تركيزها من الدولة إلى البنية والعملية داخل الدولة وعبر الدول. فلم تعد الدولة هي الفاعل السياسي الوحيد داخليا ودوليان ولكن دخل المسرح السياسي فاعلون جدد (التنظيمات السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية داخل الدولة الواحدة أو عبر الدول).

لقد ازداد الاهتمام بالسياسة المقارنة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث الآثار التي تركتها الحرب، وبروز الدول حديثة الاستقلال، والحرب الباردة، والسعي لنشر النموذج الفكري والسياسي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات حديثة الاستقلال كل ذلك دفع المتخصصين في الحقل –خصوصا في حقبة الخمسينيات- إلى المزيد من الاهتمام بتوسيع دائرته، واشتد عود السياسة المقارنة في حقبة الستينات. لقد أراد خبراء الدراسات المقارنة للدول الحديثة الاستقلال أن تنتهج النهج الليبيرالي الغربي في التنمية السياسية، فكانت كتابات "جابريا ألموند" و "كولمان" و "روستو" وغيرهم. ولم تعد الدراسات المقارنة تنصب على الدول الغربية ولكنها اصبحت تشمل كل الدول.

3-خطوات المنهجية المقارنة ومصاعبها:

في البداية تجب الإشارة إلى ضرورة التفريق بين السياسة المقارنة والمنهج المقارن، فالسياسة المقارنة تعني دراسة السياسة على مستوى كلي بالرجوع إلى الوحدات المشار إليها بالعبارات من مثل "النسق السياسي" ، و "الدول "، و "الدولة –الأمة"، أما المنهج المقارن فهو المنهجية المتبعة في دراسة اي نوع من الوحدات الاجتماعية مثل: الأحزاب السياسية والمجتمعات. فالمقصود بالمنهج هنا هو مجموعة القواعد المتبعة في دراسة الظواهر لكشف حقائقها. وتتضمن خطوات المنهج المقارن: (تحديد المشكلة، واختيار وحدات التحليل، صياغة الفروض وتحديد المتغيرات، تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية (إن أمكن)، جمع البيانات، والشرح والتفسير).

أ-تحديد مشكلة البحث الخاضعة للمقارنة: ينبغي للباحث أن يصوغ مشكلته صياغة واضحة ودقيقة، إذا أريد لمجهوداته أن تكلل بالنجاح، ذلك أن صياغة المشكلة من أخطر الخطوات وأصعبها. فالمشكلة قد تتمثل في العناصر المتحكمة في عملية صنع القرار في بلدين يخضعان للمقارنة، أو قد تكون الأسباب القابعة خلف عدم الاستقرار في بلدين يخضعان للمقارنة. وترتبط بالمشكلة البحثية مشكلة وحدة التحليل أو الوحدة التي يتخذها الباحث كعنصر أساس للمقارنة، فالوحدة قد تكون الدولة، أو الحزب أو البيروقراطية العليا، أو السلوك الانتخابي، أو اتجاه الرأي العام، أو الثقافة ، أو عملية صنع القرار الخارجي في مجموعة من الدول.

وأحد المصاعب التي تواجه صياغة المشكلات ووحدات التحليل، هي إمكانية التحيز التي قد تطبع سلوك الباحث وهو يصوغ المشكلة وخاصة في الدراسات المقارنة بين الدول.

كذلك فإن القيم والثقافات والسياقات التاريخية للتطور، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحيط بوحدات التحليل في البلدان المختلفة الخاضعة للمقارنة تصعب من مهمة المقارنة. فلو اخترنا القرية أو المدينة أو الحي كوحدة للتحليل، فإن مفهوم هذه الوحدات ووظائفها تختلف من بلد إلى آخر. بالإضافة

إلى مدى كفاية أو عدم كفاية وحدة التحليل للمقارنة أي: مدى تمثيلها –كعينة للمقارنة- للمجتمع أو للدولة التي تزعم تمثيلها؟

ويضاف إلى ذلك خلفيات الباحثين الثقافية ودوافعهم السياسية إذ البحث العلمي لا يخلو من الأغراض التي توجهه والمصالح التي تدفع القائمين عليه، إلى جانب تأثير اللغة والمفاهيم في الظواهر التي تصوغها.

ب-صياغة الفروض وتحديد المتغيرات: فبعد المشكلة واختيار وحدة التحليل، يقوم الباحث بصياغة الفروض والتي هي عبارة عن جمل توكيدية تقريرية تتضمن علاقات افتراضية بين متغيرين أو أكثر، مثل الافتراض بوجود علاقة بين التعليم والمشاركة السياسة. فالباحث وهو يقارن نظما متشابهة يقوم بتحييد الكثير من المتغيرات الموحدة أو المتشابهة في الوحدات التي تجري عليها المقارنة، ليقلل ما استطاع المتغيرات موضع البحث، وهي المتغيرات التي تختلف فيها النظم حيث تعد تلك المتغيرات متغيرات تفسيرية تمكن الباحث من التوصل إلى تفسير الاختلاف في أنماط السلوك والأبنية. إلا أن التحكم في المتغيرات ليس بالأمر الهين في دراسة الظواهر السياسية التي يصعب ضبطها والتحكم فيها والإلمام بكل متغيراتها. ثم إن تحديد المتغير وتعريفه قد يأخذ دلالات متعددة، فمفهوم المساواة قد تتعدد فهوم الباحثين له، بسبب ظلال الايديولوجية السائدة وتوجهاتها، مثل: هل هي مساواة اقتصادية أو سياسية ؟ كذلك فإن قياس بعض المتغيرات قد لا يتحقق فالكثير من المتغيرات يصعب تحويلها كميا، ومن ثم يصعب قياسها. وينضاف إلى ما سبق تأثر صياغة الفروض بالأطر النظرية التي يتبناها الباحثون وإدراكهم للظواهر، ومن ثم فإن صياغة الفروض تتأثر بإدراك الأفراد الذين يتأثرون هم بدورهم بطبيعة النظم السائدة في بلدانهم. لهذه الأسباب كلها ينصح المتخصصون الباحثين بدراسة الدول المتشابهة نسبيا في نظمها السياسية والثقافية والاجتماعية. لتقليل أثر هذه النظم في وعي الباحثين.

ج-تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية: المفاهيم هي تلك الألفاظ التي تعبر بها عن الظواهر التي تتقاسمها الخصائص المشتركة، وتحديد المفهوم ينبغي أن يسبق جميع البيانات الكمية، كما أنه يقود البحث في اختيار الوسائل الأمبريقية. و"المتغيرات الجيدة تشتق من المفاهيم الجيدة" كما يقول "جيوفاني سارتوري".

والمفاهيم ضرورية كنقاط انطلاق مرجعية لتجميع الظواهر المتباينة جغرافيا أو لغويا، فمفهوم "رئيس الوزراء" يمكننا من مقارنة رئيس الوزراء البريطاني والمستشار الألماني ورئيس الوزراء الايطالي. كما يفيد تحديد المفهوم في تجنب التزييف في المسميات، فالكثير من الدول تطلق على نفسها ديموقراطية وهي ليست كذلك وبدون مفاهيم، فإننا نضطر إلى جمع بيانات ومعلومات عن البلدان ولكن دون أن نمتلك قاعدة مفاهيمية لربط بلد آخر. فالعلوم تعتمد على مفاهيمها كما يقول "جورج تومبسون" وتعتبر المفاهيم أهم من النظريات التي لا يمكن أن تصاغ إلا في مفاهيم كما أن هناك علاقة بين المفهوم وغرض البحث.

فالمفاهيم هي الدليل الذي يسترشد به الباحث في عملية المقارنة حتى لا يتيه ويظل جهده عبارة عن تجميع وتصنيف للوقائع المتشابهة أو المختلفة بدون رابط بينها ولا سباق ينتظمها. وهكذا عد المفهوم عبر العصور بمثابة الأداة الأساسية للمعرفة التي لا غنى عنها، فبدون تجريد وبناء ذهني لا يمكن أن يكون هناك قاسم مشترك ينتظم العديد من الموضوعات الخاضعة للمقارنة، فالتجريد ثم التعميم تلك هي خطوات المقارنة، والمفاهيم هي المعالم التي تنير طريق المقارنة. لقد طور علماء السياسة المقارنة مفاهيم عديدة، مثل: مفاهيم المشتركة، والشرعية، والسلطة، والاغتراب، صنع القرار، البنية، تجميع المصالح، التعبير عن المصالح، النسق.....الخ، والذي يهم في المفاهيم ليس حقيقتها ولكن أهميتها ومنفعتها النظرية كما يقول "هولت" و "رتشاردسون". فالمهم هو ما إذا كانت مفاهيم مجردة مثل: "الوظائف" و "الطلبات" و

"الموارد" تساعدنا على فهم الحقيقة السياسية ودراستها. نستطيع –مثلا- استخدام مفهوم (التمايز البنائي) كأداة لتصنيف أنماط النظم السياسية المختلفة وتمييزها.

إلا أنه ينبغي للمقارن أن يحذر من المفاهيم وما يمكن أن تلحقه من تشوهات بالحقائق والظواهر المختلفة خاصة في المقارنة عبر الدولية، حيث يتعامل الباحث مع بيئة غير بيئته، وثقافة غير ثقافته، ولغة غير لغته. إن المفاهيم هي القوالب التي تصاغ فيها الأشياء وتتخذ دلالات أرادها لها مخترعها الذي يتأثر بقيم مجتمعه وبيئته. فمقارنة البنية متشابهة وسلوكات متماثلة وعمليات متشابهة، تقتضي الانتباه إلى سياقات هذه الأبنية والسلوكات والعمليات، حيث اختلاف البيئات والقيم والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلدان التي تجري عليها المقارنة، كذلك فغن معاني الأشياء تختلف من مجتمع إلى آخر، فمفهوم حزب، أو قائد أو سلطة أو نظام تختلف دلالتها من بلد إلى آخر. ومن ثم فإن التعريف الاجرائي للمفهوم وتحويله إلى مؤشرات كمية قابلة للقياس في الواقع، تزداد تعقدا بسبب تاثير دلالة المفهوم من ثقافة إلى أخرى في تحديد ماهية المؤشرات محل الدراسة، فقد لا تعطي –مثلا- الانتخابات الدلالات ذاتها في بريطانيا دلالات مماثلة في بلد من بلدان العالم الثالث، حيث لا يمكن اعتبارها في هذه الأخيرة مؤشرا على الديموقراطية. لذلك وحتى نتمكن من تذليل هذه الصعوبات لا بد من الاستيعاب الجيد لدلالات المفاهيم والمصطلحات في الثقافات المتباينة واختلاف المؤشرات المعبر عنها، ولا بد من وضع حدود لمضامين المفاهيم تجعلها أكثر استيعابا لذلك القدر المشترك من الدلالات في مختلف الثقافات. وهذا يقتضي تجريدا عاليا ليستوعب الدلالات المختلفة، كما يجب إدراك إشكالية العلاقة بين الجوهر والمظهر، أو بين الظاهر والحقيقة، ومن ثم بين المفهوم والتعريف الإجرائي له من خلال المؤشرات. ذلك أن الكثير من الظواهر المتشابهة قد لا تعبر عن حقيقة واحدة.

ويقودنا الكلام السابق إلى تأكيد مقولة نسبية المفاهيم، في الوقت الذي تعد المفاهيم هي حجر الأساس في البحث العلمي، وهذا يسري على المنهج المقارن. وتزداد مقدرة الباحث على المقارنة والتحليل

–في الغالب- كلما امتلك قدرات يتصور بها مجموعة الوسائل الفرضية الإجرائية الصارمة التي تتضمن القدرة على التوجيه نحو الفاعلية التطبيقية وإذا كانت الدراسة المقارنة بحاجة إلى مفاهيم، فإن المقارنة بدورها قد ولدت مفاهيم جديدة، كمفهوم "التخلف" أو "ضعف النمو" فمفهوم "التخلف" هو نتاج المقارنة كما عبر عنه "ريمون آرون". وإذا كانت المفاهيم الجيدة بمثابة المفاتيح التي تفتح بها أبواب المقارنة، فإنه ينبغي الحذر من الإمبريالية "المفهومية" كما يقول "دوغان" و"بيلاسي" والتي قد تكون خلفها الثقافة أو الطبقة، أو الإمبريالية، كذلك ينبغي الحذر من التحيز المذهبي في صياغة المفاهيم. لقد ابتكر علماء السياسة المقارنة العديد من المفاهيم، فقد استخدم "مكريدس": صنع القرار، والقوة االايديولوجية، والمؤسسات السياسية، واقترح "بلوندل" مفهوم الأبنية والسلوك والقانون، واستخدم "الموند" و "باول" التعبير عن المصالح و "جمع المصالح" و"الأبنية والوظائف".....الخ.

د-جمع البيانات : " تعد البيانات ضرورية للمقارنة ولاختبار الفروض التي تمت صياغتها، فهي الوسيلة التي نستوضح بها خصائص الوحدة التي نسعى إلى مقارنتها، ويمكن أن تأخذ وسيلة جمع البيانات والمعلومات صيغة الملاحظة أو أسلوب الاستبيان، أو المقابلة، أو الملاحظة بالمشاركة.

وموضوع المقارنة وحده الذي يتحكم في الوسيلة أو يستدعي مجموعة وسائل لاستيضاح الإبهام وإزالة الغموض وسبر أغوار الأشياء. قال الله تعالى –وهو يقدم الأدلة والبراهين للمؤمنين حتى تظهر لهم سبل المجرمين فيتجنبوها. "وكذلك نفصل الآيات ولتستبين سبيل المجرمين". فمعرفة الأشياء تقتضي الأدلة والبيانات لتوضيحها.

ومهما كانت الوسيلة المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات، فإنه ينبغي للباحث أن يكون ملما بالمجتمع الذي يجمع البيانات الخاصة بالمقارنة عنه, إذ تعد معرفة لغة شعب وثقافته وعاداته وتاريخه ورموزه المختلفة ومعاييره ضرورية، لصياغة المداخل النظرية التي تتولى الاقتراب منه ودراسته. وأن تكون المداخل المنهجية مناسبة للظواهر المدروسة في كل مجتمع له خصائصه. إن المعرفة الجيدة بالآخر

تورث الثقة بين الباحث والمبحوثين، وهكذا تثمر نتائج مشرقة تفتقر إليها التصميمات المنمطة الجاهزة التي صيغت في بلدان أخرى وجاءت محملة بحيثيات البيئة التي صممت فيها. فهي قد أعدت لظواهر مشحونة بقيم غير قيم المجتمعات المغايرة، ولربما صيغت لظواهر لا توجد إطلاقا في البيئات الأخرى، أو تحمل دلالات مغايرة.

هـ-الشرح والتفسير: يقصد بالتفسير، تلك العمليات العقلية التي يستخدمها الباحث في دراسته المقارنة للظواهر المتشابهة في المجتمعات المختلفة، وهو يستهدف الكشف عن أسباب الاختلافات ودلالتها. وسبب لجوء الباحث إلى عملية التفسير هو نقص المعلومات الكافية عن المجتمعات كلها. فالباحث إذ يستخدم التفسير يكون قد توصل إلى إطار للتفسير صاغه من رصده لمجموعة أنماط بنائية، إذ يستخدم التفسير يكون قد توصل إلى إطار للتفسير صاغه من رصده لمجموعة أنماط بنائية، أو سلوكية تلازم بعض الظواهر المتشابهة ظاهريا –على الأقل- في تلك الأنماط، ثم يعمل على تعميمها. إلا أن عملية التفسير في الظواهر الاجتماعية والسياسية تختلف سياقاتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، زيادة على ذلك، تأثر الباحث في عملية تفسيره للظواهر التي تنتمي إلى سياقات أخرى، بمجموعة قيم وملابسات محيطه الأصلي، وهذا ما يؤدي إلى ابتسار الظواهر الأخرى وتشويهها من خلال أسلوبه الاسقاطي والاختزالي. إن الكثير من الباحثين الغربيين أو الذين اقتفوا آثارهم في المجتمعات الاسلامية أو المجتمعات الأخرى والذين استخدموا الأطر التحليلية الغربية، جانبهم الصواب، وجاءت توقعاتهم مخيبة، وكان ذلك بسبب اقتلاع الظواهر التي يدرسونها من سياقات وحشرها في قوالب جاهزة غير مواتية لها بالتمايز ومن ثم ينبغي لأي باحث قبل أن يقدم على عملية التفسير أن يعمق معارفه بكل أبعاد الظاهرة (أي محيط الظاهرة الثقافي، والاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي والتكنولوجي، الذي تتفاعل معه الظاهرة ويعطيها أنماطا ودلالات متميزة عن غيرها من الظواهر المشابهة لها ظاهريا في سياقات أخرى تباين سياقها ومحيطها). فالظواهر المتشابهة ليست بالضرورة وليدة أسباب أو عوامل واحدة.

فقد لاحظ "فيربا" أن التصويت في الانتخابات يختلف في دلالاته من دولة إلى أخرى، على الرغم من أن العملية واحدة، والسلوك وطبيعته ونتيجته وأهميته واحدة أيضا. غير أن "فيربا" لاحظ في الهند –مثلا- أن التصويت لا تربطه أية علاقة بالاهتمام السياسي على العكس ما هو سار في الولايات المتحدة الأمريكية، فمن يقوم بالتصويت شخص مهتم سياسيا. ومن ثم خلص إلى نتيجة مفادها، أنه لا يمكن الاعتداد بالتصويت كوحدة متكافئة لقياس المشاركة السياسية بين الدول. كما توصل كل من "مريت" و"روكان" إلى أن هناك فارقا كبيرا بين الحقيقة والظاهر، بحيث يصعب الاستدلال على الحقيقة من خلال المظاهر المرتبطة بها، بالإضافة إلى تشابه الظواهر مع اختلاف الحقائق المعبرة عنها، فقد تتوحد أشكال مظاهر دون أن تكون واحدة.

وإلى جانب تعمق معرفة الباحث بالمجتمعات التي يتولى تفسير ظواهرها، ينبغي له أن يبدع مداخل منهجية يصوغها من خصائص تلك المجتمعات لتمتلك القدرة الاستيعابية لعناصر الظاهرة والتكافؤ المنهجي القادر على تفكيك الظواهر وتركيبها في آن واحد، ومن ثم القدرة على تفسيرها وكشف العوامل التابعة خلف أنماط تشكلها وسلوكها.

4-أهداف المقارنة: تزودنا المقارنة بالمعلومات عن الآخر، وهي بهذا تعيننا على تقويم ثقافتنا الخاصة فهي رحلة ثقافية وفكرية تزود صاحبها بالمعارف والمعلومات عن الأمم والشعوب الأخرى. كما تمدنا المقارنة بالتجارب التي تجنبنا الوقوع في الأخطاء السابقة التي وقعنا فيها في بلدان أخرى. وبالمقابل تفيدنا في إعادة تجارب النجاح في بلدان أخرى.

كما تساعدنا المقارنة على تصنيف الأنظمة السياسية، وترتيبها، وإظهار آليات عملها.

والمقارنة تقوم الإدراك وتراكم المعارف وتفيد في الشرح والتفسير وتعطي الظواهر دلالات يجعلها قابلة للفهم. وهي السبيل الحسن الذي نستطيع أن نقيس به ما هو عاما وما هو فرديا لإيضاح السياقات الاجتماعية، والبحث عن الثوابت والقوانين المتعلقة بالميول والمتغيرات ذات الدلالات الدولية والمقارنة

تساعد على تقويم الأشياء، وأية معرفة تحتاج إلى معيار والمقارنة تبني على ذلك. ذلك أننا نقارن لنقوم ذواتنا وتعرف غيرنا، كما تفيد المقارنة في كشف التحيزات وخاصة فكرة التمركز حول الذات والغاء الآخر أو ازدرائه.

كذاك يستهدف المنهج المقارن البحث عن القواعد والانتظامات أي: السعي للكشف عن القاعدة أو النظام الذي يتحكم في مسار الظاهرة أو الظواهر المتشابهة،: أي البحث عن القواعد العامة التي يمكن أن تسري على الظواهر المتشابهة في مواقع أخرى مختلفة.

وهكذا أصبحنا نرى تزايد الجهود العلمية في مجال الدراسات المقارنة، من أجل زيادة القدرة على فهم الظواهر وتفسيرها. إن عالم السياسة يبحث عن أسباب عدم الاستقرار في أي سياق حيث يقوم –تدريجيا- بعزل المتغيرات التي لا تنتج الآثار ذاتها في أماكن أخرى. كذلك إذا أردنا دراسة الامتناع عن الانتخاب، فإننا نلجأ إلى المقارنة بين الذكور والإناث، وبين أهل المدينة والريفيين، وبين الشباب والشيوخ، ونحن نقوم بالمقارنة، فإننا نستهدف الكشف عن الأسباب الكامنة وراء أنماط الأبنية والتصرفات (اسباب الظواهر الاجتماعية). ويستخدم المقارنة المنهج التاريخي كاقتراب لتحديد الأسباب التي أعطت كل دولة وحدتها وتميزها أو اختلافها وتباينها عن غيرها من الدول الأخرى.

5-مجالات المقارنة وشروطها: لقد تمت الإشارة سلفا إلى أن الظواهر القابلة للمقارنة هي تلك التي تتضمن قدرا من التشابه وقدرا من الاختلاف، فلا مقارنة بين الظواهر المتشابهة بالتمام ولا الظواهر المختلفة بالتمام. والمقارنة قد تنصب على دراسة ظاهرة واحدة في مرحلتين أو أكثر لمعرفة اثر العوامل في تشكل الظواهر. كما يمكن أن تنصب المقارنة على مجموعة ظواهر متشابهة، ولكنها تختلف من حيث وجودها (مقارنة ظاهرتين متشابهتين في بلدين مختلفين مثلا). لقد وقع الخلاف بين المفكرين بشأن القابلية للمقارنة، فهناك من رأى المقارنة يجب أن تنصب على وحدات من النوع نفسهن وهناك من وضع معايير للمقارنة بناء على رؤية محددة. وهناك من اشترط أن تكون المقارنة مفيدة. وهناك من اعتبر

المقارنة مقبولة، إذ كانت تحقق أهداف المقارنة ومقاصدها والمعايير التي تحكمها. فالمنهج المقارن يستهدف من بين ما يستهدف الوصول إلى تعميمات نظرية صالحة للتطبيق على نطاق واسع، ومن ثم فلا بد من أن تكون الحالات موضع المقارنة منصفة بالصلاحية والفاعلية والدقة ولا تكون متباعدة في الزمان أو المكان أو السياق حتى لا تترك فرصة للتشويه وعدم الضبط.

وعلى الباحث الذي يستخدم المنهج المقارن ان يدقق في استخدام المفاهيم وأن يكون ملما بالسياقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجغرافية للظواهر محل المقارنة، وأن يجمع البيانات الكافية عنها. ولا بد من صياغة فروضه صياغة علمية صارمة تتميز بالوضوح والقابلية للاختبار. وأن يحذر من المقارنة السطحية التي قد تنصب على الظواهر الشكلية وتغض الطرف عن الحقائق، إذ يمكن أن تقوم بمقارنة لعملية صنع القرار في أنظمة عدة، حيث إن كل الأنظمة تصنع القرارات، ولكن من يتخذ القرارات؟ هل البرلمان كما في عهد الجمهورية في فرنسا، أو قيادة أركان الأحزاب كما في إيطاليان أو النواة العسكرية كما في الأرجنتين، أو البيروقراطية السامية كما في النمسا في عهد الهابسبرج، أو الدكتاتور أحيانا، أو جماعات قوية جدا، أو الشارع كما في الحالات الثورية. وتحديد هذه الهيئات والتنظيمات عبر تباين الأوضاع، هي مهمة للمقارن في الأساس. وأن لا تكتفي المقارنة بتحديد الموضع الذي تعد فيه القرارات السياسية (تمييز كل الأنظمة اسميا فقط) ولكن ينبغي أن تنظم وترتب خصوصية بعض المشاكل.

لقد عاب "جورج لافو" على "موريس ديفيرجي" نظريته عن الأحزاب السياسية أن ما ينقص دراسة "ديفيرجي" ليس تحليل أسس الأحزاب ومبادئها وتكوينها الاجتماعين وإنما دراسة أنماط المجتمعات التي تتحرك داخلها الأحزاب والظروف الاقتصادية والتاريخية التي تفاعلت فيها وتكونت خلالها. إن المقارنة العلمية الدقيقة لا تكتفي بايجاد تشابه سهل بين رئيس الوزراء في بريطانيا والمستشار في ألمانيا، إذ التعادل الوظيفي ليس تعادلا سطحيان ولكنه يتضمن إطارا مفهوميا، فلا بد من تحليل معمق للعمليات

السياسية –مثلا- من يعبر عن المصالح في بولونيا أو في إيطاليا؟ في اي القنوات تعبر المعلومات أو القرارات؟ فالتعادل الوظيفي لا يسمح بالمقارنة إلا من أجل تحسين فهم الطريقة التي عبرها يشتغل النظام السياسي عموما في قطاعات مختلفة.

لقد طرحت استراتيجيات عديدة لتجاوز معضلة القابلية للمقارنة، حيث –بناء عليها وخلالها- تحدد الوحدات القابلة للمقارنة، والتي يمكن أن تسهم في تحقيق هذه المقارنة في الوصول إلى تعميمات أو قوانين عامة بعد استقراء حالات عديدة. ومن هذه الاستراتيجيات ما طرحه "ألموند" وأطلق عليه "الاقتراب الإقليمي" regional approach والذي يقوم على إجراء المقارنة بين وحدات في منطقة واحدة، أو ما عرف بعد ذلك بـ"دراسة المناطق". كما قدم "تون" و "برزورسكي" استراتيجيتين أو نموذجين للمقارنة هما:

أ-نموذج النظم الأكثر تشابها: يتم التركيز فيه على النظم الأكثر تشابها لتحييد الكثير من المتغيرات الموحدة أو المتشابهة في الوحدات موضع المقارنة، فيقلل بذلك إلى حد كبير من المتغيرات محل البحث، وهي الوحدات التي تختلف فيها النظم، وبعدها –هذا النموذج- متغيرات تفسيرية تمكن من تفسير الاختلاف في الأبنية وأنماط السلوك. وبعد هذا النموذج هو الأكثر استخداما في البحث المقارن في العلوم السياسية المعاصرة، حيث اشتراك النظم في كثير من المتغيرات يقلل من المتغيرات الخاضعة للبحث مما يعطي الباحث قدرة على الضبط والتحكم.

ب-نموذج النظم الأكثر اختلافا وتعارضا: يعتمد اختيار وحدات ومواقف تمثل أقصى درجة التعارض، وعلى الخصوص في السلوك الملاحظ على مستوى أدنى من مستوى النظم الكلية، أي: تنصب المقارنة على مستوى النظم الفرعية أو سلوك الأفراد والجماعات والفاعلين أو المجتمعات المحلية أو الطبقات. كما قدم "دوغان" و بيلاسي" استراتيجية المقارنة الثنائية، أي مقارنة دولتين فقطن يتم اختيارهما بدقة وفقا للموضوع وملائمته.

وحتى تتلافى سطحية المقارنة، فقد اقترح "دوغان" و"بيلاسي" ما سمياه "بالتعادل الوظيفي" والذي يعني: أن تقوم مؤسسة بوظيفة يمكن أن تقوم بها مجموعة من المؤسسات، أو أن مؤسسة تقوم بمجموعات وظائف. فالتعادل الوظيفي يبرز لنا كيف أن وظيفة ما يمكن أن تقوم بها مؤسسة في بلد ما وتقوم بالوظيفة ذاتها مؤسسة مشابهة أو ليست مشابهة (مثلا اعتبار وظيفة الانتخابات الأولية في الولايات المتحدة تؤدي وظيفة مشابهة للدور الأول للانتخابات في فرنسا).

فالوظيفة ذاتها يمكن أن تؤدي في بلدان متباينة بواسطة هيئات مختلفة، وعلى العكس، فإن مؤسسات متشابهة أو متطابقة يمكن أن تؤدي في بلدان متباينة وظائف متباينة، إذ يمكن أن تؤدي قبيلة –في الإطار السياسي- وظيفة التجنيد التي يؤديها في أماكن أخرى حزب سياسي منظم.

المبحث الثالث: منهج دراسة الحالة Case Study

تستدعي المشكلات البحثية المناهج الملائمة التي تساعد على كشف حقائقها وسبر أغوارها. ويندرج منهج دراسة الحالة ضمن ذلك الإطار. فهو ليس مجرد أداة لجمع البيانات مثلما ما هو الشأن بالنسبة إلى أسلوب تحليل المضمون، أو الملاحظة، أو المقابلة، أو الاستبيان. لأنه "يشير أساسا إلى طريق معين يؤدي إلى الكشف عن الحقيقة وإلى الكيفية التي تتم بها الدراسة، ولا يهتم بكيفية جمع البيانات، ويستخدم بيانات جمعت بوسائل مختلفة، كالملاحظة، والاستبيان وتحليل المضمون أو وسائل أخرى.

تعريف منهج دراسة الحالة:

"هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة باية وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا محليا أو مجتمعا عاما. وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بهان وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها. فمنهج دراسة الحالة يقتضيه التعمق في دراسة وحدة واحدة

سواء كانت هذه الوحدة (الحالة) فردا أو منظمة إداريا أو نظاما سياسيا أو دولة أو إمبراطورية أو حضارة، وذلك قصد الإحاطة بها وإدراك خفاياها، ومعرفة أهم العوامل المؤثرة في تلك الوحدة وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة. ولا يكتفي هذا المنهج بالوصف الخارجي أو الظاهري للموقف أو الوحدة، كما يركز على الموقف الكلي وينظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها على أساس أن الجزئيات هي جانب أو مظهر من مظاهر الحقيقة الكلية.

هذا المنهج يتضمن مجموعة قواعد تحدد عملية البحث وتتمثل فيما يلي:

1- ينبغي ان يسعى الباحث للحصول على كل البيانات المتاحة عن الحالة (الوحدة) مهما كانت، ويعمل على الربط بين العناصر وإيجاد العلاقات.

2- ينصب اهتمام الباحث المتبع لمنهج دراسة الحالة على الحالة الواحدة.

3- النظر إلى الوحدة على أنها كل مترابط اي نسق يستند ترابط أجزائه إلى مبادئ قد تكون عليه، أو وظيفية، أو مبادئ منطقية تشير إلى وجود معنى مشترك بين هذه الأجزاء بعضها البعض وتسمى هذه القاعدة، قاعدة الطابع الكلي للوحدة.

4- إبراز الأحداث الأكثر تأثيرا في الوحدة سياسية كانت أو اجتماعية أو ثقافية، وتتبع التطور التاريخي لها من حيث نشأتها وتطورها، وتحديد المعالم الأساسية التي تعتبر نقط تحول في تاريخ الوحدة وتسمى هذه بقاعدة التتبع التاريخي لوحدة الدراسة.

5- ضرورة دراسة العلاقة القائمة بين الوحدة موضع الدراسة والوسط المباشر أو غير المباشر الذي توجد الوحدة في إطاره.

استخدامات هذا المنهج: يستخدم منهج دراسة الحالة في مختلف حقول المعرفة ويستهدف التعمق في دراسة الحالات التي يود معالجتها، ويمكن إجمال تلك الاستخدامات في:

1- إذا أراد الباحث معالجة موقف أو مواقف معالجة معمقة ودقيقة في بيئتها الاجتماعية ومحيطها الثقافي.

2- متابعة التطور التاريخي لوحدة معينة.

3- إذا رغب الباحث في الحصول على حقائق متعلقة بمجموعة الظروف المحيطة بموقف معين أو معرفة العوامل المتشابكة التي يمكن الاستناد إليها في وصف العمليات السياسية التي تنشأ بين الأفراد أو الجماعات أو الدول نتيجة عملية التفاعل بينهم كالصراع والائتلاف وتحليل تلك العمليات.

4- لمعرفة حقيقة الحياة الداخلية لشخص معين، وذلك باستخدام هذا المنهج لدراسة احتياجاته، واهتماماته، ودوافعه.

خطوات منهج دراسة الحالة: تبدأ الخطوة الأولى بتحديد المشكلة ووحدة التحليل التي قد تكون فردا أو جماعة أو منظمة سياسية "حزبا، برلمانا، مجلس رئاسة". ثم بعد ذلك تصاغ الفروض بشأن تلك المشكلة لتفسيرها. ثم بعد ذلك تجميع البيانات بواسطة أدوات جمع البيانات المعروفة "الملاحظة"، الاستبيان، تحليل المضمون،...الخ، ويلي ذلك التبويب والتصنيف ثم التحليل والتفسير.

فعلى سبيل المثال: يمكن افتراض ان اتجاهات الفرد وأنماط سلوكه قد تطورت عبر محاولته التعامل مع الأحداث والخبرات الهامة في حياته والتي كانت بمثابة نقط تحول في تاريخه، كما يفترض أن الأحدث قد أدت إلى تغيير حياته وصاغتها صياغة جديدة، وأن تلك التغيرات في سلوكه قد يكون لها أبعد الأثر في مستقبله. فالباحث الذي يتبع منهج دراسة الحالة "الفرد هنا" ينبغي له أن ينظر إلى الفرد "الحالة" وموقفه وسلوكه باعتباره كلا من العوامل أو مركبا من العناصر التي تؤثر فيه على مر الزمن، ومن ثم ينبغي معرفة المحطات الأكثر تأثيرا في حياة الفرد مثل التربية الأسرية أو الوسط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي عاش فيه الصدامات التي تعرض لها. وهذا يقتضي جمع المعلومات من خلال مقابلة الفرد

أو عبر كتابة سيرته الذاتية أو من أفواه أصدقائه..الخ، وبعد جمع هذه البيانات يتولى الباحث تفسيرها بالتأليف بين التفاصيل المتعددة التي جمعها لكي يستطيع تفسير الظروف الراهنة في ضوء تسلسل الأحداث الماضية. وفي كل هذا ينبغي للباحث أن يتسلح بإطار مفاهيمي يساعده على التحليل.

هذا الإطار النظري هو بمثابة المنظار الذي ينظر منه الباحث إلى الوحدة محل الدراسة. كما ينبغي للباحث أن يبحث عن الارتباطات بين الأحداث والعوامل اي يوضح الارتباط بين العوامل والتأثير ومداه وأن يقدم الأدلة والشواهد على مسعاه، والتي قد تتمثل في بعض نقط التحول الحاسمة أو بعض الأحداث الهامة.

كما يمكن أن تكون الحالة دولة يراد جمع المعلومات الدقيقة بشأنها. سواء تعلق الأمر بتاريخها التطوري وأهم المحطات فيه. قصد الاستفادة من تجربتها التنموية الناجحة، ذلك أننا صرنا نلحظ مثل هذا في الكتابات العربية المعاصرة التي شغفت بالتجربة التنموية اليابانية أو الكورية أو الماليزية. وهي تبحث عن أهم المحطات التي شكلت نقاط الدفع أو المنطلقات الحاسمة التي وضعت هذه الدول على سكة التنمية الفاعلة. والقصد من دراسة هذه التجاري هو الإفادة منها كنماذج تنموية يمكن محاكاتها لدى من يرى ذلك.

مزايا وعيوب منهج دراسة الحالة:

1- يفيد هذا المنهاج في الحصول على المعرفة المعمقة بشأن الوحدة محل الدراسة.

2- يفيد في معرفة عينات أكبر حجما. كما يفيد في الكشف عن كيفية تطور أساليب السلوك والاتجاهات عبر فترة معينة من الزمن وتساعد دراسة الحالة على معرفة ديناميات التغير. كما تفيد الباحث في معرفة الكثير عن الموضوعات المجهولة لديه.

3- تمكن الباحث من اختيار المواقف، والنظم والأشخاص بالتتبع الدقيق للحالات المدروسة.

4- يؤخذ على هذا المنهج عدم قدرته على تعميم النتائج التي توصل إليها إلا إذا تكررت الدراسة على حالات مختلفة وأمكن أن تكون عينة الدراسة ممثلة لمجتمع البحث.

5- كما يؤخذ على هذا المنهج كلفته الجهد الكثير وكذلك المال والوقت.

المبحث الرابع: المنهج الاحصائي.

لم يشذ علم السياسة عن بقية العلوم الاجتماعية الأخرى التي تستخدم الرياضيات في دراستها المختلفة. فلغة الأرقام اقتحمت مجالات علم السياسة منذ فترة من الزمن، على الرغم من أن هناك من انتقد لغة الأرقام أو إدخال الرياضيات إلى حقل الدراسات السياسية. إلا أن الواقع وقف إلى جانب أنصار استخدام الرياضيات. وهكذا وجدنا علماء السياسة يستخدمون الدوال الرياضية، والاحتمالات، والإحصاء في أبحاثهم المتعددة. وقد أوجد الإحصاء مواقع عديدة له في علم الاجتماع، وعلم النفس، وكذلك في علم السياسة، وإن بصورة أقل فما المقصود بالمنهج الاحصائي؟ وما هي خطواته؟ وما هي فوائده وحدوده؟

تعريف المنهج الإحصائي:

يعرف الإحصاء باعتباره أعدادا أو أرقاما يمكن أن تلخص إما توزيعات القيم على المتغيرات، أو على العلاقات بين المتغيرات. إنها شكل من أشكال الاختزال الرياضي، يستطيع أن يلمح إلينا –وبدقة- عن كيفية عرض بياناتنا، إننا نتسائل عن ما هي أنواع الأعمال أو الأوضاع في المجتمع الدولي الأكثر احتمالا ملائمة لإثارة الصراعات المسلحة؟

فنلجأ إلى استخدام المنهج الإحصائي الذي عبره نجمع البيانات والمعلومات اللازمة لدراسة مثل هذه الظاهرة.

وإذا أردنا دراسة العلاقة بين مستوي الدخل، ومستوى المشاركة السياسية نتوجه إلى المنهج الاحصائي الذي بمقدوره أن يجيب عن هذين السؤالين وعن غيرهما.

وعلماء السياسة –اليوم- يستخدمون هذا المنهج في العديد من الموضوعات التي يمكن أن تخضع للقياس وأن تكمم.

ويمكن تعريف المنهج الاحصائي بأنه "هو أحد أساليب وصف الظواهر ومقارنتها، وإثبات الحقائق العلمية المتصلة، شأنه شأن أساليب الاستنتاج المنطقي، إلا أنه يختلف عنها في كونه يعتمد التعبير الرقمي عن الظواهر التي يتناولها بالبحث عن طريق القياس المباشر، كالطول، والوزن، والعمر، والثمن وغيرها، أو بدلالة وحدات أخرى كالرتب، والذكاء والظواهر الأخرى التي قد تبدو عصية على القياس. والإحصاء –في العادة- عبارة عن عملية جمع البيانات الإحصائية عن الظواهر المختلفة والتعبير عنها رقميا. وهو بالمفهوم الحديث جمع البيانات، ومراجعتها، وتصويبها، وتبويبها، ثم تحليلها، وتفسيرها". فالمنهج الاحصائي يستخدم البيانات الرقمية، لأجل الاستدلال بها على وجود العلاقات بين الظواهر أو انتفائها، ولا يكتفي بذلك بل يعمل على تعميم ما توصل إليه من نتائج. ذلك أن المنهج الاحصائي يقوم على :"جمع بيانات كمية أو رقمية من العلاقة بين المتغيرات وتبويبها واستخلاص النتائج منها بوسائل متعددة مثلن الارتباط، وتحليل التباين...الخ".

والملاحظ مما سبق أن هناك تشابها بين المناهج الثلاثة: المقارن، ودراسة الحالة، والإحصائي، إلا أن منهج دراسة الحالة يختص بالتعمق في دراسة ظاهرة فريدة مع البيانات الواسعة عنها، أما المنهج الاحصائي فيتم فيه جمع البيانات على نطاق واسع وتصنيفها وتبويبها واستخراج العموميات منها، ويقف المنهج المقارن وسطا بينهما. وبينما تعد الوحدة هي محور الدراسة في منهج دراسة الحالة، فإن المنهج الإحصائي يقوم على المجموعات دون المفردات ويزيد عددها بشكل كبير. إلا أن هذه المناهج تتكامل، فقد يستخدم المنهج المقارن مع منهج دراسة الحالة وأخرى مع المنهج الاحصائي.

خطوات المنهج الإحصائي:

يلزم من أراد استخدام هذا المنهج إتباع الخطوات التالية:

1- تحديد المشكلة محل البحث تحديدا جيدا، وذلك بتحليلها إلى عناصرها الأولية للإحاطة بها من جميع جوانبها.

2- صياغة الفروض، والتي تقرر وجود الارتباطات بين الظواهر أو تنفيها، كان يفترض الباحث وجود علاقة بين مستوى الدخل والانتماء الحزبي والمثال على ذلك، أن المستوى الأعلى للدخل يعظم اتجاه التصويت لصالح الجمهوريين "فرض" وبصيغة أخرى أن ذوي الدخول العالية يميلون إلى التصويت لصالح الجمهوريين.

3- القيام بالتعاريف الاجرائية، وإعطاء الظواهر مؤشرات كمية.

4- جمع البيانات الاحصائية: وتجمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة موضع الدراسة من السجلات المتخصصة في جمع البيانات الاحصائية أو عن طريق التعداد بزيارة البيوت أو المصانع أو المحلات التجارية لإنجاز البيانات المطلوبة والتي تصاغ عادة في شكل أسئلة تتضمنها استمارات البحث، كما يمكن جمع البيانات من خلال المراسلات أو المقابلات. وجمع البيانات قد يأخذ صيغة الحصر الشامل لجميع الظواهر محل الدراسة أو الاكتفاء بأخذ عينة تمثيلية لهم خاصة إذا كان العدد كبيرا، فإن العينة تغدو ضرورة لا مفر منها. وتتطلب الدراسة الاحصائية دقة البيانات و ملاءمتها للظاهرة محل البحث. وتدقيق البيانات التي جمعناها وخدنا لا يكفي، بل لا بد من تدقيق المعلومات التي استقيناها من غيرنا.

5- تبويب البيانات وعرضها: بعد جمع البيانات وتصويبها ومراجعتها توضع المعلومات والبيانات في جداول مناسبة، والتبويب قد يتم، حسب التبويب الزمني "يصنف الناس حسب أعمارهم"، أو التبويب الجغرافي "الشمال، الجنوب"ن أو التبويب الكمي "الدخل الشهري" أو التبويب الوصفي

"مثقفين، أميين" وبعد عملية التبويب هاته يتم تفريغ تلك الفئات في جداول تدعى الجداول الاحصائية.

ثم نقوم بتمثيل تلك البيانات المجدولة في رسوم بيانية، ذلك أن التمثيل البياني يسهل علينا نعرفة الاتجاه العام للظاهرة المدروسة. غير أن التعمق في معرفة الظاهرة ومعرفة المزيد من المعلومات عن اتجاهها وعن الأسباب التي تكمن وراء هذا الاتجاه تقتضي الانتقال إلى التحليل والتفسير.

6- التحليل: تعتمد عملية تحليل البيانات الاحصائية على عملية التبويب السابقة، فحتى يتمكن الباحث من تحليل ما تجمع لديه من بيانات واستخلاص ما يمكن استخلاصه منها، فلا بد له قبل ذلك من وضعها في فئات أو مجموعات هادفة لها معنى ودلالة. ويتم التحليل عادة على طرق عدة وكيفيات منها:

تحليل البيانات لمعرفة اتجاهها العام، أو ايجاد القيمة المتوسطة لها، أو ايجاد قيم تباعدها أو تشتتها بعضها عن البعض الآخر، أو عن قيمة معينة خاصة بها مثل متوسطها الحسابي، وكذلك مقارنة بعضها بالبعض الآخر وايجاد ترابطها وما شابه ذلك.

7- التفسير: يقوم الباحث بتفسير تلك البيانات المجمعة والمبوبة والمحللة، ويعني التفسير، استخلاص ما تعنيه هذه الأرقام وإبراز الارتباطات وأنماطها أو نفيها. إلا أنه على الباحث أن لا يكتفي بالأرقام المجردة، ولكن ينبغي أن يقرأ تلك الأرقام في سياقاتها الثقافية والسياسية والاجتماعية والتاريخية. كما انه على الباحث أن لا يكتفي بتلك النتائج ولكن يعمل على تعميمها على حالات أوسع من الحالات التي قام بدراستها ولكن مع التحفظ.

ويمكن أن نمثل لما سبق بالمثال التالي:

إذا افترضنا أن لمستوى الدخل أثرا في السلوك السياسي للشخص، فإننا نقول: إن المستوى الأعلى للدخل يعظم التوجه نحو التصويت لصالح الجمهوريين، وتعتبر هذا بمثابة الفرض أو الخطوة الأولى. وفي

الخطوة الثانية نقسم البيانات إلى قيم متمايزة للمتغير المستقل. ففي مثالنا نصنف مستوى الدخل كما يلي: عال، ومتوسط، ومنخفض، بعد ذلك يمكن أن نعرف –إجرائيا- الدخل العالي، والمتوسط، والمنخفض على سبيل المثال إلى 2500 دولارا وما بين 1000-2500 وإلى أقل من 1000 دولاران على التوالي. وإذا كان لدينا في عينتنا 875 شخصان يمكن أن نجد 175 منهم يملكون دخلا عاليا، و 569 منهم يملكون دخلا متوسطا و 131 يملكون دخلا منخفضان يمكن أن نبحث توزيع قيم المتغير التابع في كل أصناف المتغير المستقل، فنبدأ بفحص الانتماء الحزبي لـ175 شخصا الذين لهم دخل عال، وكذلك نفعل مع 569 شخصا الذين لهم دخل متوسط، وفي النهاية لـ131 شخصا الذين لهم دخل منخفض. فإذا كنا نعتقد بأن الاختلاف في مستويات الدخل يرتبط مع الانتماء الحزبي، فينبغي أن نتوقع بان توزع قيم المتغير التابع يختلف في كل صنف من أصناف المتغير المستقل.

بعد ذلك يمكن أن نحول التوزيع الحالي إلى نسب لجعلها أسهل في مقارنة التوزع في الأصناف الثلاثة، ولتحويل البيانات إلى نسبن ينبغي تقسيم الرقم الحالي للحالات في كل مجموعة بواسطة جمع أعداد الحالات في ذلك الصنف من المتغير المستقل وضربه في 100.

فالخطوة الأولى والتي تعني التوزع الحالي في صنف من المتغير المستقل.

الدخل العالي	الدخل المتوسط	الدخل المنخفض
131 جمهوريا	228 جمهوريا	26 جمهوريا
35 ديموقراطيا	312 ديموقراطيا	96 ديموقراطيا
9 مستقلين أو غيرهم	29 مستقلين أو غيرهم	6 مستقلين أو غيرهم
175	569	131

الخطوة الثانية نحو كل هذه القيم إلى نسب، نقسم عدد الجمهوريين من ذوي الدخل العالي بواسطة جمع رقم المستجوبين من ذوي الدخل العالي:

175/131 × 100 = 75% حيث يمكن أن نحصل على النسب التالية:

الدخل العالي	الدخل المتوسط	الدخل المنخفض
75 % جمهوريا	40 % جمهوريا	20 % جمهوريا
20% ديموقراطيا	55 % ديموقراطيا	75 % ديموقراطيا
5 % مستقلين أو غيرهم	5 % مستقلين أو غيرهم	5 % مستقلين أو غيرهم
% 100	% 100	% 100

وأما الخطوة الثالثة فهي: جعل هذه المجموعات الثلاث معا في جدول، بحيث يكون المتغير التابع في الصف، والمتغير المستقل في العمود.

مستوى الدخل

الانتماء الحزبي	عال	متوسط	منخفض
جمهوري	% 75	% 40	% 20
ديموقراطي	% 20	% 55	% 75
مستقل وغيره	% 5	% 5	% 5
المجموع النسبي	% 100	% 100	% 100
حجم العينة	175	569	131

ومن خلال هذه البيانات الاحصائية تكون قد اختبرنا فرضنا الذي مؤداه: أن الانتماء الحزبي يرتبط بمستويات الدخل، أو بصيغة أخرى، فإن لمستوى الدخل أثرا في الانتماءات الحزبية.

إلا أن هناك ملاحظة ينبغي أن تؤخذ في عين الاعتبار وهي المنهج الاحصائي يقتضي معرفة الرياضيات وقوانين الاحصاء والاحتمالات المختلفة التي يستطيع بها الباحث أن يحلل بياناته ويختصرها في نتيجة رقمية ذات دلالة علمية.

وتلعب المقاييس الاحصائية أدوارا كبيرة في الدراسات التي تستخدم المنهج الاحصائي، ومن هذه المقاييس: مقياس النزعة المركزية، ومقاييس التشتت، ومعاملات الارتباط وغيرها.

فوائد المنهج الاحصائي وحدوده:

يفيد هذا المنهج الدارس السياسي في تفسير الكثير من أنواع السلوك السياسي التي يمكن التعبير عنها كميا، كالسلوك التصويتي، والإنتماء الحزبي، وأثر وسائل الإعلام في السلوك السياسي، ودراسة العلاقة بين الوضع الداخلي والخارجي وتفاعلهما، كأثر العنف السياسي الداخلي ودرجة انخراط الدولة موضع العنف في الأعمال العدوانية الخارجية. كذلك يفيد في دراسة الارتباطات المختلفة، كالعلاقة بين ظواهر معينة أو خصائص ظواهر معينة وسلوكات مقابلة.

كذلك فإن اللغة التي يستخدمها هذا المنهج وهي لغة الأرقام قد تكون أوضح معنى وأدق وصفا من التعبير اللفظي عن الظواهر. وبلغة الأرقام تلك تنخفض كميات ضخمة من الوقائع إلى صيغ طبعة ومفهومة. كما يفيد في صناعة القرارات وترشيدها، وفي إقامة استنتاجات صادقة من الوقائع الملاحظة، بل يفيد أكثر من ذلك في اختبار الفروض ومدى صدقها وعدمه وذلك من خلال البيانات الاحصائية.

وعلى الرغم من تلك المزايا، فإن الأرقام كثيرا ما تكون مضللة ومزيفة للحقائق، وقد يكون ذلك بقصد كأن يعمد الساسة إلى تقديم أرقام مبالغ فيها تخص مستوى النمو، سعيا وراء تكتيل الأنصار حوله. أو يحدث العكس فقد يقزم البعض أرقام قيم التنمية في بلدان خصومهم، لتشويه صورهم والحط من قدرهم. كما أن لغة الأرقام لا تكفي دائما للتعبير عن الظواهر الكيفية.

لذلك ينصح المتخصصون بعدم الاكتفاء بالأرقام، وإنما ينبغي تحديد الوقائع موضوع الدراسة تحديدا منهجيا دقيقا حتى يمكن دراستها كميا. كما أنه لا يكفي وجود مجموعة من الوحدات أو الحالات المتغيرة حتى يمكن عدها نوعا من الإحصاء، بل لا بد من وجود نوع من التماسك والثبات يضفي على هذه المجموعات صفة الانتظام والتجانس. كذلك ينبغي عدم الاكتفاء بالأرقام وذلك قصد دفع التزييف أو كشفه. فالبيانات الاحصائية الأولية لا تكفي لتوضيح الظواهر المدروسة، ما لم يتم تحليلها بالطرق الاحصائية المختلفة، واستخلاص العلاقات بين الظواهر، أو القانون الذي تخضع له الظاهرة في تغيرها. كما ينبغي للباحث أن يدرس الظاهرة في سياقاتها الثقافية والجغرافية والاجتماعية والسياسية وأن تكون عينته تمثيلية للمجتمع المدروس.

المبحث الخامس: المنهج المسحي (المسح الاجتماعي)

إذا أردنا معرفة آراء الناس إزاء إحدى القضايا الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية، فإننا نلجأ إلى مسائلتهم أو استجوابهم بشأن آرائهم في تلك القضية. كأن نتوجه إلى الجزائريين أو إلى عينات منهم بالسؤال التالي: هل توافق على تقوية الاتحاد المغاربي؟ والهدف من وراء ذلك هو قياس الرأي العام الجزائري بشأن وحدة المغرب العربي. إن العملية التي تستهدف معرفة آراء الناس ومواقفهم وسلوكاتهم وتوجهاتهم إزاء قضية معينة، ويتبع في ذلك طرقا علمية منظمة، تسمى البحث المسحي.

تعريف المسح:

يعرف "هويتني" (Whithmney) المسح "بأنه محاولة منتظمة لتقرير وتحليل وتفسير الوضع الراهن لنظام اجتماعين أو جماعة، أو بيئة معينة. وهو ينصب على الموقف الحاضر وليس على اللحظة الحاضرة. كما أنه يهدف للوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها، وتفسيرها، وتعميمها، وذلك للاستفادة بها في المستقبل وخاصة في الأغراض العملية.

كما عرفه "مورس" (Morse) والمسح منهج لتحليل ودراسة أي موقف، أو مشكلة اجتماعية، أو جمهور مان وذلك باتباع طريقة علمية منظمة، لتحقيق أغراض معينة.

أما كامبل و"كانونا" فيعرفان المسح: "هو محاولة جمع البيانات بطريقة منظمة سواء من جمهور معين أو عينة منه، وذلك عن طريق استخدام المقابلات أو أية أداة أخرى من أدوات البحث.

ويعرفه "كويت": "يتضمن البحث المسحي إجابات الناس عن قضايا خاصة، وردود أفعالهم وتفاعلهم مع بيئتهم. والذي يمكن استخلاصه من التعاريف السابقة، أن منهج المسح أو البحث المسحي أو المسح الاجتماعي. -وهي مترادفات لمعنى واحد-يستخدم من أجل جمع البيانات عن شعور الناس إزاء القضايا المختلفة، أو معرفتهم ببعض القضايا، فإذا أردنا معرفة مستوى الثقافة السياسية لمنطقة معينة، فإننا نلجأ إلى استجواب أهل تلك المنطقة أو عينات تمثيلية لهم بشأن بعض العبارات أو المصطلحات السياسية، أو معرفتهم باسماء بعض قيادات المؤسسات الرسمية "رئيس البرلمان أو رؤساء بعض الأحزاب".

كذلك يستخدم البحث السطحي في معرفة آراء الناس وتفضيلاتهم وأحكامهم ومعتقداتهم عن أحداث وموضوعات مثل هل توافق على تأسيس أحزاب إسلامية؟ ومن الذي تريد أن يفوز في الانتخابات المحلية المقبلة؟ كما يمكن استخدام المسح لمعرفة تصرفات الناس إزاء أحداث معينة. ويستخدم علماء السياسة هذا المنهج لكونه يفيدهم في تحديد معرفة الناس بقضايا، أي، ما الذي يعرفه الناس؟ وكذلك ما الذي يعتقدونه بشأن إحدى السياسات؟ فأدوات المسح، كالملاحظة وتحليل المضمون وغيرهما يسمحان للباحث بالنظر إلى السلوك الخاص، بل أكثر من ذلك، فإن المسح يطرح الأسئلة عن ذلك السلوك، كما أنه يفيد في توجيه الأسئلة من مثل لماذا يعتقد الناس مثل هذا الاعتقاد أو يتصرفون مثل هذا التصرف؟ أو لمعرفة تفضيلاتهم من مثل ماذا تفضل؟ أو أيها أكثر أهمية بالنسبة إليك؟ كما يستخدم البحث السطحي لاختبار بعض الفروض كأن نفترض "بأن الليبيراليين" "ديموقراطيون" عند ذلك ينبغي أن نطرح سؤالين نوجهها إلى العينة وهما: "هل أنت ليبيرالي " و"هل أنت ديموقراطي"، وحيث أن كلمة ليبيرالي غامضة أو

غير محددة في غالب الأحيان، لذلك ينبغي أن تعرف إجرائيا: مثل الليبراليون هم الذين يوافقون على التغيير الاجتماعي، بعد ذلك يكون السؤال "هل تقبل التغير الاجتماعي وتوافق عليه" ويمكن أن توضع مؤشرات ومقاييس أكثر تعقيدا لقياس درجة الاتجاهات الليبرالية. وبعد أن تصمم الاستمارات أو تختار الأساليب وتجمع بها البيانات تحلل ثم تفسر لتثبت الفروض أو تكذبها. وإن صدقت، فيعمل الباحث على تعميمها على الظواهر المشابهة.

كما يفيد في معرفة أهداف الجماعات، وقياسها كيفيا وكميان وترتيبها حسب أولويتها، واستقصاء رغبات الأفراد والجماعات، والتعرف على ميولهم واتجاهاتهم. كما يفيد في قياس الرأي العام إزاء القضايا المختلفة، وقياس الاتجاهات في المراحل المختلفة لتقويم الجهود المبذولة أو للمقارنة بين طرق مختلفة أو حسب مستويات مرغوبة، أو لتغيير الاتجاهات مثل: "قياس ميول الرأي العام إزاء برنامج تلفزيونين وذلك لإبقائه، أو تعديله أو حذفه".

وتعتبر مهارة الباحث، ووسيلة جمع المعلومات، ونوع الجمهور موضوع الدراسة من أهم المرتكزات اللازمة لنجاح الدراسة المسحية، حيث ذكاء الباحث في اختيار عبارات الأسئلة، والأداة البحثية وملائمتها، وتعاون المبحوثين.

ويتميز البحث السطحي عن التاريخي، حيث إن هذا الأخير يهتم بالماضي. كما يتميز المسح عن التجريب من حيث الهدف في كل منهما، فمسح الظاهرة يقرر وضعها، ولا يوضع أسبابها. كما يختلف المسح عن دراسة الحالة، حيث إن دراسة الحالة أكثر عمقا وتوسعا في دراسة الظاهرة الواحدة، كما يعتقد أن المسح يزود الباحث بمعلومات تفيده في التعليل والتفسير واتخاذ القرار المناسب، ويكشف عن العلاقات بين المتغيرات، كما أن المسح يجري على الطبيعة وليس في معامل مختبرية. كما يركز المسح على وحدة محددة في الحاضر زمانا ومكانا يتولى وصفها وتحليلها وتفسيرها، فهو ليس مجرد حصر وجرد لما هو قائم –فعلا- أو مجرد وصف للأوضاع الحالية للوحدة محل الدراسة، ولكنه يتجاوز

ذلك إلى عملية التحليل والتفسير والمقارنة للوضع الحاضر ببعض المستويات، واستخلاص النتائج وتقديم التوصيات التي توجه العمل وتعمل على الإصلاح لاحقا.

غير أنه يؤخذ على هذا المنهج، كثرة تكاليفه المادية، وتطلبه للمزيد من المال والجهد والوقت، كذلك فإن أهمية الدراسة التي يقدمها تتوقف على صدق المعلومات التي يقدمها المبحوثون، فإذا عمل هؤلاء على تقديم معلومات مزيفة، واستهدفوا تشويه الحقائق، فإن الدراسة يلحقها ضرر التزييف، وتفقد قيمتها العلمية. كذلك فإن نجاح هذا الأسلوب من البحث يحتاج إلى وجود بيئة مناسبة تتميز بشيوع الحرية، كحرية التعبير والتفكير والتنظيم السياسي دون ملاحقات. وفشل الكثير من المسوح في دول العالم المتخلف في استطلاع آراء الناس بفاعلية ورشادة، مرجعه افتقار تلك المجتمعات إلى الحرية الكافية، وضغط هاجس الخوف عليها، وانعدام تعاون المبحوثين مع الباحثين، لذلك يلجأ الكثير من الباحثين إلى استخدام طرق ملتوية في الحصول على المعلومات.

أنواع المسوح: تنقسم المسوح بحسب الزوايا التي ينظر منها الباحث أو المصنف إلى عملية المسح. فالذي ينظر إلى مجال المسح والمدى الذي يغطيه يقسم المسح إلى: مسح عام، ومسح خاص.

1- **المسح العام:** هو الذي يعالج الجوانب العديدة للوحدة محل الدراسة فإذا كنا بصدد قرية، أو دولة، أو إقليم تناول جميع الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولا يقتصر على جانب منها فقط.

2- **المسح الخاص:** يتناول بالبحث والدراسة جانبا محددا في الوحدة التي تكون محل البحث "قطاع التعليم العالي مثلا".

كما يمكن أن يقسم المسح حسب الأهداف التي يتوخاها إلى مسح وصفي، ومسح تفسيري:

1- **المسح الوصفي:** وهو الذي يقوم بوصف الوضع الحاضر ويصوره، ويصف الممارسات، والعمليات، والاتجاهات السائدة والظروف القائمة، سواء كان هذا الوصف بالألفاظ والعبارات أو بالرموز والتعابير الرقمية.

2- **المسح التفسيري:** والذي يستهدف منه الباحث التعمق في وصف ذلك الوضع القائم، ويعمل على تفسيره ومعرفة أبعاده وارتباطاته، والعلاقات الكامنة فيه والسعي إلى كشفها وإبرازها، ومعرفة العوالم المؤثرة فيه، فهنا يقترب منهج المسح من المنهج التاريخي والمنهج التجريبي فيما يتعلق بعملية التفسير ومعرفة الأسباب، أما إذا نظرنا إلى الجمهور الذي يغطيه المسح، فإن هذا الأخير يمكن أن ينقسم إلى: مسح شامل، ومسح بالعينة وهو الفضل:

1- **المسح الشامل:** يشمل جمهور الدراسة كله الدراسة كله اي يغطي كل مفرداته "كل القرية مثلا وليس عينات منها".

2- **المسح بالعينة** : يختار عينة من المجتمع الأصلي "أفرادا ممثلين للقرية".

يتضمن البحث المسحي الخطوات التالية:

أولا : رسم الخطة:

وتتضمن مجموع الخطوات التي ينبغي اتباعها لإنجاز الدراسة كما تتضمن تحديد الغرض من المسح، وتحديد المفاهيم المستخدمة في المسح وتعريفها إجرائيا ما أمكن ذلك، وصياغة الفروض إذا كان البحث يقتضي ذلك، وتحديد الأدوات اللازمة لجمع البيانات، وتحديد مجالات البحث الثلاثة: المجال البشري، والمكاني، والزماني. كما ينبغي تقدير الميزانية وتحديد البرنامج الزمني للمسح، وإعداد دليل ميداني للعمل.

كذلك يتوجب على الباحث أن يختار العينة ويراعي التكوين الصحيح لها وذلك بتحديد المجتمع العام أو الأصلي للدراسة، والتعرف الدقيق على مفرداته من حيث حجمها ونوعها والقطاعات التي تتدرج

تحتها ونسب كل قطاع من المجموع الكلي، وأن تكون العينة ممثلة للمجتمع الأصلي. كما ينبغي أن تتضمن الخطة تحديد الوسيلة التي تستخدم في جمع البيانات وأن تكون واضحة في أسئلتها ومختصرة في عباراتها، ومفهومة لدى المبحوثين بمراعاتها لمستوياتهم التعليمية. وتشمل الخطة الباحثين وتدريبهم وتعريفهم بالمستوى الحضاري للمبحوثين وعاداتهم وتقاليدهم، والقيم السائدة لديهم والقيادات الموجودة في المجتمع المبحوث. إن تدريب الباحثين على كل ذلك وعلى حسن استخدام الطرق والوسائل المحددة لجمع البيانات، يتم عبر المحاضرات والمناقشات وأساليب المحاكاة.

ثانيا: جمع البيانات.

يعد جمع البيانات بمثابة الخطوة الثانية والتي فيها تجمع البيانات من المصادر المختلفة: بدءا بالخبرة الشخصية للباحث بالمجتمع المبحوث ومرورا بالوثائق المكتوبة المختلفة وكذلك عبر الملاحظة، والاستبيان، والمقابلة والاستبار. وجمع البيانات يحتاج إلى مهارات وخبرات تمكن الباحث من تذليل المصاعب التي تواجهه في الميدان، كعائق عدم تعاون المبحوثين أو تزييفهم للحقائق، لذلك ينبغي للباحث أن يتعرف على قادة المنطقة ويشرح لهم أهداف الدراسة ويتودد إليهم، رغبة منهم في كسب ثقتهم وتعاونهم معه، وكذلك يعمل على إفهام المبحوثين أهداف البحث. وأن يسعى لبناء علاقات من الثقة بينه وبينهم. وأن يتحلى بالخلق الكريم وأن يكون حسن الاستماع إلى مبحوثيه، ويمتلك القدرة على اختيار عبارات أسئلته بتجنب الأسئلة المباشرة، ما أمكن إذا كانت محرجة. وأن يبتعد عن كل ما يفسد علاقاته مع مبحوثيه. كما ينبغي للباحث أن يختار وقت البحث، ليتمكن من الإلمام بحيثيات العملية المسحية.

ثالثا: تحليل البيانات:

وتتضمن هذه الخطوة: مراجعة البيانات التي تم جمعها للتأكد من دقتها وثباتها وعدم تناقضها، وأنها كاملة ومسجلة بطريقة منظمة تساعد على تسهيل تبويبها. بعد ذلك يتم تصنيف تلك البيانات بتقسيمها إلى مجموعات متجانسة لتتم جدولتها.

وبعد ذلك ترمز البيانات في كل صحيفة، اي يتم تحويل البيانات الوصفية إلى بيانات رقمية. واختيار الرموز ينبغي أن يتلاءم مع نمط الجدولة هل سيجري باليد او بواسطة الآلات.

ثم تأتي مرحلة مراجعة الترميز والإشراف على عملية التصنيف الآلي ثم تليها مرحلة جدولة البيانات الكمية وحساب النسب المئوية وتتبعها عملية التحليل الاحصائي للجداول.

رابعا: عرض النتائج وكتابة التقرير.

بعد أن تفرغ البيانات وتحلل وتفسر، تأتي بعدها مرحلة كتابة التقرير عنها وعرض نتائجها، فعلى الباحث ان يسجل النتائج كما توصلت إليها عملية البحث حتى ولو جاءت مخالفة للهداف التي سطرها سلفا، ويحسن أن يستعرض كتابة ذلك في تقرير مفصل بكل الخطوات والمصاعب التي واجهته والنتائج التي توصل إليها، ويستعين بالجداول الاحصائية والرسوم البيانية التي توفر على المدارس الجهد والوقت. كذلك ينبغي للباحث أن يستخدم القواعد الاحصائية، التي من شانها أن تعطي دلالات علمية لنتائجه. وذلك كأن يقرر ما إذا كانت الفروق التي حصل عليها بين معاملات الارتباط، أو المتوسطات الحسابية، أو النسب المئوية...الخ ذات دلالة إحصائية أو لا. وعلى الباحث أن يقرر ما إذا كانت النتائج التي توصل إليها قابلة للتعميم على مواقف مشابهة أو غير قابلة له.

أدوات البحث التي يستخدمها المسح:

تتعدد الأدوات التي يستخدمها المسح لجمع بياناته عن أعضاء المجتمع موضوع البحث والدراسة، بقصد معرفة الآراء، أو الارتباطات بين المتغيرات، أو الاتجاهات بشأن الموضوعات المتعددة. وعموما تتراوح تلك الأدوات ما بين الملاحظة والاستبيان والمقابلة أو الاستبار وتحليل المضمون بالإضافة إلى أدوات أخرى هي أقل شهرة وأهمية هنا كالمحاكاة....الخ.

1- الملاحظة (Observation)

تستخدم مختلف العلوم أسلوب الملاحظة لاستقاء المعلومات اللازمة للبحث والدراسة. وتعرف الملاحظة على أنها إدراك للظواهر، والمواقف والوقائع، والعلاقات عن طريق الحواس وحدها أو باستخدام الأدوات المساعدة. فجوهر الملاحظة تصرفات أو سلوك الأفراد أو المواقف والأحداث. والملاحظة يمكن تقسيمها إلى ملاحظة عادية غير هادفة، وملاحظة علمية منهجية منظمة تستهدف كشف العلاقات، أو الانتظامات بين الظواهر وفيها. كما يمكن أن تصنف الملاحظة إلى ملاحظة بدون مشاركة، غالبا ما تستخدم في الدراسات الاستطلاعية لجمع البيانات الأولية عن الظواهر أو المواقف المحددة، دون مشاركة الباحث في نشاط المجتمع المبحوث او الملاحظ. والصنف الآخر هو الملاحظة بالمشاركة: والتي مقتضاها مشاركة الباحث في نشاطات المجتمع الذي يتولى ملاحظته من أجل دراسته واستخلاص نتائج بشأن الموضوع الذي استهدف ايضاحه.

الاستبيان (Questionnaire)

الاستبيان تقنية لجمع المعلومات عن طريق استمارة تتضمن مجموعة من الأسئلة تتعلق بموضوع معين، يقوم بهذه العملية أفراد، ميدانيان أو ترسل الاستمارات عن طريق البريد أو تنشر الأسئلة في الجرائد والمجلات أو عبر الإذاعة والتلفزيون، وبعد الإجابة التي يمكن أن يدونها المبحوثون أنفسهم أو يدونها الباحث الميداني تدوينا دقيقا، تعاد الاستمارات إلى المشرف على البحث.

ويشيع استخدام الاستبيان في دراسة الرأي العام واتجاهاته حيال بعض القضايا السياسية مثل الصراع العربي –الاسرائيلي- ويتوجب على الباحث عند اختياره لهذه الوسيلة ان يراعى محتوى الأسئلة، ويتوقف نمط الأسئلة على المعلومات التي يرغب الباحث في الحصول عليها، لذلك ينصح المتخصصون الباحث، وهو يضع مسودة الاستمارة، أن يجيب عن سؤالين: ما هي المعلومات المطلوبة لحل المشكلة

البحثية، وما هي الأسئلة الواجبة للحصول على هذه المعلومات؟ كذلك على الباحث ان يحرص على وضوح الأسئلة، وايجازها، كما ينبغي له أن يعرض الاستمارة على المتخصصين لتصويبها وترشيدها.

3- المقابلة Interview

المقابلة او ما يطلق عليه الاستبار: اتصال، مواجهة، بين طرفين أحدهما : الباحث أو القائم بإدارة المقابلة، والطرف الآخر، هو المبحوث، وذلك يقصد حصول الأول على معلومات من الثاني في موضوع معين.

ويعرفها (ماكوبي) (Maccoby) "المقابلة تفاعل لفظي يتم بين شخصين في موقف مواجهة، حيث يحاول أحدهما وهو القائم بالمقابلة أن يستثير بعض المعلومات أو التعبيرات لدى البحوث، والتي تدور حول آرائه أو معتقداته.

والمقابلة قد تجري بين الباحث وفرد واحد أو مجموعة أفراد، وقد تكون أسئلتها مقننة أي محاضرة سلفا أو غير مقننة أي يترك الباحث الحرية لمن يقابلهم، ويشترط في المقابلة الناجحة، حرص الباحث على إشاعة أجواء من الثقة بينه وبين من يقابلهم، وأن يحترم موعد المقابلة المضروب سلفا، وكذلك في المكان المتفق عليه، وأن يحترم القواعد المتفق عليها من قبل. وحديث المقابلة يمكن أن يسجل بجهاز تسجيل، أو بدون باليد.

4- تحليل المضمون (Content Analysis)

هو إحدى الأدوات التي يستخدمها البحث السطحي لجمع المعلومات عن الموضوعات المختلفة ويستخدم بكثرة في الدراسات الاعلامية، حيث يسعى إلى مسح جمهور القراء أو المستمعين أو المشاهدين أو الرأي العام. يعرف "بيزلي" تحليل المضمون "هو أحد أساليب الإفادة من المعلومة المتاحة عن طريق تحويلها إلى مادة قابلة للتلخيص والمقارنة باستخدام التطبيق الموضوعي والمنهجي المنتظم لقواعد

التصنيف. كما يعرفه برلسون "تحليل المضمون هو أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في وصف المحتوى الظاهر أو المضمون الصريح للمادة الإعلامية وصفا موضوعيان منتظما وكميا". فتحليل المضمون يستهدف من خلال تصنيف البيانات وتبويبها، وصف محتوى المادة الإعلامية، أو الخطاب السياسي. وهو يعتمد على تكرار ورود الجمل والكلمات أو المصطلحات والمعاني والرموز المختلفة.

ونكتفي بهذه الأدوات في هذا الأسلوب الموجز، لأننا سنعود –إن شاء الله- إليها بالتفصيل في فصل مستقل.

المبحث السادس: الاقترابات: الاقتراب النسقي (النظمي) Systemic Approach

يندرج اقتراب تحليل النظم مع غيره من الاقترابات الأخرى تحت مظلة التوجهات السلوكية، التي سعت لاقتفاء مناهج العلوم الطبيعية التي حققت إنجازات مشرقة ميادينها.

وقد استمد الاقتراب النظمي فكرته الأساسية من "النظرية العامة للنظم" التي تعد المنطلق النظري التحليلي لجميع المستخدمين لمفهوم النظام في تحليلاتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. لقد اراد أنصار النظرية العامة للنظم أن يؤسسوا منهجية موحدة لتحليل مختلف القضايا.

ويرجع الفضل في إرساء قواعد هذه النظرية، وتطويرها إلى "برتلا نفي" Bertalanffy.

وقد طبقت هذه النظرية في علم الأحياء والفيزياء الحديثة، وفي الدراسات الايكولوجية ثم انتقلت بعد ذلك إلى حقل الدراسات السلوكية والاجتماعية. وترتكز هذه النظرية على افتراض مفاده (النظام المفتوح) الذي ينظر إلى ظواهر الكون الحية على أنها نظم مفتوحة تتميز بوجود علاقات تبادلية مستمرة بينها وبين البيئة التي توجد فيهان وهذا بعكس التفكير الفيزيائي الكلاسيكي الذي غلبت فكرة النظام المغلق.

ويعود الفضل إلى عالم السياسة الأمريكي "ديفيد إستون" وتطوير اقتراب تحليل النظم وإدخاله إلى حقل علم السياسة، ثم تبعه آخرون من أمثال "كارل دويتش" و "ألموند" و "بريتشر" وغيرهم كثيرون، وقد عمل "ايستون" على تطوير هذا الاقتراب عبر مراحل، كانت بدايتها عام (1953) حينما نشر كتابه (النظام السياسي Political System وتبع ذلك بمقالة شهرية عام 1956 أسهمت في توضيح أفكاره وجاء كتابه "تحليل النظم السياسية" Analysis of political life عام 1965 أكثر توضيحا للنظام السياسي وطرق عمله ومكوناته والمفاهيم التي استخدمها.

لقد نظر "ديفيد إستون" إلى الحياة السياسية على أنها نظام (نسق) سلوك موجود في بيئة يتفاعل معها اخذا وعطاء من خلال فتحتي "المدخلات" inputs "والمخرجات" Outputs وأن هذا النسق بمثابة كائن حي يعيش في بيئة فيزيائية مادية، وبيولوجية، واجتماعية، وسيكولوجية هذا النسق السياسي هو نسق مفتوح على البيئة التي تنتج أحداثا وتأثيرات يتطلب من أعضاء النسق الاستجابة لها. ينبثق مفهوم "استون" عن النسق من العلوم الطبيعية وعلم الأحياء حيث يقول : إن علم السياسة في حاجة إلى نظرية عامة في العملية الحيوية كتلك التي في علم الطبيعة وعلم الأحياء.

لقد شبه "إستون" السلوك السياسي وناظره بالعمليات الوظيفية للكائن الحي كما فعل "برسونز" في علم الاجتماع.

فالكيانات الاجتماعية وفقا لاقتراب تحليل النظم يمكن أن ننعتها بصفة النظام نظرا لأنها تمثل مجموعة من العناصر أو المتغيرات المتداخلة وذات الاعتماد المتبادل فيما بينها. هذه الكيانات مفصولة بحدود تفصلها بحدود تفصلها عن بيئتها، وأن كل واحد منها يسعى للحفاظ على ذاته بواسطة مجموعة من العمليات المختلفة، خاصة عندما يتعرض لاضطراب سواء من داخل حدوده أو من خارجها مع بيئته الأوسع. وهذا الإطار التحليلي للنظام السياسي في أبسط صوره كما يراه "إستون" هو دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية المتوجهة بصفة أساسية نحو التخصيص السلطوي للقيم في

المجتمع. وتبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية اي: بين المدخالات والمخرجات. لقد بنى "استون" إطاره على مجموعة من الفروض التي تعتمد مجموعة من المفاهيم التي أدخلها إلى حقل الدراسات السياسية والتي تعينه في دراسة النظم السياسية، ومن هذه المفاهيم:

1- مفهوم "النظام" system

والذي عده "استون" بمثابة وحدة التحليل الأساسية في اقتراب التحليل النظمي، والنظام عنده هو : مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منتظم، بما يعنيه ذلك من أن التغير في أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر في بقية العناصر". واي نظام يمكن أن يشكل في ذاته نظاما كليا شاملا (فالنظام السياسي) يشكل نظاما كليا بالنسبة إلى النظام الحزبي الذي يمثل نظاما فرعيا من النظام السياسي الكلي، والنظام السياسي يتحول إلى نظام فرعي بالنسبة إلى النظام الدولي.

والنظام السياسي هو نسق من التفاعلات يسوده نوع من الإعتماد المتبادل بين مكوناته، وله حدود تفصله –(تحليليا)- عن النظم الأخرى، وله محيط أو بيئة يتحرك فيها. كذلك فإن النظام السياسي هو جزء من النظام الاجتماعي الكلي، لقد اهتم "استون" بالكيفية التي يتمكن بها النظام السياسي من البقاء والاستمرار في ظروف تتميز بالضغط والتغيير. والنظام السياسي عند "استون" هو بنيان نظري واسع وكامل ومرن، ويتكون من مجموعة من المتغيرات بغض النظر عن العلاقات الموجودة بينها هذا النظام يعيش في بيئة يتبادل التأثير معها.

2- البيئة Environnement:

يعيش النظام السياسي في بيئة، وتعني كل ما هو خارج النظام السياسي ولا يدخل في مكوناته، غير أن كلا من النظام والبيئة يؤثر بعضهما على البعض الآخر. هذه البيئة يقسمها إلى بيئة داخلية وخارجية بالنسبة غلى المجتمع. والقسم الداخلي للبيئة يتضمن الاتساق المرتبطة بالمجتمع الذي ينتمي إليه النظام

السياسي، إلا أنها منفصلة عن النظام السياسي، وتشمل النظم الداخلية (الأنساق الداخلية): مجموعة السلوكات، والاتجاهات والأفكار التي يمكن أن يطلق عليها (الاقتصاد، الثقافة، البناء الاجتماعين أو الشخصية)، حيث تمثل محركات المجتمع ومجموعة أدواره، والنسق السياسي في حالة تفاعل معها، كما أن هذه الإتساق الأخرى تمثل مصدر الضغوط والتأثيرات المتعددة والتي تعمل على قولية الشروط التي يتوجب على النظام السياسي أن ينشط ويتحرك في ظلها. وأما القسم الثاني من البيئة المسمى البيئة الخارجية للمجتمع، ويتضمن كل الانساق الواقعة خارج المجتمع المعني، وتتمثل في الأنساق الدولية (السياسية، الاقتصادية، الثقافية) وتشكل النسق الدولي الكلي، ويمكن التمثيل لبيئة النسق كما حددها "استون" في ما يلي (جدول 2)

وتشكل البيئة الداخلية مع البيئة الخارجية البيئة الكلية للنظام السياسي، وتقع خارج النظام السياسي. وحيث إن النسق السياسي هو نسق مفتوح، فمخرجات البيئة بانساقها المختلفة تؤثر في النسق السياسي من خلال فتحة المدخلات، كما أن النسق يؤثر في البيئة بما يخرجه من قرارات وأفعال وتصرفات وسياسات عبر فتحة المخرجات.

3- الحدود Boudaries :

سبق الذكر أن النسق السياسي لا يوجد في فراغ، ولكنه يعيش في بيئة يتفاعل معها. وحتى يتمكن "استون" من عملية التحليل، رأى أن يفصل بين النظام السياسي وبيئته وذلك في إطاره التصوري الذي يجعل فيه للنظام بداية ونهاية، أي حدودا توضح بداية النظام السياسي ونهاية الأنظمة الأخرى. هذه الحدود التصورية بين النظام السياسي وبيئته تختلف من مجتمع إلى آخر وتتأثر بالقيم والأوضاع الاجتماعية والثقافية السائدة، وهذا ما ذهب إليه "ألموند " و "باول" في تطويرهما لاقتراب تحليل النظم.

4- المدخلات Inputs:

هي كل ما يتلقاه النظام السياسي من بيئته الداخلية أو الخارجية، وهي جملة التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالنظام والتي تؤثر فيه، إنها تلك الأحداث الخارجية عن النظام، ولكنها تعمل على تبديله وتغييره، أو التأثير فيه بأية صورة كانت.

والمدخلات يمكن اعتبارها كمؤشرات لاختصار التأثيرات المهمة في تشكيل الضغوط التي تعبر الحدود الموجودة بين الأنساق المناظرة والنسق السياسي. ويقسم "استون" المدخلات إلى : مطالب demande وتأييد Support وقد أضاف "وليم ميتشل عام 1962 عنصرا ثالثا سماه الموارد، وذلك في إطار تطويره لنموذج "استون" –فالمدخلات هي بمثابة المادة الأولية (الخام)

مكونات البيئة الشاملة للنسق السياسي جدول رقم 1

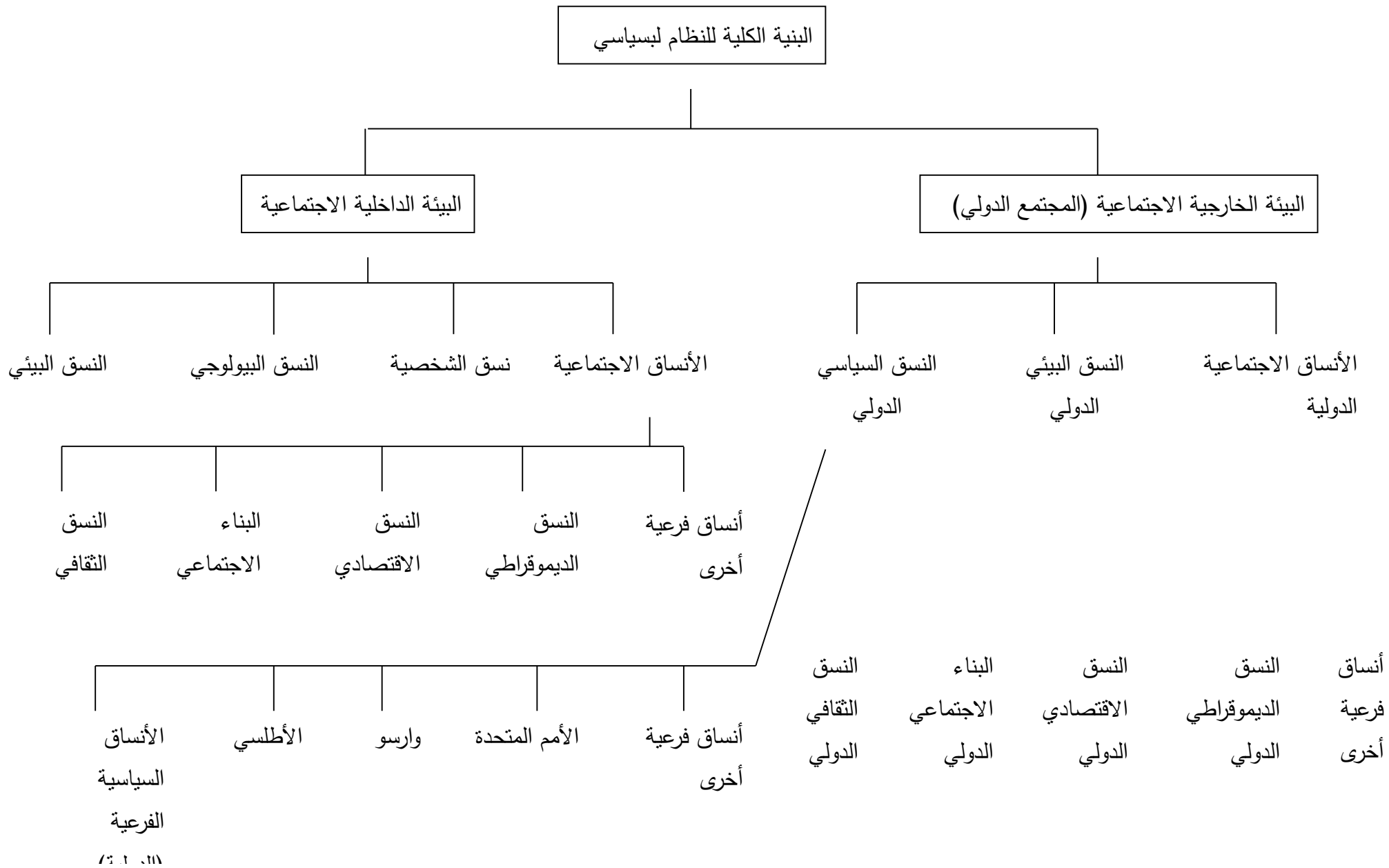

والتي عليها يعمل النظام ويتحرك ويدور لإنتاج ما يمكن أن يطلق عليه المخرجات Outputs وتتوجه الطلبات في مسار حركتها نحو السلطات المعنية، أصالة، بذلك ويمكن توضيح ما يقصده "استون" بالمطالب والتأييد فيما يلي:

أولا: المطالب:

تمثل حاجات الأفراد والمجتمع وتفضيلاتهم المتنوعة، حيث تتوجه غلى النظام السياسي في صورة مطالب تستدعي استجابة السلطات لها بصورة او بأخرى. وتعمل الابنية والتنظيمات الموجودة على تنظيم حجم وتعدد هذه المطالب، ومن أمثلة هذه البنى والتنظيمات قد توجد بعض القيود الثقافية والاجتماعية التي تعدل حجم المطالب ونوعها وتحدده، تلك المطالب الآتية من بيئة النظام السياسي والتي تختلف في قوتها وتأثيرا بحسب الجهة الصادرة عنها، وترد االسلطات عليها، أيضا بحسب قوة الجهة التي وردت منها المطالب، ومكانتها، وهيبتها من جهة، ووفق الموارد المتاحة لها من جهة ثانية.

يقول "استون": حيث إننا نتصور الحياة السياسية على انها نسق مفتوحن فإن الطلبات تقدم لنا بعض المفاتيح لفهم بعض الجوانب، فالبيئة الشاملة تترك بصماتها على سير النسق، هذه الطلبات تتضمن شبكة واسعة من الشروط والظروف والأحداث التي تحول إلى النسق السياسي وتشكل أحد مصادر الضغط الهامة التي تمارس على متغيراته الأساسية، ويمكن أن تصبح تلك المطالب خطرا محتملا على استمرارية النسق السياسي ذاته.

ويمكن النظر إلى المطالب كمتغير محوري، إذ بدونها لا يمكن أن تكون هناك فرصة في أي مجتمع لاتخاذ قرار إلزامي، وإذا انخفضت مدخلات النسق إلى الصفر، فلنتوقع بأن هذا النسق في طريقه إلى التفكك والانهيار، وبدون ورود المدخلات لا يمكن أن توجد المادة الأولية التي يشتغل عليها النظام، ومن ثم فلا يمكن أن يجري اي عمل تحويلي. وما يعمله أي نظام سياسي لا يتم بدون حوافز ومؤثرات، فكل القرارات، والأفعال ينبغي الاعلان عنها بسبب ما، وهذا يتخذ شكل اقتراح أو دعوة أو اهتمام مؤثر

ومثير يتم التعبير عنه من شخص بغية قيام السلطات باتخاذ قرارات أو أفعال. وتأتي المطالب من البيئة الداخلية والخارجية كما يمكن أن تأتي من داخل النظام السياسي ذاته withinputs.

وتتحول الطلبات إلى عناصر ضغط عندما لا يتمكن النظام السياسي من تلبية احتياجات بسبب قلة إمكاناته، أو بسبب كثرتها وكثافتها، وعدم مقدرة النظام على معالجتها والإجابة عنها دفعة واحدة، تحت ضغط عنصر الوقت، وقلة القنوات القائمة بمعالجة تلك الطلبات وتحويلها إلى قرارات. وإذا تضخمت تلك الطلبات الضاغطة ولم يتمكن النظام من تحويلها إلى قرارات وأفعالن فإن النظام يكون معرضا للانهيار.

والضغط قد يكون في حجم المطالب كما يمكن أن يكون في مضمونها مما يقلل من قدرة النسق السياسي على إنتاج المخرجات.

ويمكن القول: إن الرغبات (الراي العام، التوقع، المصالح، الايديولوجيات، البواعث، والتفضيلات) والتي تتحول إلى طلبات يلعب النسق السياسي دورا في التعبير عنها ليحولها إلى قرارات إلزامية. وهذه المطالب تخضع بدورها لعملية التصفية. من القنوات الخاصة بذلك في النسق السياسي.

ثانيا: التأييد:

إن النسق السياسي هو مجموعة تفاعلات خلالها تتحول الطلبات غلى مخرجات، وبصيغة أخرى هو وسيلة تجند خلالها وتوجه موارد المجتمع وطاقاته نحو السعي إلى تحقيق أهداف معينة. ويستخلص من هذان أهمية تجميع دعم أعضائه من أجل أن يكسب النظام القدرة على الفعل والنشاط والحركة. وبدون التأييد لا يمكن أن تتحول الطلبات إلى مخرجات، وبدون تأييد يستحيل ضمان اي استقرار للقواعد القانونية والهياكل التي يتم خلالها تحويل المدخلات إلى مخرجات، وهذا الجانب من النظام السياسي يطلق عليه "استون" النظام (المؤسسات الحاكمة Regime

كما أن التأييد يكتسي أهمية حيوية في المحافظة على الحد الأدنى من الانسجام بين أعضائه، وهذا الجانب من النظام يطلق عليه "إستون" الجماعة السياسية، أو المجتمع السياسي.

وبصيغة أخرى فإن التأييد قد يكون موجها للمجتمع السياسي الذي يتكون من مجموع الأفراد في أدوارهم السياسية المختلفة، أولئك الذين تجمعهم المشاركة في العملية السياسية والايمان بضرورة التعاون لحل مشاكلهم بصورة جماعية وسلمية، هذا التأييد أو المساندة لا يتوجه إلى الحكومة أو النظام القائم، ولكنه يتوجه إلى مساندة المجتمع وأهدافه العامة، مثل حالة الحرب الأهلية التي تهدد أسس المجتمع، ومن ثم فالمساندة تتجه للجماعة السياسية عامة وليست لي طرف من الأطراف. وهناك تأييد ثان يتجه إلى النظام ويساند القواعد العامة للعبة السياسية. وتأييد ثالث يساند الحكومة، غير أنه يوجد تأثير متبادل بين أصناف التأييد الثلاثة المذكورة، فارتفاع مستوى أحدهما أو انخفاضه يؤثر في مستويات الآخرين، كذلك فإن بقاء النظام واستمراره يتوقف على استمرار تدفق هذا التأييد نحوه.

لذلك يتوجب على النظام ايجاد الدعم والمساندة والتأييد الضرورية لبقائه.

والمساندة إذا انخفضت عن حد معين، فإنها تؤثر سلبا في النظام السياسي، ومن ثم على النظام أن يعمل جاهدا لايجاد المساندة الضرورية لسيره وحركيته خلال نشاطات متعددة فعلية ورمزية وعبر أبنية وهياكل جديدة تسهم في دعمه وبقائه واستمراره.

ويأخذ التأييد شكلين حسب تصنيف "استون": التأييد الصريح، ويتمثل في تأييد أي فرد لمجموعة من الأهداف، والأفكار والمؤسسات، والأفعال، والأشخاص، كان يؤيد فردا آخر في الانتخابات بالتصويت لصالحه أو القيام بحملة انتخابية له، هذا التأييد يمكن أن يكون بالأقوال والأفعال أو بهما معا. وهناك صنف آخر سماه "استون" التأييد الضمني، حيث إن سلوك التأييد يمكن أن يتضمن غير الأفعال والأقوال الظاهرة، فقد يكون الفرد في وضعية مساعدة الآخرين من الناس أو لهدف سياسي، ويطلق "استون" على

هذه الحالة (هي شكل من السلوك الذهني، وهي توجه يتخذ شكل مجموعة من الاتجاهات، أو الاستعدادات للعمل لصالح طرف أو قضية معينة).

وتختلف المساندة من حيث مصدرها، فالجهة الفاعلة والمؤثرة والتي تمتلك الامكانات والتنظيم الجيد، تستطيع أن تقدم تأييدا أكثر فاعلية، وهذا التأييد يأخذ أشكالا عديدة وياتي من جهات متعددة (من البيئة الخاصة بالنظام ومن البيئة الداخلية والخارجية).

5-التحويل conversion

هي مجموعة النشاطات والتفاعلات التي يقوم بها النظام ويحول عن طريقها مدخلاته المتمثلة في المطالب والمساندة والموارد إلى مخرجات (قرارات، سياسيات، إعلام، أفعال) والتي تصدر عن أبنية النظام السياسي، فعملية التحويل تتم داخل ابنية النظام السياسي وتتولاها أجهزته المختلفة، حيث تقوم بعملية التصفية والترتيب، والتقديم والتأخير للمطالب حسب الأهمية والحساسية.

لقد اهمل "ايستون" ما يجري داخل النظام السياسي وركز على المدخلات والمخرجات فحسب، وأحل ما يجري داخل النسق مكانة ثانوية.

6-المخرجات Outputs:

وتتمثل في مجموعة الأفعال والقرارات الملزمة والسياسات والدعاية التي يخرجها النظام السياسي، فهي ردود أفعال النظام أو استجاباته للمطالب الفعلية أو المتوقعة التي ترد إلى النظام من البيئة. فهي وسيلة تفاعل بين النسق وبيئته، وهي التعبير عن النشاط الداخلي للنسق، وتمثل المخرجات النقطة الختامية في العمليات المعقدة التي عبرها تتحول المطالب والتأييد والموارد إلى قرارات وأفعال. وتمثل المخرجات طرفي النسق والبيئة. وهي التي تبين طريقة تصرف النظام السياسي إزاء البيئة. ولا تتوقف المخرجات عند نقطة معينة، بل هي سلسلة متواصلة الحركة، فهي حلقة وصل بين النسق والبيئة، فالمخرجات تثير البيئة، فتولد البيئة مطالب ومساندة تعود إلى النسق عبر التغذية الاسترجاعية من خلال

فتحة المدخلات، وتظل المدخلات تؤثر في المخرجات والعكس، وجميعهم يؤثرون في بقية النسق السياسي وبيئته.

وتقوم المخرجات بتعديل الشروط البيئية غير الملائمة، كما يمكن أن تقوم السلطات بتعديل بعض عناصر النظام السياسي أو بتعديل الطلبات أو بزيادة المساندة، كما يمكن أن تغض السلطات النظر عن الاستجابة للمطالب وتقوم بتوفير بعض المخرجات الرمزية كالوعود وإثارة الحماس والتخويف من الخطر الخارجي والتخريب الداخلي.... وفي أسوأ الحالات، قد تلجأ السلطات إلى المخرجات السلبية وذلك باستعمال القسر والقوة لضمان استمرار النظام وبقائه في السلطة دون الاستجابة للمطالب المجتمعية.

وتظل مقدرة النظام على الاستجابة للمطالب هي الضامن لاستمراره. غير أن قلة الامكانات وعدم قدرة السلطات أو عدم رغبتها في تلبية مطالب الأفراد والمجتمعات، بنسب معينة، ستجعل رصيد التأييد لصالح النظام يتناقص، وينضاف إلى ذلك أن حجم المطالب، وكميتها، ونوعها، وشدتها، قد ترهن النظام السياسي غير أنه تنبغي الإشارة إلى أن استجابات الأنظمة تختلف من نظام إلى آخر حسب طبيعة النظام، وتركيبته، وتكوينه وثقافته.

وتتضمن المخرجات إلى جانب القرارات الملزمة، القرارات غير الملزمة، وكذلك التصريحات والأفعال الاقتصادية، والاجتماعية (الانجازات) والقوانين والمراسيم، والتنظيمات، وقرارات العدالة والأحكام القضائية، والأفعال الملزمة مقرونة بالسياسات والتبريرات، والوعود والحوافز، والتفضيلات.

7-التغذية الاسترجاعية Feedback

ويقصد بها مجموعة ردود أفعال البيئة على مخرجات النظام السياسي ، وذلك في شكل طلبات تأييد وموارد جديدة توجهها البيئة إلى النظام السياسي عبر فتحة المدخلات. وتمثل رجعية الفعل (التغذية الاسترجاعية) ما يتلقاه أعضاء السلطة من معلومات عن نشاطاتهم. فالمخرجات تؤثر في المدخلات بتقليلها أو زيادتها، كما تمثل المخرجات لكل مصير النظام، بدون كمية معلومات لا يستطيع أي نظام أن

يستمر في عالم مستقر، بله متغير، وتمثل عملية التغذية الاسترجاعية أداة أساسية تساعد السلطات على تعديل أهدافها وتشكيلها بطريقة تصونها من الضغط الملازم لقلة الموارد، كما تفيد المسؤولين في تصحيح سلوكهم. وإذا افتقر النظام إلى المعلومات وردود الأفعال، فسيجد نفسه معرضا للمخاطر (الغموض، وانعدام التوقع، وانعدام الثقة به)، فالتغذية الاسترجاعية هي طريقة مفيدة بها يقوم النظام السياسي بتقويم ذاته، وإصلاح اختلالاته. وهي معيار لتقويم فاعلية نظام سياسي أو عدم فاعليته. وبالتغذية الاسترجاعية يستطيع النظام السياسي أن يعرف ماذا حقق وماذا لم يحقق من أهدافهن أو هل اقترب من أهدافه يقول "استون": إن التغذية الاسترجاعية تسمح لأعضاء النظام بغدراك ذواتهم ومعرفتها، ومعرفة الوضعية التي يوجدون فيها، كما تزود النظام وتعينه على اكتشاف وسائل جديدة واستطلاعها لمعالجة المشكلات وهكذا يكتسب النظام السياسي نضجا سياسيا.

ويعمل النظام السياسي على تخزين خبتره المتراكمة في مواجهة المشاكل لتساعده على مجابهة الواقع المتجدد في الحاضر والمستقبل. وتفيد التغذية الاسترجاعية من خلال المعلومات التي تقدمها إلى النظام السياسي في معرفة حالة النظام، ونتائج أفعاله وحالة البيئة أيضا.

ثم إن معرفة النظام ردود أفعال البيئة من تصرفاتهن تمكنه من تقويم سياساته، فإن كانت ايجابية واصل سيره باتباع السياسة ذاتها وتقويتها، وإن كانت سلبية توجب عليه أن يعدلها أو يتخلى عنها. إلا أن المعلومات التي تصل إلى النظام السياسي عبر قنواته المختصة بذلك لا تعني بالضرورة أن تكون الاستجابة في مستوى تلك المعلومات، فقد تتميز السلطات بالسلبية إزاء ردود الأفعال المختلفة، وقد تفتقر إلى المراس السياسي والحكمة اللازمة، أو قد تفتقر إلى الموارد اللازمة لتلبية تلك المطالب، مما يترتب عليه انخفاض المساندة والتأييد للنظام السياسي وفيما يلي تصميم "استون" لعمل النظام السياسي.

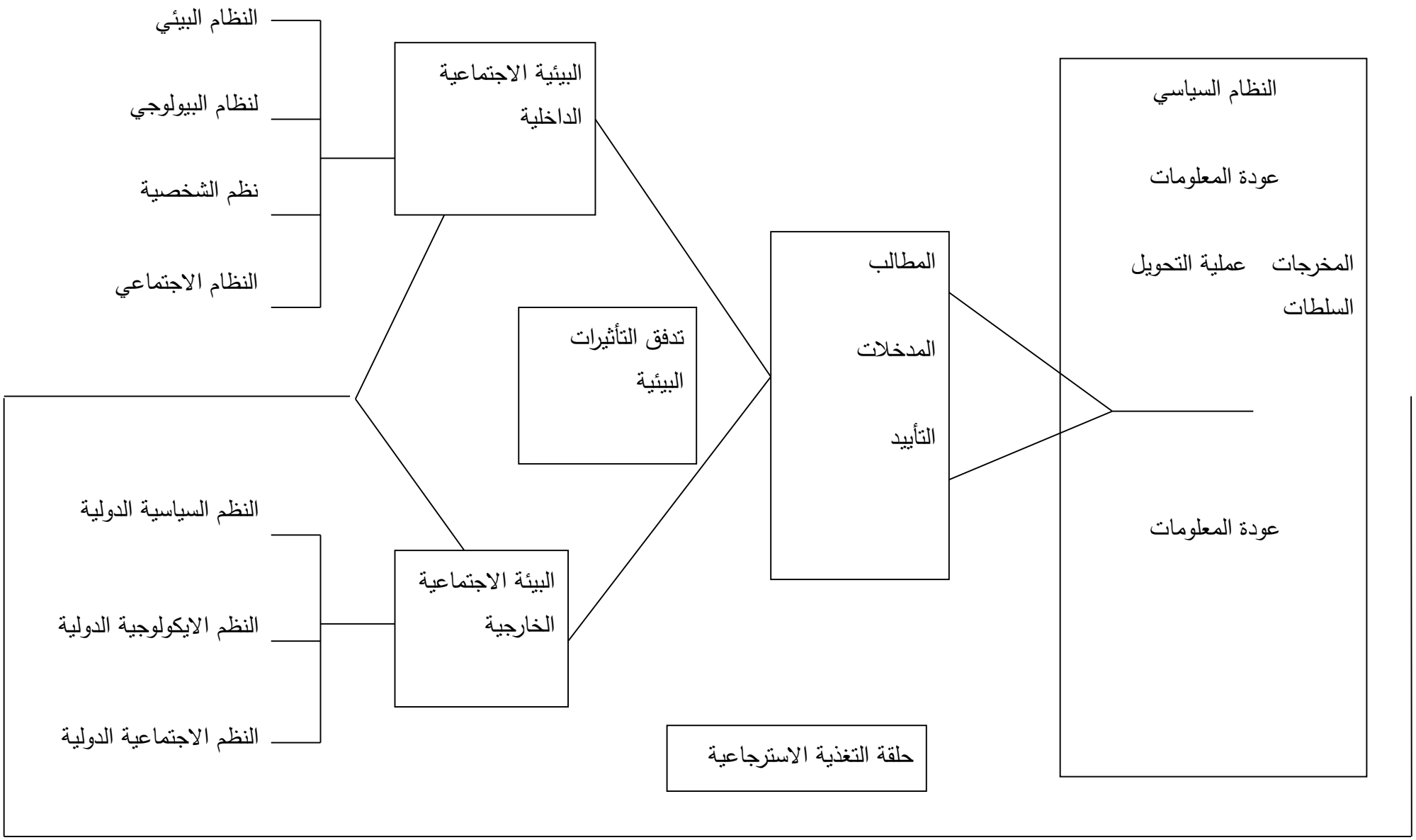
النظام البيئي
لنظام البيولوجي
نظم الشخصية
النظام الاجتماعي
البيئية الاجتماعية
الداخلية
تدفق التأثيرات
البيئية
المطالب
المدخلات
التأييد
النظام السياسي
عودة المعلومات
المخرجات عملية التحويل
السلطات
عودة المعلومات
النظم السياسية الدولية
النظم الايكولوجية الدولية
النظم الاجتماعية الدولية
البيئة الاجتماعية
الخارجية
حلقة التغذية الاسترجاعية

الفروض التي بنى "استون" إطاره التحليلي عليها:

بنى استون إطاره التحليلي على مجموعة الفروض يمكن ايجازها فيما يلي:

1- النظام السياسي نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالأنظمة الأخرين، ويمتلك مقدرة على التكيف مع الضغوط المختلفة.

2- يسعى النظام إلى تحقيق التوازن والاستقرار وذلك من خلال الخصائص التي يمتلكها وتعينه على مواجهة متطلبات البيئة، فهو يمتلك قدرة ضبطية خلاقة وبناءة.

3- للنظام مجموعة من الوظائف لا بد له منها لاستمراره.

4- يشبه "استون" النظام السياسي بالكائن الحي الذي يتطلب وضعا بيئيا للحياة فيه.

5- تمتلك النظم السياسية برامج وآليات لمواجهة بيئاتها، وبفضل هذه الآليات تستطيع النظم السياسية تنظيم سلوكها الخاص وتعديل أبنيتها الداخلية، وتستطيع حتى تغيير أهدافها الرئيسية.

6- النظام السياسي في حالة حركة دائمة يأخذ من البيئة ويعطيها.

عمل النظام السياسي في شكله المبسط:

تأتي الطلبات والتأييد إلى النظام السياسي من البيئة الداخلية، والخارجية، وذلك من خلال فتحة المدخلات، فتقوم أجهزته الداخلية بمعالجتها ودراستها وتصفيتها، ثم بعد ذلك تحولها إلى مخرجات في شكل أجوبة تتخذ صفة القرارات والسياسات والأقوال والأفعال المختلفة. هذه المخرجات المتجهة إلى البيئة الداخلية أو الخارجية أو إليهما معا، تجعل البيئة تنتج ردود أفعال تتخذ صفة الطلبات أو التأييد، تتجه مرة أخرى إلى النظام السياسي عبر فتحة المدخلات، وهكذا يظل النظام السياسي في حالة حركة مستمرة ويكن التمثيل لذلك بهذا النموذج التصميمي المبسط "لاستون"

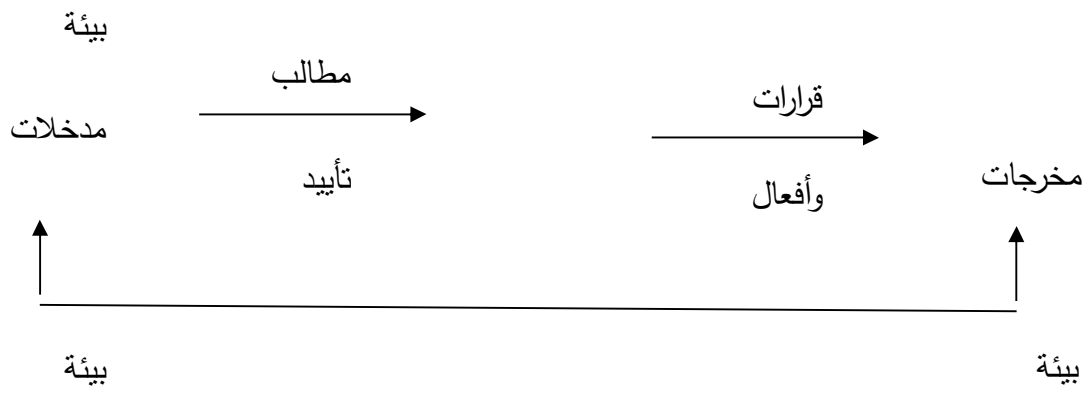

نموذج مبسط للنظام السياسي كما يراه "استون" (جدول رقم 4)

استخدام الاقتراب النظمي: يستخدم هذا الاقتراب في دراسة النظم السياسية، والمؤسسات السياسية المختلفة، والبرلمانات، والأحزاب، والجماعات، وفي صناعة القرارات، كما يستخدم في دراسة السياسة الخارجية، والمنظمات الدولية، والنظم الاقليمية.

نقد الاقتراب النظمي" على الرغم من إسهاماته المختلفة في تطوير الدراسات السياسية إلا أنه يؤخذ عليه ما يلي:

1- المحافظة والتحيز للوضع القائم، وإعطاء قيمة كبيرة جدا للاستقرار، فالاستقرار يمثل قيمة عليا تتحكم في سلوك النظام وهي غايته المنشودة، لذلك فإن جل الدراسات التي استخدمت اقتراب النظم انتهت إلى نتائج محافظة أو مؤيدة للوضع.

2- لا يولي التغيير الثوري بما يعنيه من تحول جذري شامل للنظام السياسي أي اهتمام أو يتجاهله. فاهتمامه ينصب على مقومات النظام وطرق دعمه، وليس على عوامل تغييره وتطويره، فهو يكشف عن عناصر الاستمرار والاستقرار في النظام دون أن يستطيع تفسير كيف ولماذا يتطور النظام من وضع إلى آخر بصورة دقيقة.

3- النظر إلى الحياة السياسية نظرة ميكانيكية تبسيطية تتجاهل تعقيداتها وخصائصها المميزة، كما يميل إلى التجريد والعمومية.

4- يتجاهل التاريخ، علما بان الظاهرة السياسية ليست مقطوعة الصلة بالماضي.

قائمة المراجع

1- ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق حامد الفقي، القاهرة: مكتبة السنة المحمدية.

2- «جارول منهايم» و« ريشارد ريتش»، التحليل السياسي الامبريقي، ترجمة السيد عبد المطلب غانم و آخرين، (جامعة القاهرة): مركز البحوث و الدراسات السياسية، 1996.

3- «جبريل ألموند»، و «بنغهام بول الابن »، السياسة المقارنة، ترجمة أحمد على عناني،(القاهرة: مكتبة الوعي العربي، د.ت).

4- جمال الدين بن منظور، لسان العرب،جـ 6، (بيروت: دار صادر للطباعة، 1962).

5- «جيمس دورتي» و«روبرت بلستغراف»، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، (الكويت: كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع، 1985).

6- حامد احمد هاشم، نظرية المباريات و دورها في تحليل الصراعات الدولية،(القاهرة: مكتبة مدبولي، 1984).

7- حامد ربيع، نظرية التحليل السياسي، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، محاضرات 1971/70.

8- سمير محمد حسين، تحليل المضمون، (القاهرة: عالم الكتب، 1983).

9- عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط 11، (القاهرة: مكتبة وهبة، 1990).

10- عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، ط 3، (الكويت: وكالة المطبوعات، 1977).

11- عبد الغفار رشاد، قضايا نظرية في السياسة المقارنة، (جامعة القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية، 1993).

12- عبد الله عامر الهمالي، اسلوب البحث الاجتماعي و تقنياته، (بن غازي: جامعة قار يونس، 1988).

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

13- Bailey, Kenneth D. Methods of social Research, Third Edition ;(New york: Free Press, 1987).

14- Calvert, Peter. An Introduction to Comparative Politics, (New york :harvester Weatcheaf, 1993).

15- Charlesworth, James. Contemporary Political Analysis, (New york : The Free Press, 1967).

16- Conway, Margaret and Fiegert Frank B. Political Analysis an introduction , second Ed., (Boston : Allyn and bacon Inc., 1976).

17- Easton, David. Analyse du système Politique, Traduction de Pierre Rocheron, (Paris : Librairie Amond colin, 1974).

18- Finiftar, Ada W.(ed), Political Scence The state of Discipline, (Washington D.C : A. P. S. A., 1983).

19- Grawitz, Madleine. Méthodes des sciences sociales, Ge (Ed) (Paris : Editions Dalloz, 1993).

20- Isaak, Alan C. Scope and METHODS OF Political Science, (Illinois : The dorsey Press, 1969).

21- Johnson, Janet B. and Joslyn Richard A. Political science Research Methods, Second Edition, (Washington D.C :Cq press, 1991).

22- Kweit, Mary Grasez and Kweit Robert w. Concepts and Methods for Plitical Analysis, (U.S.A : Printice-Hall Inc., 1981).

الفهـــــــــرس

مقدمة ص01

الفصل الأول: تحديد المفاهيم الأساسية.....ص 03

العلم ..... ص 03

السياسة ..... ص 04

المنهج ..... ص 05

المدخل أو الاقتراب .....ص 07

النموذج .....ص 08

النظرية .....ص 10

القوانين العلمية .....ص 11

الأساليب المنهجية .....ص 12

وحدات التحليل .....ص 12

المتغيرات .....ص 13

المقاييس والمؤشرات .....ص 15

النموذج المعرفي .....ص 16

الاستنباط .....ص 17

الاستقراء .....ص 17

الفصل الثاني: خطوات البحث العلمي ومستوياته.....ص 18

المبحث الأول: خطوات البحث العلمي.....ص 18

أولا: تعريف البحث العلمي .....ص 19

أ. اختيار مشكلة البحث وصياغتها .....ص 21

ب. مصادر اختيار المشكلة .....ص 22

ج. العوامل المؤثرة في صياغة المشكلة .....ص 24

ثانيا: المفاهيم .....ص 25

تعريف المفهوم .....ص 25

المفاهيم والتعاريف .....ص 26

التعريف الاسمي .....ص 26
التعريف الحقيقي .....ص 27
التعريف الاجرائي .....ص 28
أهمية المفاهيم وصياغتها .....ص 29
ثالثا: الفروض .....ص 32
مصادر الفروض .....ص 32
أهمية الفروض .....ص 33
شروط صياغة الفروض .....ص 34
المبحث الثاني: مستويات البحث العلمي .....ص 36
أولا: الوصف .....ص 37
ثانيا: التصنيف .....ص 38
ثالثا: التفسير .....ص 40
رابعا: التوقع .....ص 42
الفصل الثالث: مناهج البحث .....ص 43
المبحث الأول: المنهج التاريخي .....ص 45
المبحث الثاني: المنهج المقارن .....ص 59
المبحث الثالث: منهج دراسة الحالة .....ص 75
المبحث الرابع: المنهج الاحصائي ..... ص 79
المبحث الخامس: المنهج المسحي (المسح الاجتماعي) .....ص 86
المبحث السادس: الاقترابات: الاقتراب النسقي (النظمي) .....ص 95
قائمة المراجع..... ص 110